الجـمهورية الجـزائرية الـديمقراطية الشـعبية
وزارة التعليـم العالـــي والبحث العلمـــي
المدرسة العليا للتجارة

تفعيـل المؤسسـات الصغيـرة والمتوسطـة للنهـوض بالاقتصـاد الوطـنـي

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص مالية

إعداد الطالبة:
رتيبة رزاز

تحت إشراف الأستاذة:
أ.د. تومي مليكة

السنـة الجامعيـــة: 2018/2017

إني رأيت أنه لا يَكتُبُ إنسان كتاباً في يومه، إلا قال
في غَدِهِ: لَوْ غيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان
يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان
أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء
النقص على جملة البشر

كتبه العسقلاني في رسالة إلى العماد الأصفهاني

حول الطبيعة الناقصة لأي عمل بشري، رغم كل محاولة للتحسين والتنقيح

إهـــــــــداء

بسم الله والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله خير الأنام :

أهدي ثمرة هذا المجهود إلى أعز وأغلى ما في الوجود

إلى أملي ورجائي المنشود إلى صاحبا الكرم والجود

إلى أغلى نعمة أنعمني بها الودود إلى الذي حبي لهما في كياني غير مفقود

إلى الوالدين أطال الله في عمرهما

إلى ابني قرة عيني " صهيب عبد الجليل "

إلى زوجي الفاضل الذي تحمل معي عبئ هذا العمل وكان سندا لي لإتمامه

دون أن أنسى أفراد عائلته الكريمة صغيرها وكبيرها

إلى من حبهم في قلبي، رمز الإخلاص والوفاء مع المحبة

إخوتي وأخواتي حفظهم اللهم ورعاهم

إلى كل زميلاتي و زملائي

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد

تـشـكـرات

نشكر الله سبحانه و تعالى الذي وفقني لإتمام هذا العمل و نتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد و نخص بالذكر الأستاذة المشرفة الدكتورة "***تومي مليكة*** " التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة، دون أن ننسى الأستاذ الدكتور "***دادي عدون ناصر*** " و الأستاذ الدكتور " ***عثمان لخلف*** " على إرشاداتهم السديدة.

وكذلك السادة والسيدات مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين تكرموا بمساعدتنا لإتمام هذا العمل وأخص بالذكر السيدة **" مقراني ".**

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وإثرائها، وكذا جميع أساتذة وعمال المدرسة العليا للتجارة ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

ولا أنسى كذلك كل زملائي وزميلاتي الأساتذة، وأخص بالذكر الأساتذة :

بن عمروش ، حليمي ، قبايلي

الملخص:

تزامنا مع الأزمة التي تعيشها الجزائر جراء التذبذبات التي تواجهها السوق النفطية ، ارتأينا دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لمواجهة أخطار تدني قيمة البترول، باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، نظرا للخصائص والإمكانيات التي تتمتع بها هذه المؤسسات والتي تؤهلها لأن تكون من إحدى الدعائم الرئيسية للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات استنادا على تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، شرط توفير البيئة الملائمة لتحسين مستوى أدائها والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب. وهذا من خلال مجابهة المعوقات الإدارية والتمويلية والضريبية، ودعم جهود البحث وتنمية الكفاءات البشرية بما يتوافق مع متطلبات هذه المؤسسات، إلى جانب تفعيل النظام التسويقي والتنافسي لضمان نمو وديمومة هذه المؤسسات في ظل بيئة تنافسية معقدة. وذلك بالاعتماد على نظام المرافقة لهذه المؤسسات لتحفيز نشاطها وتوسعها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آليات الدعم والمرافقة، برامج التأهيل.

Résumé :

Parallèlement à la crise que traverse l'Algérie en raison des fluctuations du marché pétrolier, nous avons opté pour l'étude des Petites et Moyennes Entreprises (PME) en tant qu'une alternative pour faire face aux risques de la baisse des prix du pétrole, étant donné qu'elles représentent la clé de voute du développement avec ses deux volets économique et social, compte tenu des caractéristiques et des potentiels dont disposent ces entreprises les qualifiant pour être l'un des piliers fondamentaux du développement de l'économie nationale hors hydrocarbures en se basant sur les expériences des pays leaders dans ce domaine, pourvu qu'un environnement propice soit mis en place pour améliorer leur niveau de performance et les promouvoir pour atteindre le niveau requis, et ce en s'attaquant aux contraintes administratives, financières et fiscales, en soutenant les efforts de recherche et de développement des compétences humaines qui soient en adéquation avec les besoins de ces entreprises, tout en activant le système marketing et concurrentiel pour garantir leur croissance et pérennité dans un environnement concurrentiel complexe, en se fondant sur le système d'accompagnement de ces entreprises pour stimuler leurs activités et croissance.

Mots-clés : Petites et moyennes entreprises, mécanismes de soutien et d'accompagnement, programmes de mise à niveau.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجارب بعض الدول الرائدة فيها	66-01
تمهيـد	02
المبحث الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
المطلب الأول: عوامل اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
المطلب الثاني: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05
المطلب الثالث : تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول الرائدة في مجال المؤسسات المتوسطة والصغيرة والدروس المستفادة منها	36
المطلب الأول: تجارب بعض دول آسيا:كوريا الجنوبية، الهند، اليابان	36
المطلب الثاني: تجارب بعض دول أوروبا وأمريكا: تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا	45
المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية: المغرب، تونس، مصر	55

خلاصـة	66
الفصل الثـــاني: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	68- 125
تمهيد	68
المبحث الأول: التطور التاريخي والتشريعي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	69
المطلب الأول: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة 1963 – 1988	69
المطلب الثاني: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة 1989 – 1994	73
المطلب الثالث: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة 1994- 2015	76
المبحث الثاني: الواقع التنظيمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقاتها	80
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	80
المطلب الثاني: الواقع التنظيمي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	84
المطلب الثالث: معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	96
المبحث الثالث: جهود الدولة الجزائرية وسياساتها المبرمجة لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	104
المطلب الأول: مفهوم وأهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	105
المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	108
المطلب الثالث: برامج التعاون الدولي في مجال تأهيل و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	111
خلاصـة	125
الفصل الثالث: تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	127-177
تمهيد	127

المبحث الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني	127
المطلب الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل	127
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية وترقية الاستثمار	133
المطلب الثالث: مساهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة والتجارة الداخلية	137
المبحث الثاني: الإطار العام للدراسة الميدانية	144
المطلب الأول: مؤشرات مشكلة الدراسة ومنهجها وأدوات جمع بياناتها	144
المطلب الثاني: مجتمع و عينة الدراسة	149
المطلب الثالث: نموذج الدراسة و صدق الاستبيان	150
المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية لإجابات مفردات العينة وتحليل نتائج الدراسة	153
المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لمفردات عينة الدراسة	154
المطلب الثاني: قياس درجة استجابة أفراد العينة لعبارات الاستبيان	161
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	173
خلاصـة	177
خاتمـة	179
المراجـع	188
الملاحـق	203

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معيار تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية	11
02	معيار تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
03	معيار تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتوصية اللجنة الأوربية	13
04	معيار تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا	14
05	معيار تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	14
06	تصنيف " بروش وهيمنز" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
07	معيار تعريف كوريا الجنوبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
08	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية لسنة 2004	17
09	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنك المركزي المغربي	18
10	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة	82
11	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب للقانون 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017	84
12	تطور عدد المشاريع المحتضنة في مشاتل المؤسسات	95
13	حصيلة نشاط مراكز التسهيل لسنة 2015	95
14	ترتيب الاقتصاد الجزائري حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2017	99
15	ترتيب الاقتصاد الجزائري حسب تقرير سهولة العمليات من 2010 إلى 2017	100
16	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني	127
17	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب فروع النشاط	128
18	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط	129

19	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها لسنة 2016	130
20	تطور تعداد اليد العاملة المصرح بها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	132
21	تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات	134
22	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الشمال	135
23	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية المصرح بها في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016	136
24	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب القطاع	137
25	تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط	138
26	تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني وقطاع النشاط	139
27	تطور الميزان التجاري	141
28	تطور الواردات حسب مجموعة من المنتجات	142
29	مقياس ليكارت الخماسي	147
30	تقدير مقياس ليكارت الخماسي	148
31	الاستثمارات الموزعة على أفراد عينة الدراسة	150
32	مراحل خطوات الدراسة الميدانية	151
33	اختبار معامل ألفا كرونباخ	152
34	قياس ثبات محاور وأجزاء أداة الاستبيان (معامل ألفا كرونباخ)	153
35	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	154
36	توزيع أفراد العينة حسب السن	154
37	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي/التكويني	155
38	توزيع أفراد العينة حسب المنصب الحالي	156

39	توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط	157
40	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	157
41	توزيع أفراد العينة حسب حجم المؤسسة	158
42	توزيع أفراد العينة حسب مصادر تمويل المؤسسة	159
43	توزيع أفراد العينة حسب السوق المستهدفة	160
44	توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني	160
45	تقييم المعوقات الإدارية، التمويلية وضريبية	162
46	تقييم المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة	164
47	تقييم المعوقات التسويقية والتنافسية	165
48	تقييم تفعيل النظام الإداري والتمويلي والضريبي	168
49	تقييم دعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية	169
50	تقييم تفعيل النظام التسويقي والتنافسي	171
51	تفعيل نظام المرافقة للمؤسسة لنشر الوعي الاقتصادي بأهميته ودوره الفعال في دعمها وترقيتها	172
52	الترتيب العام لمعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	174
53	الترتيب العام للآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	175

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	154
02	توزيع أفراد العينة حسب السن	154
03	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي/التكويني	155
04	توزيع أفراد العينة حسب المنصب الحالي	156
05	توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط	157
06	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	157
07	توزيع أفراد العينة حسب حجم المؤسسة	158
08	توزيع أفراد العينة حسب مصادر تمويل المؤسسة	159
09	توزيع أفراد العينة حسب السوق المستهدفة	160
10	توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني	160

مقدمة

أفرزت التحولات الاقتصادية تبني توجهات جديدة على جميع الأصعدة ترتكز على تحفيز وإعادة الاعتبار للقطاع الخاص وتكثيف الجهود الرامية لتفعيله، هذا ما ساهم في بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لخصوصياته وإمكانية تأقلمه مع المستجدات. إذ أصبح يمثل الخيار الأمثل أمام هذه الدول للنهوض باقتصادها والتغلب على مشكلاتها الاقتصادية، خاصة بعد النجاح الذي حققته العديد من الدول التي اعتمدت عليه.

لذلك تعاظمت أهمية هذا القطاع، أين أضحى كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، حيث عرف اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية. فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين به، باعتباره وسيلة إيجابية لفتح آفاق العمل والحد من البطالة من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة، إلى جانب إمكانياته على رفع تحديات المنافسة بين المؤسسات وتحسين المنتوج المحلي وغزو الأسواق الخارجية، ومساندته للمؤسسات الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية، فضلا عن قدرته على توسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول، خاصة تلك التي اعتمدت عليه لتحقيق قفزتها التنموية.

في حين نجد أن العديد من البلدان همشت هذا القطاع، وذلك لجهلها بما يمكن أن يحققه هذا الأخير لتنمية اقتصادها، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة وبعد فشل السياسات التي اتبعتها والمرتكزة أساسا على اقتصاد المؤسسات الكبرى العمومية ونجاح البلدان المتقدمة في توجهها، تم إعادة النظر في هذه السياسات المنتهجة أين أعطي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية متزايدة وذلك حسب ما يقتضيه النظام العالمي الجديد.

من هنا نجد أن سبل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أضحى قضية هامة نظرا لما يمكن أن يقدمه للاقتصاد الوطني من إضافات. لذلك بدأت الجزائر مع بداية التسعينات خاصة بالاهتمام بهذا القطاع، بعد تهميش دام لفترة طويلة نتيجة السياسة المنتهجة آنذاك التي فرضت الاعتماد على المؤسسات الكبرى. من خلال تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف الى تهيئة المناخ الاقتصادي لنمو وتطوير هذا القطاع. خاصة بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع حجم المديونية سنة 1986 إثر انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. أين برز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمكمل للمؤسسات الكبرى.

ولتحقيق الأهداف المسطرة، تم وضع الوسائل الكفيلة لدعم هذا القطاع وتأهيله للرفع من كفاءته الإنتاجية وقدرته التنافسية وضمان ديمومته، إذ تم ترقية الشراكة والتعاون الدوليين لما لهما من آثار على المؤسسات الجزائرية على المدى المتوسط والمدى الطويل. لكن التأخر الكبير الذي شهدته الجزائر في

هذا القطاع راجع إلى عوامل ومعوقات حالت دون وصوله إلى الأهداف المسطرة وعدم توفير وتهيئة المناخ المناسب والضروري لتنمية هذا القطاع وازدهاره.

أولا. إشكالية البحث

على ضوء ما سبق يمكن طرح السؤال التالي:

كيف ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني باعتباره احدى مقومات النهوض به، وما هي الإجراءات التنظيمية الواجب اعتمادها لمعالجة المعوقات التي تحول دون تطوره بغية الارتقاء به إلى المستوى المطلوب؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكننا صياغة بعض الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال دراستنا للموضوع كما يلي:

- ما هي مختلف التجارب الرائدة في مجال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفيما تمثلت أساليب وسياسات دعمه وترقيته، وما هي الدروس المستفادة منها؟
- كيف تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفاهيميا وتشريعيا في الجزائر؟
- ماهي جهود الدولة وسياساتها المبرمجة لدعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وما مدى نجاعتها؟
- ما مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني؟
- فيما تتمثل المعوقات والصعوبات التي تحول دون تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- فيما تتمثل الآليات الواجب إتباعها لتفعيل دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟

ثانيا. فرضيات البحث

كإجابة أولية على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النهج الاقتصادي الجديد في العالم، بحكم خصائصه ومرونته في التكيف مع مختلف الأوضاع، وبالتالي يمثل الخيار الأمثل للنهوض باقتصادات الدول، استنادا على تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.

الفرضية الثانية: يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني، نظرا لما يوفره من مناصب شغل وتحقيق قيمة مضافة، الى جانب تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفرضية الرئيسية الثالثة: النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستدعي مجابهة ومعالجة كل من المعوقات الإدارية والتمويلية والضريبية، المعوقات المتعلقة بكفاءات وتكوين اليد العاملة، المعوقات التسويقية والتنافسية، إلى جانب النهوض بنظام المرافقة.

حيث تتفرع عنها الفرضيات الثانوية التالية:

- مواجهة المعوقات الإدارية والتمويلية والضريبية تستدعي تفعيل وتطوير النظام الإداري والتمويلي والضريبي.

- مواجهة المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة تستدعي تفعيل جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية.

- مواجهة المعوقات التسويقية والتنافسية تستدعي تفعيل وتطوير النظام التسويقي والتنافسي.

- النهوض بنظام المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض توفير البيئة الملائمة لتحفيز نشاط إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسعها.

الفرضية الرابعة: عدم وجود فعالية في تطبيق برامج وأساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها دون المستوى المطلوب مقارنة بالدول المتقدمة.

ثالثا. أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث من خلال النقاط التالية:

- معالجة البحث لموضوع حيوي بالنسبة للاقتصاد الوطني باعتباره أحد أهم المواضيع الهامة المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية، كونه يعتبر محركا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة دوره الفعال في تحقيق التكامل مع المؤسسات الكبيرة الى جانب فتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأسواق ومنافذ جديدة لتسويق منتجاتها وهذا من شأنه أن يساهم في زيادة اليد العاملة وتوفير فرص أكثر بصفة دائمة، خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة.

- مما يدعم أهمية هذا البحث كذلك هو محاولة دراسة بعض تجارب الدول الرائدة للاطلاع عليها والاستفادة من دروسها. وعلى البرامج والهيئات الداعمة لها، والاسترشاد بها وتبيان فرص الاستفادة منها.

- تنبع أهمية هذا البحث من خلال تسليط الضوء على المعوقات والصعوبات التي تعرقل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة إيجاد الحلول الكفيلة لمواجهتها والتقليل منها وتوفير البيئة الملائمة لتفعيل هذا القطاع للنهوض بالاقتصاد الوطني.

- مما يعزز تركيز الاهتمام على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو انشاء قطاع قوي يستطيع الصمود في وجه المنافسة، لذلك أضحت تنمية وتطوير هذا القطاع ضرورة حتمية، كما هو جاري بمختلف دول العالم.

رابعا. أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الاطلاع على تجارب الدول الرائدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودراسة وتحليل الأساليب والسياسات التي تستعملها لدعمه وتطويره.
- التعرف على الوضعية الراهنة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتشخيص مدى قدرته على المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.
- التطرق إلى مختلف الإجراءات والسياسات التي انتهجتها الجزائر لدعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تحليلها من حيث الأهداف والنتائج.
- تشخيص المعوقات والتحديات التي تعترض تطور وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، بالرغم من سياسات وجهود الدولة المبرمجة لتطويرها وإنجاحها.
- بلورة أهم المتطلبات والإجراءات التي ينبغي توفيرها، بغية تفعيل وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والوصول به الى مستوى يضمن له الاستقرار والديمومة وتحقيق الأهداف المسطرة.
- الخروج ببعض المقترحات والتوصيات التي يؤمل أن تساهم في تطوير الوضع الراهن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

خامسا. موقع البحث من الدراسات السابقة

رغم أن هذا البحث يعتبر امتدادا للدراسات السابقة، إلا أننا سنحاول انطلاقا مما توصلت إليه الدراسات السابقة المشار إليها في الأسفل إلى تحديد وتشخيص المشاكل والصعوبات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعرقل تطورها في اقتصاديات الدول النامية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة، رغم جهود الدولة وسياسات الدعم والتأهيل المنتهجة، ثم صياغة الإجراءات الكفيلة لمعالجتها، وذلك من خلال تسليط الضوء على عينة من المؤسسات قصد الإيفاء بتحليل الدراسة على اعتبار أنها تعيش في محيط واحد وتواجه تحديات ومعوقات مشتركة قد تحول دون استمرارها.

سادسا. الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة نذكر ما يلي:

- الدراسة الأولى من إعداد عثمان لخلف بعنوان " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها -دراسة حالة الجزائر-"، وهي أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2004، حيث هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع على ضوء تجارب بعض الدول وإيجاد التعريف اللائق بها.

- محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا بالنسبة للجزائر. من خلال التوجه الذي عرفه اقتصادها بانتقاله من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق.

- إبراز الاستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر، وانعكست سلبا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتداد العقود الثلاثة الماضية، وكيف يمكن للإصلاحات المنتهجة ان تعطي دفعا قويا لها.

- التأكيد على الدور الذي لعبته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بإظهار مساهمتها في التشغيل وتحقيق التوازن الجهوي، وفي المجاميع الاقتصادية كالقيمة المضافة والناتج الإجمالي والاستثمارات والتجارة الخارجية.

وقد توصلت دراسته الى مجموعة من النتائج، نذكر منها:

- صعوبة وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من تأكيد مختلف الجهات الداعمة لها بأهمية الدور الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منفذ خصب لتدعيم اقتصاديات الدول عامة والجزائر خاصة.

- الدراسة الثانية من إعداد رامي زيدان بعنوان " تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية -دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية- "، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد والتخطيط بجامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سنة 2005.

حيث هدفت دراسته الى:

- معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاجتماعية والإقليمية في سورية.

- محاولة معرفة مدى إمكانية تحسين مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستشراف الافاق المستقبلية لها.

وقد تناول في بحثه بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تحظ بالاهتمام الكافي والتخطيط الملائم لها وقد توصلت دراسته إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- بالرغم من تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص في سورية، إلا أن السياسات الاقتصادية الكلية للحكومة ما تزال دون المستوى المطلوب منها تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- عدم وجود أي معيار لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية، وهذا ما يصعب الدراسة أمام الباحثين.

- من خلال دراسته لمعامل الارتباط تبين من أن مساهمتها في تكوين القيمة المضافة والإنتاج الإجمالي وتشغيل اليد العاملة كان أقل مما يجب أن يكون عليه.
- على الرغم من انخفاض نسبة مساهمتها، فإنها ظلت خارج بقعة الضوء، حيت لوحظ عدم وجود أي جهة ناظمة لها، ترع شؤونها وتهتم بتطورها.
- معاناة الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة الشديدة خاصة في ظل العولمة واقتصاد السوق.

- الدراسة الثالثة من اعداد أسماء بوعزة بعنوان:

" Small and medium enterprises as an effective sector for economic development and employment creation in Algeria"

وهي دراسة في المجلة الدولية للاقتصاد والتجارة والإدارة في المملكة المتحدة البريطانية، سنة 2015، حيث هدفت الدراسة بالاعتماد على البيانات المتاحة من المكتب الوطني للإحصاء الجزائري ووزارة الصناعة الجزائرية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار إلى:

دراسة التطورات الراهنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتحليل وضعها الحالي، مع محاولة معرفة مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعرف على الفرص والتحديات الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وقد توصلت دراستها الى مجموعة من النتائج، نذكر منها:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال هشة للغاية، وعلاوة على ذلك فان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كثيف العمالة لا يزال متخلفا، إلى جانب فشلها في المساهمة بفعالية في خلق فرص العمل، اذ لا تزال نسبة البطالة فيها مرتفعة ولا سيما بين الشباب.
- بالرغم من أن الجزائر نجحت في تنويع اقتصادها إلا أن هذا التنويع لا يزال ضعيفا جدا.
- تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبذل المزيد من الجهود لوضع سياسة مجدية وشاملة ضرورة حتمية لرفع مستوى القطاع وتعزيزه، نظرا للاعتراف بمساهمتها الفريدة في التنمية على الصعيد العالمي

سابعا. منهج وأدوات البحث المستعملة

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة ومناقشة الفرضيات المقدمة بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، من خلال التعريفات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجارب بعض الدول الرائدة فيها، وتطور هذه المؤسسات في الجزائر وآليات دعمها وتأهيلها. والمنهج الإحصائي في الدراسة الميدانية المتعلقة

بالاستبيان الذي تم توجيهه لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عينة الدراسة، بعد تجميع بياناته وتحليلها بواسطة برنامج SPSS باعتماد أدوات التحليل الإحصائي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدنا في عملية جمع البيانات والمعلومات لدراستنا على العناصر التالية:

- المراجع المشكلة من الكتب والمجلات والدوريات والمقالات، وحتى الرسائل الجامعية، ومواقع الانترنيت التي تطرقت لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستعانة بالدراسات السابقة وكذا مختلف الملتقيات والأيام الدراسية التي تطرقت للموضوع محل الدراسة.
- مختلف الإحصائيات والتقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية، بالإضافة إلى مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بموضوع البحث.
- معطيات من الواقع بناء على إجابات المستجوبين في الاستبيان المستعمل في الدراسة التطبيقية.

ثامنا. هيكل البحث

من أجل الإلمام بكافة جوانب موضوع البحث ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة فصول كما يلي:

تطرقنا في الفصل الأول لمدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجارب بعض الدول الرائدة فيها. حيث تناولنا في المبحث الأول إشكالية تعريف هذه المؤسسات، لنتطرق في المبحث الثاني الى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين خصصنا المبحث الثالث لدراسة تجارب بعض الدول الرائدة في مجال المؤسسات المتوسطة والصغيرة والدروس المستفادة منها في كل من آسيا، أمريكا، بعض دول أوروبا وبعض الدول العربية.

أما الفصل الثاني من الدراسة فقد جاء تحت عنوان واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وقد بدأنا بدراسة التطور التاريخي والتشريعي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في المبحث الأول، ليليه الواقع التنظيمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقاتها في المبحث الثاني، وأخيرا جهود الدولة وسياساتها المبرمجة لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثالث.

أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة الميدانية حيث تناولنا فيه دراسة تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني في المبحث الأول والإطار العام للدراسة الميدانية في المبحث الثاني وذلك بتحديد مؤشرات مشكلة الدراسة ومنهجها وأدوات جمع بياناتها، لنتطرق بعد ذلك لمجتمع وعينة الدراسة ونموذج الدراسة وصدق الاستبيان. أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى المعالجة الإحصائية لإجابات

مفردات العينة وتحليل نتائج الدراسة، من خلال وصف البيانات الشخصية والوظيفية لمفردات عينة الدراسة، ليليه قياس درجة استجابة أفراد العينة لعبارات الاستبيان، وأخيرا اختبار الفرضيات.

لنخلص إلى خاتمة نوضح فيها كل المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتراح مختلف التوصيات التي تعمل على توفير البيئة الملائمة لتفعيل نشاط هذه المؤسسات والارتقاء بها إلى المستويات المطلوبة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

الفصل الأول:
مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تجارب بعض الدول الرائدة فيها

تمهيد

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الهامة التي تتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة. لذلك لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا واستحوذت على أهمية بالغة من طرف الباحثين والعديد من المنظمات الدولية، باعتبارها أداة لدفع عجلة التقدم الاقتصادي للدول، وهذا نظرا لمرونتها وقدرتها على زيادة معدلات النمو، والمساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية.

فبالرغم من إجماع الباحثين والمفكرين الاقتصاديين حول الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة، إلا أنهم لم يجمعوا على تحديد مفهوم وتعريف جامع لهذا النوع من المؤسسات. فقد اجتهدوا في إعطاء تعريف لها كل حسب المعايير والمحددات التي يرونها مناسبة ومتوافقة مع البيئة المحيطة بها، والمتغيرات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني لدولتهم.

فالواقع التطبيقي وبعض التجارب العالمية الرائدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤكد مساهمتها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، لذلك سنقوم بالاستدلال بمثل هذه التجارب في تطوير وتعديل سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة منها في مختلف المجالات. وعليه سنتعرض لبعض التجارب التي يمكن أن تفيد الجزائر في استخلاص بعض الدروس.

ونظرا لطبيعة الموضوع وأهميته، سنحاول في هذا الفصل الإلمام بما يلي:

- المبحث الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المبحث الثالث: تجارب بعض الدول الرائدة في مجال المؤسسات المتوسطة والصغيرة والدروس المستفادة منها

المبحث الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهيتها

لم يتوصل الباحثون إلى تقديم تعريف واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك راجع لعدة عوامل، حاولنا تسليط الضوء عليها في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فخصصناه لعرض المعايير المستخدمة في تعريفها، لنتطرق في المطلب الثالث لأهم تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: عوامل اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تحديد تعريف واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أمرا في غاية الصعوبة، نظرا لعدم وجود اتفاق حول تعريف موحد ودقيق لها. وترجع هذه الصعوبة إلى الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة إلى أخرى، والتفاوت الموجود كذلك بين درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة إلى أخرى.

فاقتصاديات الدول المتقدمة تختلف تماما عن اقتصاديات الدول النامية من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تتواجد ضمنه هذه المؤسسات. بل يمكن أن يختلف التعريف داخل حدود الدولة الواحدة باختلاف الهيئات التي تصدره كل حسب استخدامه للتعريف والهدف من إتباع الهيئة لسياسات معينة.[1] إذ تكمن عوامل اختلاف التعريف الموحد في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر.

غير أن هناك عدة اجتهادات تعتمد على عدد من المعايير المختلفة: مثل حجم العاملة، رأس المال المستثمر، رقم الأعمال، التكنولوجيا المستخدمة وحجم الأسواق. ومهما كان المعيار المعتمد للتعريف فهو يختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى أيضا، ومن بين العوامل التي تتحكم في إيجاد التعريف الموحد لهذه المؤسسات هي:

أولا: عوامل اقتصادية

ويندرج ضمنها:

1. التباين في النمو الاقتصادي واختلاف درجة مستوياته

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، وأيضا في

[1] غرفة التجارة بالرياض، **تنمية الاقتصاديات المستدامة، دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود**، منتدى الرياض الاقتصادي، الرياض، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2003، ص 26.

وزن الهياكل الاقتصادية ـ من مؤسسات ووحدات اقتصادية ـ يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى أخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع أخر يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، بسبب اختلاف درجة النمو و التطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والجزائر أو المغرب من جهة أخرى. وبنفس النظرة، ينطبق نفس الأمر عند المقارنة بين مؤسسة تعتبر كبيرة في موريتانيا أو مالي إذ تعتبر صغيرة في إيطاليا. فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى نتيجة أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى أخر الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول. [1]

2. تنوع الأنشطة الاقتصادية

تختلف تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع لآخر باختلاف الحاجة للعمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها، وتكون في شكل مباني، آلات، مخزون ... وتحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة. فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة، وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [2]

3. اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عددا من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمؤسسة صغيرة

[1] عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 4.

[2] يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 65.

أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.[1]

ثانيا: عوامل تقنية

تتلخص في مدى الاندماج بين المؤسسات، حيث كلما كانت المؤسسة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج، وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر والتوسع، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدّة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[2]

ثالثا: عوامل سياسية

تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من اجل توجيهه وترقيته ودعمه. وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.[3]

المطلب الثاني: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد اتفاق دولي حول تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة منها، إذ يشكل تعدد المعايير واختيار الأنسب منها صعوبة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن كل محاولة لتحديد تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة المتوسطة تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير، لذلك وقع شبه إجماع بين مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع على إمكانية تقسيم المعايير التي يتم على أساسها التعريف إلى نوعين هما:

- المعايير الكمية.
- المعايير النوعية.

أولا: المعايير الكمية

تعتبر المعايير الكمية أكثر استخداما في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة، وسنتناول بالشرح المعايير الأكثر استخداما:

---

[1] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] علي عبد الله العرادي، **ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسات وقوانين)**، قسم البحوث والدراسات، 26 يناير 2012، ص 25.

[3] الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات-حالة الجزائر-**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 11، 2011، ص61.

1. معيار رأس المال المستثمر

يستخدم معيار رأس المال المستثمر للحكم على حجم المؤسسة وهنا نواجه مشكلة تحديد المقصود برأس المال هل هو رأس المال المستثمر أي رأس المال الكلي من ثابت وعامل؟ أم يقصد به فقط رأس المال الثابت؟ وهذا الأخير يعبر عن قيمة المباني والآلات وغيرها، والتي تعكس حجم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، أما رأس المال العامل فهو يمثل المورد المتغير للمؤسسة الذي يمول به أصوله المتداولة من مخزون سلعي مواد أولية.[1]

وهناك اتجاه استبعاد رأس المال العامل فهو لا يعبر عن استخدام معيار رأس المال، أي قصر المعيار على رأس المال الثابت فقط وذلك لاعتبارات متعددة، فهناك صناعات تقل فيها أهمية رأس المال الثابت وتعظم فيها أهمية رأس المال العامل، وعلى ذلك فان إضافة رأس المال العامل إلى رأس المال الثابت سوف يخرج هذه الصناعات عن دائرة الصناعات الصغيرة على الرغم من أن هذه الصناعات من صميم الصناعات الصغيرة، كذلك فان العناصر التي تكون رأس المال العامل قد تختلف بشكل كبير من مؤسسة إلى أخرى، وعلى ذلك يفضل استخدام رأس المال الثابت وحده، إلا أن هذا المعيار لا يخلوا من انتقادات ومن ثم فالأفضل استخدام أكثر من معيار أو معيار مزدوج للحكم على أن المؤسسة الصناعية كبير أم صغير.[2]

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذا المعيار نذكر ما يلي:

- مشكلة تحديد المقصود برأس المال، فهناك من يصفه على أنه رأس المال الثابت ورأس المال العامل في نفس الوقت، وهناك من يراه على أنه رأس المال الثابت فقط، كون العناصر التي يتكون منه رأس المال العامل لا تتمتع بالثبات النسبي، بحيث تختلف من مؤسسة إلى أخرى.[3]
- لا يمكن الأخذ بهذا المعيار في تصنيف المؤسسات كون قيمة العملات وأسعار الصرف تختلف من بلد إلى آخر حسب معدلات التضخم والحالة الاقتصادية للدول، وكذلك حتى في نفس الدولة.[4]
- صعوبة تقييم الآلات والمعدات القديمة، وتقدير حجم المخزون وقيمته، حيث نجد في بعض الدول خاصة النامية، أن المستثمر يقوم بإخفاء الأرقام الحقيقية المتعلقة بالمؤسسة.

---

[1] أحمد بوسهمين، الدور **التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 26 - جامعة دمشق، سوريا، العدد الأول، 2010، ص 207.

[2] رامي زيدان، **تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية**، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص 9.

[3] إيمان مرعي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية -التجارة الدولية المقارنة والحالة المصرية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2005، ص 18.

[4] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005، ص 49.

- هناك بعض المؤسسات الصناعية تقلل من أهمية رأس المال الثابت وتعظم رأس المال العامل، والدمج بينهما سوف يخرج هذه المؤسسات من دائرة المؤسسات الصغيرة.

وعليه، هناك عدة آراء ترى أنه لا يجب الأخذ بهذا المعيار بمفرده بل يجب استعماله مع معيار آخر.

2. معيار عدد العاملين (معيار العمالة)

يعتبر معيار العمالة إحدى المعايير التي أخذت بها معظم الدول للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ويعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لسهولة قياسه عند قياس الحجم، وأيضا لتوفر المعلومات عن عدد العمال ويختلف حجم العمالة من دولة إلى أخرى وفق مستوى التقدم بها.[1]

ويتميز هذا المعيار بعدة مزايا أهمها: [2]

- سهولة حسابه، وإمكانية المقارنة بين المؤسسات خاصة عند إجراء المقارنة على المستوى الدولي بين مختلف الدول.
- الثبات النسبي حيث لا يتعرض بمستوى التضخم والركود، ولا يتأثر بتقادم الاستثمارات.
- توافر البيانات وسهولة الحصول عليها من المؤسسات المختلفة وقد تنشر هذه البيانات بصفة دورية مستمرة.

إلا أن هناك صعوبات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام هذا المعيار ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- اختلاف ظروف البلدان النامية وتباين مستويات النمو.
- اختلاف ظروف النشاطات وفق الفروع وفي نفس البلد.
- هناك عدة أنواع وتصنيفات لنوع العمالة المستعملة، فقد نجد عمالة مؤقتة أو موسمية؛ وهذا ما يجعل الأخذ بهذا التصنيف غير دقيق.
- الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات، حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية،[3] فهناك صناعات تتطلب رأسمال كبير ولكنها تعتمد على عمالة صغيرة، وبالتالي فمن الخطأ ضم مثل هذا النوع من المؤسسات إلى المؤسسات الصغيرة التي تحتوي على عدد

[1] عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في الأعمال**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2004، ص 199.
[2] رامي زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 09.
[3] أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية، جمهورية مصر العربية، 2011، ص 15.

عمال قليل، في حين نجد أن معظم المؤسسات تضم رأسمال صغير، لكنها تعتمد على عمالة كبيرة، ومن الخطأ ضمها إلى المؤسسات الكبيرة.

3. معيار العمالة ورأس المال

يعتبر معيارا مزدوجا، يعتمد فيه على الجمع بين معيار العمالة ورأس المال في معيار واحد، ويعتبر من المعايير الأكثر استخداما، فالاعتماد على كل معيار من المعيارين السابقين بمفرده يوجه إليه بعض الانتقادات وبالتالي فالجمع بينهما يقلل من هذه الانتقادات. إلا أن هذا المعيار لا يخلو من بعض أوجه القصور، فوضع حد أقصى للعمالة بجانب رقم معين للاستثمارات يؤدي إلى رفض بعض المؤسسات أن توظف أعدادا جديدة من العمال رغم احتياجها ليد عاملة خوفا من أن يؤدي عدد اضافي للعمال من حرمانها من بعض البرامج لمساعدتها مثل القروض ويؤدي ذلك إلى عدم المساعدة في التخفيف من حدة البطالة كما في الهند، لذلك أجرت الهند تعديلا يقضي بقصر التعريف على رأس المال وحده بدون وضع حد أقصى لعدد العمال وهذا التعديل هام بالنسبة للبلاد التي تعاني من البطالة، ويمكن استخدام معيار العمالة ورأس المال في حالة البلاد التي لا تعاني من حدة مشكلة البطالة.[1]

4. معيار المبيعات

يقصد به حجم المبيعات السنوية أو الشهرية أو السداسية للمؤسسة وهو الذي يحدد حجم هذه المؤسسة فإذا فاقت مبيعاته مبلغا محددا – يختلف من دولة إلى أخرى - أصبحت هذه المؤسسة كبيرة، والعكس صحيح، كما أن الاعتماد على هذا المعيار وحده لا يكفي أيضا لمعرفة حجم المؤسسة هل هي كبيرة آم صغيرة ، وذلك لما فيه من عيوب وسلبيات، لأنه مثلا حجم المبيعات يتحدد حسب قاعدة السوق المعروفة – العرض والطلب – وكذا تأثر الأسعار بهذه القاعدة وحدوث ظاهرة التضخم التي ترفع الأسعار فترفع بذلك أيضا مبيعات المؤسسة وقد تعاني هذه الأخيرة من حالة ركود بسبب المنافسة الحادة في السوق أو حالة إفلاس تؤدي بها إلى تلاشي مبيعاتها في فترة من الفترات، فهل الاعتماد على هذه المعايير يمكننا القول بان هذه المؤسسة كبيرة الحجم في فتر ة معينة وصغيرة الحجم في فترة أخرى حسب ظروف هذه المؤسسة وظروف السوق، إذن لا يمكننا الاعتماد على هذا المعيار بمفرده كمحدد أساسي لحجم المؤسسة.[2]

---

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[2] حكيم شبوطي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** – دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية -تخصص تحليل اقتصادي-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 11.

5. معيار المستوى التكنولوجي

يعتبر من المعايير المهمة في تصنيف المؤسسات الصناعية، إلا أنه لا يمكن أخذه بعين الاعتبار بمفرده خاصة مع التطور التكنولوجي الذي شهده العالم. وهذا ما أدى إلى إمكانية استخدام هذا التطور في تجزئة عمليات الإنتاج وحتى المراحل الإنتاجية، وبالتالي أصبحت بعض مراحل العملية الإنتاجية توكل إلى مؤسسات أخرى مستقلة عن المؤسسة، أو مصانع أقل حجما تقوم بتغذية الصناعات الكبيرة بما تحتاجه، كما يحدث في صناعة الطائرات والسيارات. [1]

يعيب هذا النوع من المعايير أن التكنولوجيا المستعملة والتي تعتبر في بعض الدول خاصة النامية على أنها تكنولوجيا متطورة، قد تكون تكنولوجيا متقادمة ومتخلفة في دول متقدمة.

إلا أن هذه المعايير وحدها لا تكفي لتحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك يجب الاهتمام بالمعايير النوعية كذلك.

ثانيا: المعايير النوعية

ينبغي تكملة المعيار الكمي ببعض المعايير النوعية التي تخص بعض الصفات التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بصرف النظر عن حجم المؤسسة، كما أنه من الأحسن عدم الاعتماد كلية على معيار كمي بمفرده حتى لا يكون ذلك مظللا. وترتبط المعايير النوعية أساسا بنوع الملكية وقيادة المؤسسة وتأثيرها في السوق،[2] ومن بين المعايير النوعية نجد:

1. معيار الملكية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير تابعة لأي مؤسسة كبرى ومعظمها تابع للقطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، أو تكون ملكيتها ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية.[3]

2. معيار الحصة السوقية

بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعد بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة

---

[1] تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، منظمة العمل العربي، مكتب العمل العربي، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية في الوطن العربي**، مؤتمر العمل العربي الدورة 21 القاهرة، جمهورية مصر العربية، من 4 إلى11 أفريل 1994، ص13.

[2] Bertrand Ducheneaut, **Enquête sur les pme françaises**, Edition maxima, Paris, France, 1995, p 33.

[3] Angelo Michelson**, PME grande entreprise et rôle des acteurs publics dans la région de Turin**, presse universitaire de France, France, 2000, p 231.

المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة عدت هذه المؤسسة كبيرة. أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتنشط في مناطق ومحلات محدودة فتعد مصغرة أو صغيرة أو متوسطة.[1]

لكن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك للأسباب التالية:[2]

- صغر حجم المؤسسة.
- صغر حجم الإنتاج.
- ضآلة حجم رأس المال.
- الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانيات والظروف.
- تأثر الأسعار بقاعدة العرض والطلب.

ونظرا للأسباب السالفة الذكر لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تفرض هيمنتها وسيطرتها على الأسواق ولا تستطيع ان تفرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى التي يمكن ان تفرض الاحتكار لضخامة راس مالها وكبر حجم انتاجها وحصتها السوقية وامتداد اتصالاتها.

3. معيار الاستقلالية

يطلق على هذا المعيار معيار استقلالية الإدارة والعمل، بحيث يكون المسير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المسير في اتخاذ القرارات، وأن يتحمل صاحب المؤسسة (المالك المسير) المسؤولية الكاملة فيما يخص التزامات المؤسسة تجاه الغير[3]، وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق....، ومن ثم فان المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه.[4]

4. معيار محلية النشاط

نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وان لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، وتشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع

[1] أحمد بوسهمين، مرجع سبق ذكره، ص 208.
[2] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 22.
[3] كاسر نصر منصور، شوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 42.
[4] أحمد بوسهمين، مرجع سبق ذكره، ص 208.

الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة [1]. وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات الى مناطق أخرى في الداخل او الخارج. عكس المؤسسات الكبيرة التي تمارس نشاطها من خلال عدة فروع منتشرة في عدة بلدان من العالم.

المطلب الثالث: تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات الاقتصادية المختلفة، وذلك باختلاف المعايير المعتمدة كما ذكرنا سابقا، وسنحاول فيما يلي تقديم بعض التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أمريكا وبعض دول أوروبا

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من أمريكا وبعض دول أوروبا حسب المعايير المعتمدة، حيث تعرف في كل منهما كما يلي:

1. **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية**

باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تبنت هذا النوع من المؤسسات فان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها له وضع خاص، من أهم التعريفات الخاصة لها نذكر:

التعريف الرسمي سنة 1953: والذي عرفها بأنها:" المؤسسة التي تكون ملكيتها مستقلة وتعمل بصورة مستقلة، ولا تملك قدرة السيطرة على المجال الذي تعمل فيه"[2]. ويختلف هذا التعريف من صناعة إلى أخرى، وقد تم تحديد مفهومها بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال[3]، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): معيار تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

نوع المؤسسة	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	250 عامل أو أقل

المصدر: لخضر مداح، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، ملتقى دولي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة امحمد بوقره، بومرداس، الجزائر يومي 18 و19 مارس 2011، ص 22.

[1] كاسر نصر منصور، شوقي ناجي جواد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] غرفة التجارة بالرياض، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3] لخضر مداح، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، ملتقى دولي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة امحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 مارس 2011، ص 22.

2. تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صدرت توصية المفوضية الأوروبية باستخدام التعريف الجديد داخل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، بناء على قرار المجلس الأوروبي بتطبيق برنامج متكامل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الحرفي عام 1994. وقد ظهرت مشكلة تعدد التعريفات وعدم اتساقها بوضوح عند بدء تطبيق البرنامج، وأدى ذلك لعملية تحديد التعريف الجديد، وهي عملية شاقة وتتضمن العديد من الخطوات حيث قام الاتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 1996 ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 03 أفريل 1996 [1].

وتفسر مقدمة التوصيات، السبب الذي من أجله وضع التعريف، على سبيل المثال، البرامج الموجهة، والمعاملة التفضيلية، وبرامج الإعانة، والدعم الموجه، ونقص التنسيق، وتشوه المنافسة، وناقشت المقدمة كذلك الكيفية التي تم التوصل إلى التعريف المقترح.

ويمكن تلخيص التعريف المأخوذ من توصيات المفوضية بتاريخ 03 أفريل 1996 بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): معيار تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	9	-	-
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

Source : Journal officiel de l'Union européenne du 30.04.1996 L107, recommandation 96/280/CE de la commission du 3 avril 1996 concernant **la définition des petites et moyennes entreprises**, p 6

لكن بتاريخ 06 ماي 2003، وبموجب التوصية رقم CE/361/2003 اعتمد الاتحاد الأوروبي تعريفا جديدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الاتحاد الأوروبي، لكنه احتفظ بنفس المعايير التي استخدمها في عام 1996 [2]، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] محمد الصالح زويته، **واقع تنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومحاولة ترقيته من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 140.

[2] La nouvelle définition des PME : guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, rapport de la communauté européenne, entreprises et industries publications, 2006, p15

الجدول رقم (03): معيار تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتوصية اللجنة الأوربية

المؤسسة	حجم العمال	رقم الأعمال السنوي الوحدة مليون أورو	الحصيلة السنوية الوحدة مليون أورو	درجة الاستقلالية
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 09	أقل من او يساوي 02	أقل من او يساوي 02	لا يمتلك رأسمالها أو حق التصويت بـ مقدار25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من او يساوي 10	أقل من او يساوي 10	
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 249	أقل من او يساوي 50	أقل من او يساوي 43	

Source : Nadine Levratto**, Les petites et moyennes entreprises : Définition, rôle économiques et politiques publiques**, 1ere édition, éditions de Boeck Université, Bruxelles, 2009, p22

3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا على أنها: "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي يعمل بها من 10 إلى 49 عامل بينما المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 50 إلى 199 عامل، أما فيما يخص المؤسسات المصغرة فهي المؤسسة التي يعمل بها أقل من 10 عمال"؛ [1]ويستخدم التعريف هنا معيار العمالة فقط في تحديد المؤسسات الصغيرة عن غيرها.

قد لا يكون التعريف المذكور هنا تعريفا رسميا موحدا من قبل الدولة بأكملها، ولكنه يعتبر التعريف الأكثر انتشاراً واستخداماً خاصة من قبل الاقتصاديين الذين تناولوا التجربة التركية في مجال المؤسسات الصغيرة.

فقد وضعت الهيئات والمنظمات القائمة معايير مختلفة للتعريفات وهي كما يلي[2]:

- الغرفة الصناعية بإسطنبول :

والتي عرفت المؤسسات الصغيرة بأنها: " تلك المؤسسات التي يشتغل بها من 1 إلى 19 عامل، أما المؤسسات المتوسطة يشتغل بها من 20 إلى 99 عامل."

- جهاز تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة :

والذي عرف المؤسسات الصغيرة بأنها :" تلك التي يعمل بها أقل من 50 عامل أما المؤسسات المتوسطة فيعمل بها من 50 إلى 150 عامل والمؤسسات الكبيرة فتشغل أكثر من 150 عامل."

أما بتاريخ 18 نوفمبر2005 تم تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل مؤسسة تستخدم أقل من 250 عامل، وحصيلة المبيعات السنوية أو الميزانية المالية لا تتجاوز 25 مليون ليرة

[1] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 17.
[2] الغرفة التجارة بالرياض، مرجع سبق ذكره، ص 39.

تركية. لكن بتاريخ 04 نوفمبر 2012 تم تعديل هذا التعريف في الجريدة الرسمية، [1]كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): معيار تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا

المؤسسة	عدد العمال	الحصيلة السنوية
المؤسسات المصغرة	أقل من 10	أقل من 1 مليون ليرة تركي
المؤسسات الصغيرة	أقل من 50	أقل من 8 مليون ليرة تركي
المؤسسات المتوسطة	أقل من 250	أقل من 40 مليون ليرة تركي

المصدر: خالد كواش، أم الخير ملال، **التجربة التركية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر03، المجلد 05، العدد 01 ،2016، الجزائر، ص 163.

ثانيا:تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول آسيا

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول آسيا كما يلي:

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان من خلال القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1963، الذي يعد دستورا موجها للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات، وتقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الكبيرة، وقد تم تعديل هذا القانون في 03 ديسمبر1999 بهدف وضع سياسة لتطوير وتنمية قاعدة عريضة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية للاقتصاد الياباني وقد عرف هذا القانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتعدى عدد العمال بها 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني[2]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): معيار تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 أو أقل

المصدر: جمعه هوام، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع/تطور**، ملتقى دولي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة امحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 مارس 2011، ص 451.

[1] خالد كواش، أم الخير ملال، **التجربة التركية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**، جامعة الجزائر03، المجلد 05، العدد 01 ،2016، ص 163.

[2] جمعه هوام، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع/تطور**، ملتقى دولي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة امحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 مارس 2011، ص 451.

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان جنوب شرق أسيا

تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة حيث قام "بروش " و"هيمينز" بتصنيف يعتمد وبصفة أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول[1]، وهذا التصنيف متمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تصنيف "بروش " و"هيمينز" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من 1 إلى 9 عمال	مؤسسة عائلية حرفية
من 10 إلى 49 عامل	مؤسسة صغيرة
من 50 إلى 99 عامل	مؤسسة متوسطة
من 100 عامل فأكثر	مؤسسة كبيرة

المصدر: عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في الأعمال**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2004، ص199

كما استند أيضا على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة[2]، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعرف نوع من تقسيم العمل، فيبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير فيظهر بذلك نوع من تنظيم للوظائف، هذا التنظيم يكون أكثر وضوحا في المؤسسات الكبيرة.

3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند

أعطت الهند اهتماما بالغا للصناعات الصغيرة، حيث عرفت المؤسسات الصغيرة على أنها تلك المؤسسات التي توظف اقل من 50 عاملا لو استخدمت الآلة، أو أقل من 100 عامل لو لم تستخدم الآلة وبأصول مالية لا تتجاوز 500 ألف روبية. وقد تم استبعاد معيار عدد العمال واقتصر التعريف على المعيار الكمي المتمثل في قيمة الأصول المالية، وذلك بهدف خلق فرص عمل لعدد كبير من العمال دون أن يترتب على ذلك زيادة مماثلة في رأس المال المستثمر، وهذا ما أدى إلى اتساع قطاع الصناعات الصغيرة.[3] واعتماد التعريف على معيار رأس المال أدى إلى ضرورة تغييره كل فترة لمواجهة التغيير في قيمة النقود مع مرور الزمن حيث وصلت قيمة الأصول المالية سنة 1991 إلى 7.5 مليون روبية.

[1] جالن سنسر هل، ترجمة صليب بطرس، **منشات الأعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1989، ص 111.

[2] Hull. Galen Spencer**, la petite entreprise a l'ordre du jour**, Edition L'harmattan, Paris, 1987, p 77.

[3] فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، ص 54.

4. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية، القوى المحركة للنمو المتواصل في الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي من خلال خلق فرص العمل، وقد تم تعريفها باستخدام معيار حجم العمالة، رأس المال وحجم المبيعات السنوية، مع الأخذ بعين الاعتبار قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة[1]، والجدول التالي يوضح تعريف كوريا الجنوبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

الجدول رقم (07): معيار تعريف كوريا الجنوبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع	المؤسسات المتوسطة		المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المصغرة
	عدد العمال	المبيعات	عدد العمال	
الصناعات التحويلية	أقل من 300 عامل	أقل من أو يساوي 8 بليون وون كوري	اقل من 50 عامل	اقل من 10 عامل
التعدين - البناء – النقل	أقل من 300 عامل	أقل من أو يساوي 3 بليون وون كوري	اقل من 10 عمال	اقل من 5 عمال
تجارة بالتجزئة - فندقة - اتصالات...	أقل من 300 عامل	أقل من أو يساوي 30 بليون وون كوري	اقل من 10 عمال	اقل من 5 عمال
صيد بحري - مشاتل - علوم وتكنولوجيا...	أقل من 200 عامل	مبيعات اقل من 20 بليون وون	اقل من 10 عمال	اقل من 5 عمال
تجارة بالجملة - بحث وتطوير...	أقل من 100 عامل	مبيعات اقل من 10 بليون وون	اقل من 10 عمال	اقل من 5 عمال
باقي القطاعات	أقل من 50 عامل	مبيعات اقل من 5 بليون وون	اقل من 10 عمال	اقل من 5 عمال

Source: Junsok Yang, Small and Medium Enterprises (SME) Adjustments to Information Technology (IT) in Trade Facilitation: The South Korean Experience, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade Working Paper Series, No 61, January 2009, p5.

ثالثا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية

يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من المغرب، تونس، مصر كما يلي:

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر في عدد المؤسسات المغربية التي تعتبر أساس نجاح النسيج الصناعي المغربي، وقد تطور تعريفها من فترة إلى أخرى إلى حين صدور التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنبثق عن ميثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 23 جويلية 2002. أين عرفت وفقا للمادة الأولى من هذا الميثاق على أنها:" كل مؤسسة يقوم مباشرة

[1] Junsok Yang, **Small and Medium Enterprises (SME) Adjustments to Information Technology (IT) in Trade Facilitation: The South Korean Experience,** Asia-Pacific Research and Training Network on Trade Working Paper Series, No 61, January 2009, p5

بتسييرها أو إدارتها أو هما معا، الأشخاص الطبيعيون المالكون لها أو الملاك الشركاء أو المساهمون فيها، إذا كان رأسمالها أو حقوق التصويت فيها غير مملوكة بنسبة حقوق 25 % من لدن مؤسسة أو عدة مؤسسات لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة."[1]

ويمكن تجاوز هذا السقف إذا كانت المؤسسة مملوكة من طرف: صناديق جماعية للاستثمار أو شركات استثمار في رأس المال أو هيئات رأس مال المجازفة أو الهيئات المالية المؤهلة قانونا قصد القيام بتوظيفات مالية، بشرط ألا تمارس هذه المؤسسات بصفة فردية أو مشتركة أية مراقبة على المؤسسة.

كما يجب أن تستوفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشروط التالية:

- بالنسبة للمؤسسات الموجودة: التوفر على عدد من المستخدمين الدائمين لا يتعدى مائتي (200) عامل، و القيام خلال السنتين المحاسبيتين الأخيرتين بتحقيق إما رقم أعمال سنوي دون اعتبار الضرائب لا يتجاوز خمسة وسبعين (75) مليون درهم وإما حصيلة سنوية إجمالية لا تتجاوز خمسين مليون (50) درهم .[2]

- بالنسبة للمؤسسات الحديثة العهد: كل مؤسسة مضى على وجودها أقل من سنتين، عليها الشروع في برنامج استثمار أولي إجمالي لا يتجاوز مجموعه خمسة وعشرين (25) مليون درهم والتقيد بنسبة استثمار عن كل منصب شغل تقل عن مائتين وخمسين (250) ألف درهم.

أما في سنة 2004 فقد قامت اللجنة المشتركة المكونة من البنك المركزي المغربي والمجموعة المهنية للبنوك المغربية بوضع معايير جديدة قسمت المؤسسات إلى ثلاثة أنواع: مؤسسات كبيرة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات صغيرة جدا. وهذه المعايير مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08) معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية لسنة 2004

نوع المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون درهم)	الحصيلة السنوية (مليون درهم)
مؤسسات كبيرة	أكبر أو تساوي 250	أكبر من 75	أكبر من 90
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	أقل من 250	أقل من 75	أقل من 90
مؤسسات مصغرة	أقل من 10	اقل من 10	أقل من 15

المصدر: سلمى صالحي، **إمكانية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التأهيل دراسة مقارنة: حالة المؤسسات المغربية التونسية والجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2015، ص22.

[1] الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، ظهير شريف رقم 1.02.188 الصادر في 12 من جمادى الأولى 1423 الموافق لـ 23 يوليو 2002، المتعلق بتنفيذ القانون رقم 53.00 المتعلق **بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة**، العدد 5031 الصادرة في 19 اوت، 2002، المادة الأولى، ص 2368.

[2] عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 229.

أما سنة 2010 فقد عرف بنك المغرب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستخدما معيارين مهمين وهما حجم المبيعات السنوية ومقدار القروض البنكية التي تستفيد منها هذه المؤسسات كما يلي:

الجدول رقم (09): تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنك المركزي المغربي

نوع المؤسسات	رقم المبيعات بدون ضرائب	حجم القروض البنكية
مؤسسات كبيرة	أكبر أو يساوي 175 مليون درهم	/
مؤسسات متوسطة ومصغرة	أكبر من 10 ملايين وأقل من 175 مليون درهم	أكبر من 2 مليون درهم
مؤسسات صغيرة جدا	اقل تماما من 10 ملايين درهم	اقل من 2 مليون درهم

المصدر: سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص23.

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

على الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد فيها، بل تعددت، نذكر من بينها:[1]

- **وزارة الصناعة المصرية**: والتي عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها:" التي تشغل من 10 إلى 100 عاملا ولا يزيد رأسمالها عن 500 ألف جنيه مصري بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني".

- **وزارة التخطيط المصرية** : والتي عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها :" تشغل من 01 إلى 10 عمال ولا يزيد رأسمالها الثابت عن 50 ألف جنيه".

- **بنك التنمية الصناعي المصري :** والذي عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها :" المؤسسات التي لا يزيد رأسمالها عن 100 ألف جنيه، والمؤسسات الصغيرة هي التي لا يزيد رأسمالها عن 01 مليون جنيه وتشغل من 10 إلى 100 عامل".

- **بنك مصر** : والذي عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها :" المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 100 عامل ويتراوح رأسمالها الثابت ما بين 50 ألف ومليون جنيه".

3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس:

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل نجد عدة تعاريف متعلقة بها تختلف باختلاف الجهة المصدرة للتعريف أو الحاجة لذلك أو تختلف من قطاع إلى آخر وأهمها :يعتبر هذا التعريف الأكثر استعمالا في الاقتصاد التونسي، وهو يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال، على أنها المؤسسات التي توظف ما بين 15 إلى 155عامل،

[1] أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن**، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007، ص 17.

والمؤسسات التي تشغل أقل من 15عمال تعتبر مؤسسات مصغرة، وهو التعريف المستخدم في معظم دول العالم. إلا أن هذا التعريف لم يتم تحديده بوثيقة رسمية في تونس[1].

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خصائصها، أشكالها وأهميتها.

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي قد تتشابه فيها مع بعض القطاعات، وقد تميزها عن غيرها من القطاعات الأخرى، من أهم هذه الخصائص نذكر:

أولا: سهولة الإنشاء والتأسيس والمقدرة على تغيير النشاط بسهولة وسرعة

من بين الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سهولة الإنشاء والتأسيس والمقدرة على تغيير النشاط بسهولة وسرعة، والتي يمكن شرحها كما يلي:

1. سهولة الإنشاء والتأسيس

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجمها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، لهذا لا يخلق إنشاؤها تعقيدات كبيرة، فدراسات الجدوى ودراسات تأسيسها لا تتطلب وقتا كبيرا، كما تتميز بسهولة تشييد المباني وتركيب خطوط الإنتاج من معدات وآلات، فضلا عن سهولة تحضير مستلزمات التشغيل سواء العمال أو المواد الخام، كما تتميز بصغر حجم رأسمالها المطلوب للإنشاء والتنفيذ وذلك لبساطة هياكلها.[2]

2. المقدرة على تغيير النشاط بسهولة وسرعة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن لديها مستويات هرمية محدودة وعدد قليل من الموظفين، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة تجعل عملية التغيير نحو الأحسن والأفضل تجري بطريقة أفضل وأسرع، هذه المرونة تمكن من الاستفادة السريعة من الفرص المتاحة في السوق، أي لديها القدرة على التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تلبي رغبات وأذواق المستهلكين، عكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها.[3]

---

[1] Adair Philippe, Fredj Fhima**, Accès au crédit et promotion des PME en Tunisie**, Euro-méditerranéen Economics and Finance Review, Volume 4, Issue 3, 2009, p2

[2] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، مجد للنشر، بيروت، لبنان، 2006، ص 86.

[3] Sophie Boutillier, **L'artisanat et dynamique de réseaux**, Edition l'harmattan, Paris, France, 2011, p 211-212.

ثانيا: الملكية الخاصة من قبل عدد محدود من الأشخاص:

في معظم الأحيان تخضع ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدد محدود من الأشخاص، وهذا ما يعمل على تعزيز الروابط العائلية بين الأفراد حيث يلاحظ أن العاملين في هذه المؤسسات وعلى الأغلب هم أبناء أسرة واحدة آو من أسر متقاربة. مما يؤدي إلى نوع من التكامل الاجتماعي، إلى جانب معرفتهم التامة بالعمل والمشكلات التي تعترضهم على اعتبار أنهم الملاك الفعليون لهذه المؤسسات. وهذا ما يسهل من إمكانية وضع الحلول المقترحة للمشكلات القائمة، وسهولة اتخاذ القرار وانعدام الروتين وارتفاع مستوى الاتصال، كل هذا يجعل هذه المؤسسات تتسم بالمرونة.[1]

لكن نشير إلى بعض السلبيات، ذلك انه قد يكون هناك ضعف في مستوى العمال القائمين على المؤسسة، وبالرغم من ذلك فقد لا يتم تشغيل أي عامل من خارج النطاق العائلي بالرغم من كفاءته وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية بشكل عام، ومن جانب آخر تتميز المؤسسات الصناعية بنوع من تقسيم العمل، الذي يلاحظ على نحو أكبر في المؤسسات المتوسطة، وبشكل واضح في الكبيرة التي يلاحظ فيها أيضا تنظيما رسميا للأنشطة.

ثالثا: نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد

تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد، وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا، وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى دراسات السوق المعتمدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.[2]

رابعا: انخفاض معامل رأس المال/ العمل وانخفاض وفورات الحجم، والاستفادة من وفورات التجمع وإمكانيات التخصص

كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص أخرى تتمثل في:

1. انخفاض معامل رأس المال/ العمل

نظرا لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم تكنولوجيا بسيطة، يمكن استيعابها بسهولة وفي فترة زمنية قصيرة، مما يتلاءم مع كثافة العمالة و الندرة النسبية في رأس المال وبالتالي استيعاب فائض العمالة، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال إلى العمل، إذ تمتاز هذه المؤسسات بحاجتها إلى اليد العاملة الكثيفة مقارنة بحاجتها إلى رأس المال القليل وهو ما يفسر استخدامه

[1] رامي زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 16

[2] Nabil Zair, **Le développement de la petite et moyenne entreprise en Algérie**, séminaire national sur le rôle de la petite et moyenne entreprise dans le développement, université Amar teligi, Laghouat, Alger, 8- 9 avril 2002, p 46.

التكنولوجيا أقل تعقيدا،[1] بنقيض المؤسسات الكبيرة أو الثقيلة، التي تحتاج إلى مقادير أكبر من رأس المال، كما أن استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجية أقل تطورا، وأقل كثافة رأسمالية يجعل من السهولة استخدامها والتدرب عليها، ويؤدي إلى الإقلال من نفقات الصيانة ومشكلات الأعطال.[2]

2. انخفاض وفورات الحجم، والاستفادة من وفورات التجمع وإمكانيات التخصص

تنخفض وفرات الحجم في المؤسسات الصغيرة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، ولكن يمكن لهذه المؤسسات تعويض ذلك بنوع آخر من الوفرات والذي يطلق عليه وفرات التجمع، وهذا يتطلب إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجانب بعضها البعض . كما هو الحال في المدن الصناعية الكبرى، حيث تحقق هذه المدن المقومات الأساسية للإنتاج الصناعي المتكامل والذي يقود إلى التخصص، وبالتالي تستطيع هذه المؤسسات أن تستفيد من المزايا التي تحققها المؤسسات الكبرى[3].

خامسا: المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق والقدرة على التجديد والابتكار

الى جانب الخصائص السالفة الذكر، نذكر ما يلي:

1. المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر، ولهذا لا يتفاجأ المالك المسير للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالتغيرات في رغبات أو احتياجات العملاء والظروف بصفة عامة، عكس المؤسسات الكبيرة التي تقوم بالتعرف على رغبات واحتياجات عملائها عن طريق ما يسمى ببحوث التسويق، إلا أن السوق في تغير مستمر وبالتالي لابد من استمرار هذه البحوث وهذا أمر مكلف للغاية، مما يجعل المؤسسات الكبيرة تقوم بهذه العملية على فترات متباعدة، الأمر الذي يفقد ولو نسبيا قدرة هذه المؤسسات على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء.[4]

2. القدرة على التجديد والابتكار

إن الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لان الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم

[1] غرفة التجارة بالرياض، مرجع سبق ذكره، ص20.
[2] رامي زيدان، مرجع سبق ذكره، ص16.
[3] غرفة التجارة بالرياض، مرجع سبق ذكره، ص21.
[4] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 26.

ويجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل، فمثلا من براءات الاختراع التي أصدرها مكتب براءة الاختراعات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الماضية، يعود أكثر من الثلث إلى الأفراد وأكثر من الربع إلى المؤسسات والمتوسطة الصغيرة.[1]

سادسا: الملكية المحلية واتساع انتشارها الجغرافي

1. الملكية المحلية

في الكثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاصا يقيمون ضمن المجتمع المحلي، مما يجعلها ذات علاقات قوية بالمجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى اكتساب المؤسسات خبرة كبيرة في معرفة سلوك المستهلكين وأذواقهم، هذا ما يعمل على تسهيل عمليات الاتصال المباشر بهم. وهذا ما يجعل هذه المؤسسات تمتاز بسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي، وامتداد نشاطها حتى إلى المناطق النائية، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق.[2]

2. اتساع انتشارها الجغرافي

سهولة تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطها إلى المناطق النائية، يجعل منه وسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وأن المؤسسات التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات، [3] مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين الريف والمناطق الصناعية الحضرية. بالإضافة إلى مساهمتها في الحد من الهجرة من الريف إلى المدن والتخفيف من الضغط على المدن الكبرى وتأمين فرص عمل لشريحة واسعة من العاطلين في المناطق الريفية والنائية مما يساهم في ارتفاع مستوى المعيشة، لذا فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي.

وبالنقيض من ذلك يتطلب قيام المؤسسات الكبيرة حدا معينا من البنية التحتية مما يحد ويقلل من إمكانية انتشارها في المناطق ذات البنى التحتية المتواضعة، وبالتالي لا يمكن التعويل على هذه المؤسسات في رفع وتيرة التنمية في الأقاليم المختلفة والأقل نموا والتقليل من الفوارق بين أقاليم ومناطق الدولة الواحدة.

سابعا: سهولة الدخول والخروج من السوق

نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت، خاصة فيما يتعلق بالمعدات والآلات التي يتألف منها خط الإنتاج وقلة المخزون من الإنتاج وسهولة تحويل أصول المؤسسة إلى سيولة، دون تكبد خسائر، فإن ذلك

[1] علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] شريف غياط، محمد بوقموم، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة قالمة، الجزائر، ديسمبر 2009، ص 49

[3] المرجع نفسه

يتيح لها الدخول والخروج من السوق بسهولة وبصورة سريعة وفي فترة زمنية قصيرة عكس المؤسسات الكبيرة التي تحتاج إلى وقت طويل سواء عند الدخول أو الخروج من السوق.[1]

ثامنا: معبئ فعال للموارد البشرية والمادية

الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت موجهة إلى الاستهلاك الفردي غير منتج، [2] فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل معبئ فعال للموارد البشرية والمادية فهي تستطيع أن تكون بمثابة ادخار الملاك الصغار الذين يبحثون عن استثمار أموالهم عوض اللجوء إلى وضعها في المصارف، بحيث يقومون بإنشاء مؤسسات خاصة بهم.[3]

تاسعا: التكامل مع المؤسسات الكبيرة

وذلك من خلال مساهمتها في منح المؤسسات الكبيرة ميزة تنافسية عالية ناتجة عن التكامل الرأسي والأفقي على أساس التعاون المستمر والتبادل بينهما، وهذا راجع إلى كون المؤسسات الكبيرة لا تستطيع القيام وحدها بكل العمليات الإنتاجية اللازمة المستخدمة للإنتاج لهذا توكل بعض المهام الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يعتبر أي إنتاج لهذه المؤسسات مدخل إنتاجي للمؤسسات الكبيرة، لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغذي الأساسي للعمليات الإنتاجية التي تقوم بها المؤسسات الكبرى، وبالتالي نصل إلى نظام أكثر توازنا واستقرارا في السوق المحلي.[4] لذلك لا يمكن الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف خصائصها بمعزل عن المؤسسات الكبيرة.

عاشرا: مركز التدريب الذاتي

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استشارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة. وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا، لذا فإن هذا النوع من المؤسسات يعد المكان المناسب لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإدارتها.[5]

---

[1] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 89.

[2] علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3] جمعي عماري، **استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص 55 .

[4] خالد بن عبد العزيز محمد السهلاوي، **معدل وعوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**، مجلة الإدارة العامة، المجلد 41، العدد 2، القاهرة، مصر،2001، ص 316.

[5] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشكالا مختلفة ومتعددة، تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، نذكر منها:

- طبيعة توجه هذه المؤسسات.
- طبيعة المنتجات.
- الشكل القانوني.

أولا: تصنيف المؤسسات حسب طبيعة التوجه

يمكن تجزئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها إلى:

- مؤسسات عائلية.
- مؤسسات تقليدية.
- مؤسسات متطورة وشبه متطورة.

1. مؤسسات عائلية:

يكون مكان إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا النوع من المؤسسات المنازل، وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في أغلب الأحيان اليد العاملة، وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة نظرا لمحدودية الوسائل. وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة من الباطن. [1]

2. مؤسسات تقليدية:

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق، هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن النزل وتعتمد على وسائل بسيطة.[2]

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة.

3. مؤسسات متطورة وشبه متطورة:

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة في إدارة جميع نشاطاتها سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

[1] محمد الصالح زويته، مرجع سبق ذكره، ص 27.
[2] احمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 26.

ثانيا: تصنيف المؤسسات حسب طبيعة المنتجات

يميز هذا النوع ثلاثة أنواع أساسية من المؤسسات وهي:

- المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية.
- المؤسسات المنتجة للمنتجات الوسيطة.
- المؤسسات المنتجة للمعدات والأدوات أو سلع التجهيز.

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:

يتمثل في نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل: المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، المنتجات الجلدية، التبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتنضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: الصناعة الغذائية، الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية، صناعة النسيج والجلد، صناعة الورق وأنواعه.[1]

ويتركز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر وبعض الصناعات الأخرى كصناعة الجلود والأحذية مثل وتعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة:

يدمج في هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية: معدات فلاحية، قطع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها وتنظيم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية:[2]

- الصناعات الميكانيكية والكهربائية.
- الصناعات الكيمائية والبلاستيكية.
- صناعية مواد البناء.
- المحاجر والمناجم.

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:

يتطلب صناعة السلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيقا، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة، وذلك خاصة في البلدان الصناعية.

[1] محمد الصالح زويته، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 29.

أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات في تصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل التنقل (السيارات العربات والمعدات والأدوات الفلاحية وغيرها) فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقاً من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي (قطع غيار) وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي. [1]

ثالثا: تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، وهو الهوية الرسمية التي تمنحها الدولة للمؤسسة عند تكوينها والتي تحدد حقوق وواجبات تلك المؤسسات وتنظم العلاقات مع كافة الأطراف التي تتعامل معها، وبالتالي تحكم سير نشاطها.[2] وطبقا لهذا المعيار يمكن توزيع المؤسسات إلى قسمين هما:

- مؤسسات عامة.
- مؤسسات خاصة.

1. **المؤسسات العامة:**

يقصد بالمؤسسات العامة ذلك النوع من المؤسسات التي تملكها وتديرها سلطة عامة سواء انفردت بذلك أو مشاركة فيه غيرها، من هما فان المؤسسات تهدف في محل الأول من الاعتبارات إلى تحقيق المصلحة العامة [3]. تمتاز بإمكانيات مادية ومالية كبيرة، وتستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية والإدارية والإعفاءات المختلفة، ويمكن تقسيمها إلى: [4]

- المؤسسات العمومية التابعة للجماعات المحلية.
- المؤسسات النصف عمومية.

أ. المؤسسات العمومية التابعة للجماعات المحلية:

تنشأ من قبل الولاية أو البلدية معا وتكون ذات أحجام متوسطة أو صغيرة وتنشط في النقل، البناء، الخدمات العامة.

ب. المؤسسات النصف عمومية:

تضم طرفين أحدهما الدولة ممثلة في وزارة أو مؤسسة عمومية، والقطاع الخاص من جهة أخرى.

---

[1] محمد الصالح زويته، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 24.

[3] عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي: مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص 133.

[4] علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

2. المؤسسات الخاصة:

يقصد بالمؤسسات الخاصة تلك المؤسسات التي تقوم في المقام الأول من الاعتبار على فكرة الملكية الخاصة، وتهدف الى تحقيق النفع الخاص الذي يتمثل في تحقيق الربح[1]، وتتخذ عدة أشكال يمكن إدراجها ضمن مجموعتين أساسيتين هما:

- المؤسسات الفردية.
- مؤسسات الشركات.

أ. المؤسسات الفردية:

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى لشخص واحد، هو المسؤول عن تكوين رأسمالها واتخاذ إجراءات تكوينها، وهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها، وفي المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات، ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل وممارسة النشاط.[2]

وتمتاز هذه المؤسسات بسهولة وبساطة إجراءات تكوينها، الحرية والاستقلالية الكاملة لصاحب المؤسسة في اتخاذ القرارات والمرونة في ممارسة النشاطات الإدارية باعتباره المسؤول الأول والأخير عن هذه المؤسسة، وغالبا ما تنشأ هذه المؤسسات بسبب ميزة شخصية يتمتع بها المالك، وتعد من أكثر أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شيوعا. ومن سلبيات هذه المؤسسات هو ارتفاع معدلات فشل هذه المؤسسات بسبب نقص خبرة المالك الناتجة عن عدم إلمامه بجميع النواحي الإدارية الفنية والإنتاجية مما يؤثر سلبا على حل المشكلات واقتراح الأفكار الجديدة، وصعوبة الحصول على القروض وذلك راجع لارتباطها بالمقدرة الائتمانية التي يتمتع بها المالك والتي غالبا ما تكون محدودة، إلى جانب ارتباط بقاء هذه المؤسسات واستمراريتها بحياة المالك.[3]

ب. مؤسسات الشركات:

الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم بمشروع مالي، بتقديم حصة من مال أو عمل، على أنّ يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من المشروع من ربح أو خسارة، وفي هذا النوع من المؤسسات يتوزع التسيير ورأس المال على أكثر من شخص وقيامها يتطلب توفر بعض الشروط مثل الحرص بين الشركاء حول موضوع نشاط المؤسسات وقيمة ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال، [4] وتنقسم مؤسسات الشركات إلى ثلاثة أنواع وهي:

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] أسماء برهوم، **البورصة كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة تجارب أجنبية-**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2016، ص 24.

[3] أحمد فهمي جلال، **مبادئ التنظيم وإدارة الأعمال**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2016، ص 109.

[4] علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

- شركات الأشخاص.
- شركات الأموال.
- شركة ذات مسؤولية محدودة.

✓ **شركـات الأشخاص**

هذا النوع من الشركات يقوم على أســاس الاعتبار الشخصي والثقــة المتبادلة بين الأطراف المشاركة، يشترك مؤسسي هذه المؤسسات عن طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح. وتتضمن شركات الأشخاص ما يلي:

- شركات التضامن.
- شركات التوصية.
- شركة المحاصة.

*** شركات التضامن:**

تتكون هذه الشركات من عدد محدود من الشركاء معروفين لبعضهم البعض ويتوفر بينهم عامل الثقة وعادة ما تكون بين أفراد الأسرة الواحدة أو الأصدقاء يتعاونون بينهم، وقد تنشا أيضا للحاجة إلى رؤوس الأموال.[1] ويكون الشركاء فيها مسؤولين شخصية وبالتضامن عن جميع التزاماتها في الأموال الخاصة، علما أن عنوانها يتألف من جميع الشركاء المكونين لها، او من لقب أو كنية كل منهم، أو من اسم واحد أو أكثر.[2]

من مزايا هذا النوع من المؤسسات تقاسم ثقل العمل والمسؤوليات، إلى جانب توفير فرص أكبر لنجاح الشركة وذلك بتضافر جهود وقدرات الشركاء ماليا وإداريا. ومن عيوبها أن كل شريك مسؤول عن أفعال الشركاء الاخرين كاملا، وبالتالي قد يتحمل خسارة كبيرة تكون ناجمة عن أخطاء لم يساهم فيها، إضافة الى إمكانية حصول خلاف وصراع بين الشركاء، أيضا بقاء واستمرار المؤسسة مرتبط بعمر ومدى الانسجام والتوافق بين الشركاء.[3]

[1] أسماء برهوم، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[2] عبد الغفور عبد السلام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 25.
[3] طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 141.

*** شركة التوصية:**

وهذا النوع من المؤسسات يتكون بنفس الطريقة السابقة، حيث يشترط اتفاق شريكين على الأقل لتكوين المؤسسة، ويحدد عقد المشاركة بنسبة مساهمة كل شريك في رأس المال وحقوق كل شريك في الإدارة. وتتميز هذه المؤسسات بوجود نوعين من الشركاء: شركاء متضامنين وهم مسؤولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون، بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال، وشركاء موصين أين تتحدد مسؤوليتهم بقدر حصصهم. وهناك نوعان من شركة التوصية: الأولى شركة توصية عادية، حيث الشركاء الموصين لا يمكن لهم تداول حصصهم، في حين أن الثانية وهي شركة توصية بالأسهم تتخذ فيه حصص الموصين طبيعة الأسهم وهي قابلة للتداول.[1]

وفي هذا النوع من الشركات لا يجوز أن تكون حصة الشريك الموصي من عمل أو أن يقوم بمهمة الإدارة أو يظهر اسمه في عنوان الشركة، وإنما يكون هذا الحق مخولا فقط للشريك المتضامن، ويكون للشريك الموصي حق طلب الاطلاع على البيانات والحسابات الخاصة بالشركة. لكن له امتيازا أخرى فهو يتحصل على حصته في الأرباح بنسبة ثابتة حتى وان لم تحقق المؤسسة أرباحا.[2]

*** شركات المحاصة:**

تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي أو شفوي بين اثنين أو أكثر من الشركاء، فهي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة مالية، أو عمل بهدف اقتسام ما ينتجه المشروع من أرباح أو خسائر، دون أن تشهر أو تكون معلومة لدى الغير، ومع نهاية المشروع الاقتصادي الذي أقيمت لأجله تنتهي شركة المحاصة. [3]

✓ **شركات الأموال:**

هي شركات تقوم على الاعتبار المالي، إذ تتكون من أشخاص يقدمون حصص في رأسمالها على شكل أسهم، والمساهمون يتحملون الخسارة بقدر قيمة الأسهم التي يشاركون بها أي تكون مسؤوليتهم محدودة بقدر الأسهم، ويحصلون على أرباحهم بنسبة مقدماتهم أيضا، [4] وتتضمن:

- شركات المساهمة.

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 56.
[2] أحمد فهمي جلال، مرجع سبق ذكره، ص 112.
[3] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 56.
[4] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 21

*** شركات المساهمة:**

هي شركات يقسم رأس مالها إلى أجزاء متساوية في القيمة والحقوق والواجبات تسمى أسهما* تطرح في الأسواق العملية للبيع تسمى الاكتتاب، بما يمكن تداولها في بورصة الأوراق المالية دون الرجوع إلى الشركة وموافقة المساهمين، [1]وللسهم قيمتين: قيمة اسمية والمدونة على السهم وقيمة حقيقية أو سوقية تتوقف على مدى نجاح الشركة في نشاطها، ويتحصل صاحب السهم على أرباح توزع بصفة دورية على المساهمين، ومن بين مزايا هذه المؤسسات:[2]

- تمتاز بقدرة عالية على جذب أموال ضخمة لغرض النمو والتوسع.
- تمتاز بقدرتها في الحصول على قروض وائتمان عالية.
- تنحصر مسؤولية المساهمين في رأس مال الشركة بحدود قيمة الأسهم التي حصلوا عليها فقط.
- انفصال شخصية الشركة عن شخصية المساهمون.

ومن عيوبها:

- تأخذ عملية الاكتتاب فترة طويلة، وتتحمل المؤسسة أعباء مالية كبيرة.
- تتميز بإجراءات تأسيس جد معقدة.

ت. شركات ذات مسؤوليّة محدودة:

تؤسس هذه الشركات بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص، فهذه الشركات تتميز بمحدودية مسؤولية الشريك بقدرة الحصة التي يقدمها كما أنها تتميز بأن رأس مالها محدود وبالتالي عدد الشركاء محدود[3]، وتتميز هذه الشركات بما يلي: [4]

- مسؤولية الشريك محصورة بحدود مساهمته في رأس مال الشركة.
- يوزع رأس مال الشركة إلى حصص متساوية، ويمكن للشريك شراء حصة أو أكثر.
- لا يقبل في عداد الشركاء إلا الأشخاص الطبيعيين.
- تكون الإدارة فيها من طرف شريك أو أكثر أو من طرف شخص خارجي لهم.

---

* السهم: عبارة عن ورقة مالية تثبت امتلاك حائزها لجزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته، مع الاستفادة من كل الحقوق، وتحمل كل الأعباء التي تنتج عن امتلاك هذه الورقة.

[1] أسماء برهوم، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[3] علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[4] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 40.

رابعا: التصنيف حسب المعيار الاقتصادي

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار كما يلي:

أ. مؤسسات فلاحية :

تضم المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف فروعها ونشاطاتها وتربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري وغيره من النشاطات المتعلقة بالأرض والموارد الطبيعية، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم.[1] وهذه المؤسسات كغيرها تساهم في مد النشاطات الأخرى بالمدخلات كالمواد الأولية أو المنتجات الفلاحية، لكن هذه المؤسسات بدأت تشهد تراجعا نتيجة التوجه نحو الأنشطة التجارية أو الخدماتية ونتيجة النزوح الريفي.[2]

ب. مؤسسات صناعية:

تتضمن مختلف المؤسسات التي تعمل على استخراج المعادن وهي استخراجية، وتحويلية والتي تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتجات وسيطة أو استهلاكية نهائية، وما يلاحظ على هذا النشاط أنه يتميز بارتفاع احتياجه لرأس المال وكذا استعمال التقنيات العالية في الإنتاج وهذا راجع إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز برأس مال منخفض مع صعوبة إيجاد مصادر للتمويل، وكذلك عدم مقدرتها على تغطية التكاليف الناتجة عن استعمال التقنيات العالية. في حالة استعمالها لهذا النشاط فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في المقاولة من الباطن من حيث تتميز العلاقة التي تربطها مع المؤسسات الكبيرة من خلال تقليص هذه الأخيرة لحلقة من حلقات الإنتاج، الأمر الذي يسمح بتركيز لإمكانياتها في مجالات أكثر مردودية. ومن جهة أخرى تخفيض في تكلفة الإنتاج وكذلك تسمح لها بتقليص نسبة التلف والضياع ومن جهة اقتصادية تضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمؤسسات الكبرى نوعا من الاستمرارية أثناء الأزمات.[3]

ت. مؤسسات خدماتية:

وتشمل هذه المؤسسات مختلف الأنشطة التي لا توجد في النوعين السابقين وهي ذات أنشطة جد مختلفة وواسعة، وتتمثل هذه الخدمات في النقل بمختلف فروعه، البنوك والمؤسسات المالية، الصحة وغيرها.[4]

[1] علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[2] محمد الصالح زويته، مرجع سبق ذكره، ص 26.
[3] نفس المرجع.
[4] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 71.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتزايد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية المعاصرة نظرا إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه في اقتصاديات الدول المتقدمة أم السائرة في طريق النمو على حد سواء، إذ تعد أحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية في الدول السائرة في طريق النمو، وتعزيز مسار النمو في الدول المتطورة، ويمكن إبراز أهمية هذه المؤسسات فيما يلي:

أولا: توفير مناصب شغل جديدة وامتصاص البطالة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة حيث أنها تسعى لتوفير العمل للعمال الذين لا يمكن توظيفهم على مستوى المؤسسات الكبرى، نظرا لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط عادة في مجالات كالصناعات التقليدية والحرفية التي تتطلب المهارة .[1] فهي تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عددا لا بأس به من طالبيه ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين، وهذا ما يساهم في خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المتخلفة في هذا المجال.[2]

ثانيا: تكوين الإطارات الماهرة وتنمية الإبداع والابتكار

تشكل اليد العاملة الماهرة أحد مقومات التنمية إن لم تكن أهم مقوماتها. وهذا يتطلب تكوين قاعدة عريضة من العمال ذوي المهارات التي تتطلبها المؤسسات المختلفة. ويتحقق ذلك بإتباع أسلوبين إما تدريب العمال في مراكز التدريب التي تتولى الدولة إقامتها، أو تدريب العمال على مستوى المؤسسات. ولكن قلة عدد مراكز التدريب وقلة عدد المدربين يمثل تحديا لنجاح المؤسسات، وبالتالي فان التوسع في عدد هذه المراكز وان كان ضروريا إلا أن تحقيقه بالقدر المطلوب يحتاج لفترة زمنية طويلة وموارد مالية كبيرة، ومن هنا يعتبر تدريب العمال في المؤسسات الوسيلة الفعالة.[3]

لهذا نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا هاما في تكوين العمالة الماهرة في ظل قلة وضعف مراكز التدريب من خلال تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح لهم بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها مقارنة بمراكز التدريب الرسمية، وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة، وهذا ما يعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة. إذ أنها إضافة إلى ذلك تعطي المؤسسات

[1] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 223.

[2] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، سلسة بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2010، ص 23.

[3] إيمان مرعي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الصغيرة والمتوسطة فرصة أكبر للمنظمين الجدد للدخول للأسواق والظهور وهذا يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يسهم بشكل كبير في عملية التنمية.[1]

وتشير نتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت عن طريق الصناعات الصغيرة والمتوسطة تزيد على ضعف مثيلاتها التي حققتها الصناعات الكبرى، كما أن هذه الابتكارات تطرح على نطاق تجاري في الأسواق خلال فترة زمنية أقل.[2]

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المؤسسات الكبرى

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للكيانات الاقتصادية العملاقة، ولا يمكن أن تحدث منافسة شديدة بينها نظرا للتعاون والدور التكاملي بينهما، حيث تعهد المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد ببعض العمليات المتخصصة والدقيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتفوق والتحكم في الجانب التكنولوجي أكثر من المؤسسات الكبيرة. [3]

فالمؤسسات الكبيرة تلجأ للتعاقد من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير احتياجاتها بدلا من أن تقوم بإنتاجها بتكلفة مرتفعة، كونها قادرة على إنتاج هذه العناصر بتكلفة أقل، وهذا ينعكس على تكلفة المنتوج النهائي، وبالتالي ارتفاع أرباح المؤسسات الكبرى. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتبحث عن هذا النوع من التعاقد الذي يساعدها في توفير فرص تسويقية لمنتجاتها في ظل ضيق السوق من جهة والمنافسة الخارجية من جهة أخرى، وبالتالي نجد أن هذا النوع من العلاقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبرى يساهم في تحسين المستوى الاقتصادي.[4]

ويمكن القول بصفة عامة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى كونها تساعدها في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية.[5]

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية

تعد التنمية الإقليمية ضرورة حتمية فرضها الواقع الاقتصادي المعاش من أجل مواجهة الاختلالات والمشاكل التي تواجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الأخص ظاهرة التركز السكاني في المناطق

[1] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص 49.
[2] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[3] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[4] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 70.
[5] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 224.

الحضرية الكبرى وما نتج عنها من تفاوت الفروق الاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، وكذلك تفاوت فرص العمل بين الأقاليم الجغرافية، بالإضافة إلى نزوح سكان الأرياف إلى المناطق السكانية الكبرى، مما أثر على التنمية الإقليمية و خاصة في الدول النامية التي تعاني من تدهور الحياة في المناطق الريفية، ومن هنا بدأ التخطيط الإقليمي للتنمية الاقتصادية الإقليمية بهدف تحقيق أعلى معدلات للنمو لتقليل الفوارق بين الأقاليم داخل الدول. [1]

وبالنظر إلى المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تجعلها تحقق انتشارا جغرافيا وإقليميا يمكنها من تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت، وبالتالي تخفيف الفوارق الاجتماعية وحتى الاقتصادية بين مناطق الحضر والريف الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بين الأقاليم الجغرافية. فالانتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية يعمل على التخفيف من حدة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل للأفراد، وامتصاص فائض العمالة من القطاع الزراعي الذي يعاني من البطالة، ومنه كبح الهجرة المستمرة من الأرياف إلى المدن، وبالتالي الارتقاء بالمناطق الريفية. [2]

خامسا: مساهمة المؤسسات في تنمية الصادرات

تعتبر تنمية الصادرات قضية استراتيجية، تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، لأجل هذا تسعى العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات. انطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل. وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية معالجة اختلال ميزان المدفوعات سواء كان بتصنيع سلعا بدلا من استيرادها أو تصدير سلعا إنتاجية وسيطة أو نهائية للخارج.[3]

وتؤكد التجارب الدولية نجاح هذه المؤسسات في زيادة حجم وقيمة هذه الصادرات، ففي ألمانيا تمثل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66 % من إجمالي الصادرات الصناعية، وفي ايطاليا تصل هذه النسبة إلى نحو 47 %، وفي اليابان تصل إلى حوالي 30 %، بالإضافة إلى إنتاج سلع وسيطة بنسبة 20 % من صادرات المؤسسات الكبرى، وفي فرنسا تصل النسبة إلى حوالي 27 %.

[1] سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، ص09.

وفي الولايات المتحدة، تصل نسبة أصحاب المؤسسات الصغيرة بين المصدرين حوالي 96 %، قاموا بتصدير حوالي 30 % من إجمالي الصادرات الأمريكية سنة 1999. [1]

سادسا: رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي

إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن ومن ثم الاستغلال الأمثل لقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد من بطالتهن.[2]

سابعا: عامل مساعد على الاستقرار الاجتماعي والسياسي

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات كونها تعطي الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمرأة والمهنيين الشباب لأن تصبح قوة فعالة فيه عبر إقامة وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الفئات لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مؤسسات كبيرة وذلك يعني بقاءها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع حيث تعمل على تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني نهج المؤسسات الصغيرة مما يعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة وبالتالي يساهم بإزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع.[3]

ثامنا: التكيف مع الأزمات والتقلبات الاقتصادية

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا لصغر حجم نشاطها ورأسمالها تكون أكبر مرونة من المؤسسات الكبرى على التأقلم مع التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية كما أن لها القدرة على الاستجابة لطلبات السوق بصفة سريعة وفي أقل وقت ممكن، ويرجع ذلك أساسا إلى[4] كون هذه المؤسسات تعتمد على استثمار مادي صغير الحجم مما يسهل عملية التحول الاقتصادي. وبالتالي تبرز أهمية هذه المؤسسات في أوقات الأزمات من خلال دورها الحيوي في المحافظة على مناصب الشغل، حيث أثبتت هذه المؤسسات حيويتها وديناميكيتها في مواجهة أزمة الركود.

---

[1] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] حكيم شبوطي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[3] عبد المولى هايل، إبراهيم طشطوش، **دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية-رؤية اقتصادية اسلامية-**، ملتقى دولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، ص 09.

[4] أحلام ساري، نوال بوعلاق، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ملتقى وطني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 ماي 2011، ص 5.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول الرائدة في مجال المؤسسات المتوسطة والصغيرة والدروس المستفادة منها

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى بعض التجارب الدولية وذلك بغية الاستفادة من هذه التجارب ونقل ايجابياتها للاحتذاء بها، وتدعيم خطوات الاتجاه نحو دعم تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: تجارب بعض دول آسيا

سنحاول في هذا المطلب دراسة أهم تجارب الدول الأسيوية، والمتمثلة في تجارب كل من كوريا، الهند واليابان.

أولا: التجربة الكورية (الجنوبية)

تعد كوريا اليوم من الدول القوية اقتصاديا حيث يعود الفضل في ذلك إلى الدور الكبير الذي لعبته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الكوري. اذ جعلت كوريا الجنوبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في عملية التنمية، حيث يتعامل معها بنفس طريقة معاملة المؤسسات الكبرى بمنح القروض والمواد الأولية المتاحة، وترجع قوة المؤسسات في هذه الدولة إلى: [1]

- توفير بنوك للمعلومات حول الأسواق العالمية.
- حصولها على تكنولوجيا عالية من بعض المؤسسات الكبرى.

فوفقا لإحصائيات سنة 2006 يوجد في كوريا ما يعادل 3 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تشغل ما يقارب 87,5% من مجموع القوى العاملة في كوريا، وتبلغ نسبة مساهمتها في الصادرات 31,9% من مجموع الصادرات الكورية.

كما تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99,4% من مجموع المؤسسات العاملة في الصناعات التحويلية بنسبة مساهمة تقدر بـ 52,8% من اجمالي القيمة المضافة الناتجة عن هذا القطاع، اما بالنسبة لقطاع الخدمات فتقدر نسبة التوظيف فيها ب 90% من مجموع القوى العاملة في هذا القطاع، وتمثل

[1] جمعي عماري، مرجع سبق ذكره، ص 64.

هذه المؤسسات نسبة 99 % في قطاعي التجارة والفندقة حيث بلغت نسبة التوظيف 93,6% و97,3% على التوالي حسب احصائيات سنة 2003.[1]

وفرت الحكومة العديد من الحوافز لهذه المؤسسات منها الاعفاءات الضريبية، وسياسة القروض بمعدلات فوائد مميزة. وتخفيضات ضريبية للسنوات الاولى من عمر المؤسسة تمثلت في اعفاءات ضريبية لمدة أربع سنوات بعد تكوينها، واعفائها من 50% من الضرائب لمدة سنتين بعد ذلك. [2] اعفاءات وتخفيضات جمركية على الواردات مثل القطع والاجزاء، والمواد الخام وغيرها، فمن اجل تطوير هذه الصناعات بدأت الحكومة في التركيز على تشجيع اقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة من خلال توفير هيئات وبرامج وحوافز متعددة للمساعدة.[3] نذكر منها ما يلي:[4]

1.الهيئات المشرفة:

تم انشاء هيئة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1979 لتساعد الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية هذه المؤسسات حيث تهدف هذه الهيئة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديث وسائل الانتاج، وتقوية الانشطة التعاونية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- انشاء مدن صناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن بين القوانين التي اصدرتها الحكومة الكورية لدعم هذه المؤسسات ما يلي:

- قانون تعزيز الصفقات للتعاقد من الباطن سنة 1978.
- قانون تشجيع شراء منتجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصادر في 1987.
- برنامج دعم لهذه المؤسسات المعتمد سنة 1983، حيث يتم بموجبه اختيار 1000 مؤسسة في كل سنة تقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات الائتمانية والمزيد من الرعاية.
- قانون دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 1986، الذي يهدف إلى دعم المؤسسات الجديدة المستثمرة في الصناعات عالية المخاطر.

---

[1] محمد بوقموم، جزيرة معيزي، **اضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، ص 10.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007، ص 15.

[3] سمير زهير الصوص، **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة محافظة قلقيلية، فلسطين، 2010، ص 24.

[4] محمد بوقموم، جزيرة معيزي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

2.هيئات الدعم المالي:

في سنة 1961 تم انشاء بنك متخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملات المحلية والاجنبية وقبول الودائع والمشاركة في رؤوس اموال المشروعات وعمليات النقد المحلي والاجنبي وتقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الادارية والفنية، مع تقديم حافز للمصدرين عن طريق دعم اسعار الفائدة من هذه القروض بالعملة المحلية بمنحهم اسعار فائدة تفضيلية، كما قامت الحكومة الكورية اضافة إلى ذلك بإنشاء صندوق ضمان القروض الكوري سنة 1976، والصندوق الكوري لضمان القروض لدعم تطوير التكنولوجيا الجديدة سنة 1986.

3.هيئات الدعم التسويقي: والمتمثلة في:

- الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار KOTRAانشات سنة 1964 من اجل تنمية الصادرات وإعداد البحوث التسويقية وتقديم المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- برامج المساعدة لإيجاد أسواق جديدة للمنتجات ذات القاعدة التكنولوجية.
- تكليف السفارات الكورية عبر مختلف أنحاء العالم بمسؤولية الترويج لمختلف السلع الكورية في جميع الدول.

4.سياسات تشجيع الإبداع والابتكار:

حيث قامت الحكومة الكورية بتشجيع استحداث برامج من اجل تعزيز التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأكاديمية وذلك من خلال ما يلي:

- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانتفاع من قدرات العاملين في مركز البحث والتطوير، واستخدام التسهيلات المتوفرة في الجامعات ومراكز البحث.
- تشجيع المشاريع الجدية على الاستفادة من حاضنات الأعمال خلال مرحلة الانطلاق لرفع الكفاءة واكتساب الخبرة والمعرفة.
- تشجيع الباحثين وأساتذة الجامعات على المبادرة بإقامة مشاريع جديدة.

من خلال دراستنا للتجربة الكورية يمكننا استخلاص النقاط التالية:

- تقديم ضمانات على القروض لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تمكينها من الحصول على رؤوس الأموال المطلوبة لقيامها بنشاطاتها.
- تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها إمكانات في مجال التطوير والابتكار من اجل الارتقاء بها.

- توفير معلومات عديدة عن التكنولوجيا المحلية والأجنبية عن طريق المطبوعات وشبكات المعلومات الهاتفية.
- وضع برامج تدريبية لتأهيل ورفع كفاءة العنصر البشري.
- تقديم حوافز ضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقام خارج المدن وفي المناطق الريفية إلى جانب تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة.

ثانيا: تجربة الهند

تعتبر الهند من البلدان التي تتميز بكثافة سكانية عالية جدا، لذلك ومن اجل احتواء العمالة المتزايدة قامت الحكومة بتشجيع المبادرة الفردية للسكان من خلال دعم المؤسسات والأعمال الصغيرة التي يقوم بها أصحابها. حيث ترجع هذه المبادرة إلى سنة 1945 أين كان يمنح لهذا النوع من المؤسسات طريقة تسهيل في التمويل المباشر وغير المباشر وذلك بمنح قروض بفوائد 5% وهي منخفضة ولا تعبر عن التكلفة الحقيقية لراس المال.[1]

وبالتركيز على المشاريع الصغيرة كثيفة العمالة والتي لا تحتاج إلى راس مال كبير حيث لا تتجاوز تكاليفها 65 ألف دولار بالنسبة للمشاريع الصغيرة، أما المشاريع المتوسطة فهي لا تتجاوز 750 الف دولار.

نجحت الهند في تنمية القطاع الصناعي وتنويع المنتجات الصناعية، وما يدل على نجاح التجربة الهندية هو خلق عدد أكبر من فرص العمل، وخفض معدلات البطالة حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل المركز الثاني بعد القطاع الزراعي مباشرة.[2]

يضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية تساهم بنسبة 35% من حجم الإنتاج الهندي، وبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع 11,3% سنويا، وقد بلغ عدد عمال القطاع 17 مليون عامل ينتجون ما يعادل 107 مليار دولار في سنة 2000 اي ما يعادل نسبة 10% من إجمالي الناتج الوطني الهندي.[3]

مازال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صميم اهتمام الحكومات الهندية المتعاقبة وذلك للدور الذي لعبه ومازال يلعبه في خلق فرص العمل ومواجهة البطالة، فضلا عن تغطية الطلب المحلي

---

[1] عبد الرحمان يسرى احمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1996، ص 56.

[2] سمير زهير الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3] محمد راتول، وهيبة بن داودية، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17، 18 أفريل 2006، ص 175.

وحتى توفير العملة الصعبة والتصدير، ومن هنا جاء الاهتمام الحكومي بهذا القطاع، حيث اشتملت أشكال الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند على ما يلي:

1. الحماية: انتهجت الحكومة سياسة حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منافسة المؤسسات الكبيرة أو الأكثر تقدما عن طريق حجز أسواق معينة، بما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج نفس السلع بتصريف سلعها، وفرض رسوم إنتاج على ما تنتجه المؤسسات الكبيرة، تستخدم حصيلتها لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

2. التمويل: بالسماح لتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة. مع اتباع نظام لضمان هذه القروض عن طريق وضع احتياطي بالبنك المركزي للهند لمواجهة الخسائر المحتملة لهذه المؤسسات. كذلك قامت الحكومة بمنح إعفاءات ضريبية على الاستثمارات في التجهيز والآلات في المؤسسات الصناعية الصغيرة.[2]

3. توفير البنية الأساسية لتلك المؤسسات: في مقدمتها إنشاء المراكز التدريبية لتهيئة القوى العاملة وتأهيلها في الصناعات الصغيرة المختلفة وإقامة المجمعات الصناعية، فضلا عن المساعدة في التسويق كإقامة الحكومة الهندية معارض متنقلة لترويج البضائع وشرح خواصها ومميزاتها للمستهلك المحلي، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى، بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

4. السماح للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة: بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج، مما يساهم في تحسين موقف ميزان المدفوعات والميزان التجاري وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية.

كما قامت الحكومة بإنشاء عدد من الهيئات المشرفة على تقديم هذا الدعم تحت قيادة وتنسيق وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية نذكر منها ما يلي:[3]

أ. إدارة الصناعات الصغيرة والريفية: هي جهاز خاص تقوم من خلاله الحكومة بالأشراف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته، حيث يعالج مشاكل أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الدعم المادي والفني. كما يقوم هذا الجهاز

[1] حكيم شبوطي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] حسين القمحاوي، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة-مفتاح التنمية في الهند**-متاح على:
معهد الإمام الشيرازي الدولي www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/387.htm le 15/06/2016 a 11 :58
للمدونات بواشنطن

[3] محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص176.

بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب، فضلا عن انشاء محطات اختبار الجودة ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة.

ب. صندوق لتطوير التكنولوجيا: أنشأت الحكومة صندوق للمساعدة على تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة بها رصدت له 50 مليون دولار، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا أكثر جدوى للاقتصاد القومي في الأجلين القصير والطويل.

ت. توفير المؤسسات القاعدية: تقوم الحكومة الهندية بتوفير البنى الأساسية للمؤسسات الصغيرة حيث أقامت التجمعات الصناعية الضخمة التي تشمل شبكات توزيع المياه والاتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، والطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية، وفي هذا الصدد تقرر انشاء مجمع صناعي ضخم تصل تكاليفه الاستثمارية إلى 1.250 مليار دولار يضم 50 معهدا فرعيا للصناعات الصغيرة، تتحمل تكاليفه الحكومة مع بنك تنمية الصناعات الصغيرة.

يتضح جليا من سياسة الحكومة في هذا المجال عدم تحديد مواقع بعينها للصناعات الصغيرة، ولكن الحكومة تقدم مزايا وإعفاءات وخدمات معينة في مناطق محددة لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة.

من خلال دراستنا للتجربة الهندية يمكن القول أن الحكومة الهندية عرفت اهتماما بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه يتناسب مع بيئتها الاقتصادية التي تتميز بالزيادة الكبيرة في عدد السكان والافتقار للموارد المالية، وتتجلى مظاهر اهتمامها فيما يلي:

- التخفيف من القواعد والشروط التمويلية التي تفرضها البنوك عند اقراض الوحدات الانتاجية الصغيرة.
- وضع خطط جديدة للتنمية الشاملة للبنية التحتية، من اجل دعم الصناعة في المناطق الريفية والمناطق المحرومة.
- توفير الهياكل التنظيمية التي تتولى الإشراف على رعاية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تراعي ظروف الدولة والواقع والمجتمع، مع وضع سياسات وتشريعات تشجع العمل في هذا القطاع، وتحمي حقوق العاملين يه.
- تقديم خدمات استشارية، قانونية وإدارية إلى جانب توفير الدعم الفني والبرامج التدريبية.
- إنشاء مراكز خاصة تعمل على دعم وتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تحقيق أهدافها المسطرة.

ثالثا: تجربة اليابان

مر الاقتصاد الياباني بعدة مراحل منذ الحرب العالمية الثانية حيث تعتبر الفترة بين عامي 1945، 1955 فترة إعادة الإعمار بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، في حيث أن الفترة الذهبية للاقتصاد الياباني، هي الفترة بين عامي 1955 و1970، حيث كان الاقتصاد الياباني ينمو خلالها بمعدل يصل إلى حوالي 10% سنويا، كما تعتبر الفترة بين عامي 1970 و1975 فترة تأقلم بعد التغير الكبير الذي طرا على أسعار البترول خلال تلك الفترة، أما الفترة منذ العام 1975 وحتى الوقت الحاضر فهي فترة النمو المتوازن.[1]

وقد بنت اليابان نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث مثلت حوالي 99,7% من عدد المؤسسات، هذا ما جعلها تحظى بمكانة هامة في الاقتصاد الياباني. حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 72% من احتياجات ومستلزمات الصناعات المعدنية و76% من احتياجات ومستلزمات الصناعات الهندسية و79% من احتياجات ومستلزمات الأجهزة الكهربائية والالكترونية في الفترة 1984_1996، كما ساهمت بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الصناعية، وتقوم بتوفير منتجات وسيطيه تمثل نحو 20% من صادرات المؤسسات الصناعية اليابانية الكبرى، كما تستوعب هذه المؤسسات ما يقارب 84,4% من إجمالي العمالة الصناعية، وتساهم بنسبة 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني.[2]

قامت الحكومة اليابانية بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات التي تشرف على توفير المناخ الملائم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:[3]

1. **هيئة المؤسسات الصغيرة:** تم إنشاؤها سنة 1948 وهي هيئة تابعة لوزارة الصناعة والتجارة الدولية، تقوم بتنفيذ سياسة الدولة الخاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تعمل بالتعاون مع مختلف الوزارة المعنية على توفير الخدمات لهذه المؤسسات منها:
   - توفير المصادر التمويلية للمؤسسات والحكومات المحلية.
   - دعم المشروعات الجديدة التي تعتبرها اليابان أفاق لصناعات جديدة رائدة.
   - توفير خدمات المعلومات والدعم الفني.
2. **وكالة تنمية المؤسسات الصغيرة:** تم إنشاؤها سنة 1967 حيث يتمثل دورها في:

- تقديم المساعدات لتحديث المؤسسات الصغيرة.

---

[1] جاسر عبد الرزاق النسور، **المنشاة الصغيرة، الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 4.

[2] أيمن علي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[3] السعيد دراجي، **التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر**، ملتقى وطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18و19 افريل 2012، ص3.

- توفير عدد من البرامج التدريبية المختلفة وتطوير التكنولوجيا.
- تصحيح الأوضاع السيئة في الأنشطة التجارية من خلال عمليات التعاقد من الباطن.
- تحديث القوانين الضريبية بما يتماشى والتطور الاقتصادي الحاصل.

3. غرفة التجارة اليابانية: حيث تقوم هذه الأخيرة بالعديد من الأنشطة والخدمات بغية ضمان بيئة ملائمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

- ضمان التنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من أجل إحداث تكامل بينها.
- توفير كل المعلومات عن الأسواق الخارجية الدولية وتعميم نشر كل المعطيات على التجارة الدولية والاستثمارات العالمية والشبكات التكنولوجية.
- تقديم الاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشأن تحسين القدرات الإدارية والأمور المالية.

4. المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية: هي هيئة خاصة بالتجارة الخارجية اليابانية انشات سنة 1958 تهدف إلى دعم أنشطة التصدير اليابانية من خدماتها نذكر:

- مساعدة الشركات الأجنبية من الدخول إلى الأسواق اليابانية من خلال فروعها في الخارج.
- إعطاء صورة واضحة لغرض التعاون وتحسين العلاقات التجارية بين المؤسسات اليابانية والشركات الأجنبية من خلال القيام ببحوث ودراسات اقتصادية.
- جمع معلومات عن التجارة الخارجية ونشرها في دوائر الأعمال.
- تنظيم المعارض والأسواق التجارية.
- دعم المؤسسات التي أنشئت حديثا من اجل تسهيل عملية دخولها إلى السوق وبدا أعمالها.

قد انتهجت اليابان سياسة وطنية تستهدف توفير كافة المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية وحتى التسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ربطت بين المصلحة الخاصة لتلك المؤسسات والمصلحة العامة للدولة.

وقد اعتمدت في دعم وتعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من المرتكزات هي:[1]

أ. تسهيل الحصول على التمويل: تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بتعدد مصادر التمويل وذلك من خلال:

- البنوك التجارية: حيث تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] نصر ضو، علي العبسي، **التجارة الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي اسم الجامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، يومي 5 و6 ماي 2013، ص 4.

- **هيئات التمويل الحكومية:** تمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولديها فروع منتشرة في مناطق عديدة من اليابان من بين هذه الهيئات نجد (هيئة تمويل المشروعات الصغيرة وبنك SHOKO/Chukin.

- **نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يقوم على أساس ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى هيئة التمويل التي تمولها، كما قامت بأجراء دراسات الجدوى للمؤسسات الطالبة للتمويل، وبمقتضى هذا النظام فان هذه الهيئات تقوم بالسداد نيابة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن تحصل على ما دفعته من المؤسسات عندما تسمح أوضاعها المالية بذلك، كما تقوم هذه الهيئة بإجراء دراسات لمعرفة أسباب تعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحصل على دعم حكومي لتتمكن من القيام بدورها.

ب. التسيير والتسويق: من خلال توفير مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تحسين مجالات التسيير بها وتقديم التكنولوجيا الحديثة. كما تقوم الحكومة اليابانية سنويا بنشر خططها بشأن مشترياتها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة أمام هذه الصناعات للحصول على عقود حكومية.

ت. سياسة الإعفاء من الضرائب: حيث تستعمل اليابان إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب وذلك لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالإعفاء من ضريبة العمل، وضريبة العقارات، وتخفيض ضريبة الدخل والضرائب على الأرباح غير الموزعة وغيرها من الاعفاءات.

ث. الحماية من الإفلاس: وهي احدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية ويمكن للمؤسسات الصغيرة الانضمام لهذه الخدمة عن طريق المساهمة بقسط تأميني يدفع شهريا، تقوم بموجبه شركة التمويل الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (JASMEC) بسداد ديون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى التي تتعامل معها حتى لا يكون إفلاس المؤسسة سببا في إفلاس مؤسسات أخرى.

من خلال عرضنا للتجربة اليابانية يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- حرص الحكومة اليابانية على توفير مصادر التمويل اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعدد مصادر التمويل المتاحة أمام هذه المؤسسات يعتبر أحد مقومات ونجاح واستمرار هذه المؤسسات.

- التشخيص العملي لمشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم خدمات استشارية وإرشادات من خلال برامج الإرشاد والدعم الفني، وتوفير المعلومات اللازمة.

- حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاتحاد فيما بينها للعمل في مجموعات كل في تخصصه للحصول على التسهيلات المقدمة من طرف الحكومة، وهو ما انعكس إيجابا على إنتاج الشركات الكبيرة، هذه الأخيرة التي اعتمدت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج الأجزاء المكونة لإنتاجها عن طريق التعاقد من الباطن، وبالتالي فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبيع منتجاتها إلى مؤسسات الأم التي تقدم لها الدعم المالي.

- تميز التجربة اليابانية بالتنظيم المحكم للهياكل المشرفة والداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تداخل في المهام.

- تقديم إعفاءات ضريبية وأسعار تفضيلية على إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشراء منتجاتها من مؤسسات القطاع الحكومي بأسعار تدعيمية، مع الغاء الحواجز الجمركية لتسهيل انتقال صادرات هذه المؤسسات إلى بقية دول العالم.

- توفير اليد العاملة المؤهلة التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مراكز تدريب متعددة.

- دعم التجارة الإلكترونية وتشجيع التواصل بين المؤسسات عبر شبكة الأنترنت.

المطلب الثاني: تجارب بعض دول أوروبا وأمريكا

سنحاول في هذا المطلب دراسة بعض أهم تجارب دول أوروبا وأمريكا، والمتمثلة في تجارب كل من تركيا، إيطاليا، وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

أولا: تجربة تركيا

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 99.5 % من المؤسسات في قطاع التصنيع بتركيا، وتوظف حوالي 61 % من جملة العاملين في هذا القطاع، تشغل معظم المؤسسات المتناهية الصغر أقل من 10 عمال، وتتمركز بكثافة في القطاعات التالية المنسوجات، الجلود، المنتجات المعدنية المصنعة والمنتجات الخشبية والأطعمة والمشروبات.[1]

1.هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تركيا: يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا بدعم كبير منذ مرحلة انشائها الى غاية دخولها السوق، حيث وجدت عدة هيئات ومراكز سواء تابعة للدولة أو خاصة تهتم بتحفيزها.

[1] محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطارها النظري والتطبيقي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 51.

من بين هذه الهيئات نذكر:[1]

أ. مركز تدعيم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :KOSGEB تم تأسيسها بموجب قانون 3624 الصادر سنة 1990، تهدف الى دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال رفع فعاليتها وقوتها التنافسية وكذا دمجها في السوق الاقتصادية، ويمكن ايجاز أهم مهامها فيما يلي:

– جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستعمل التكنولوجيا بشكل أكبر من خلال تطوير التجارة الالكترونية.

– تقديم الدعم المالي والتكويني والاستشاري.

– البحث عن أسواق لهذه المؤسسات والانضمام الى المعارض الدولية من أجل تحقيق العلامة التجارية والتعريف بها.

– الدعم التقني بالمسيرين والمهندسين.

ب. بنك القرض الشعبي التركي HALK BANK: يعتبر من بين الهيئات التي تهتم بتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ نشأته، حيث يوفر إمكانيات تمويل المشاريع طويلة الأجل كالإنشاءات ومشاريع التجديد، بطاقة تمويل تتراوح بين 500 ألف الى 25 مليون أورو، كذلك له دور في تمويل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 600 ألف دولار لمدة 6 أشهر وهذا في إطار تدعيم الصادرات. في سنة 2005 بلغت حصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 3.8 مليار ليرة تركي وهذا يعني أن القسم الأكبر للقروض خصصت لتمويل هذا القطاع، وفي نهاية سنة 2005 وفرت 250 ألف قرض مصغر للصناعات المصغرة والتقليدية.

ت. استشارية التجارة الخارجية: تهدف الى رفع حصة صادرات المؤسسات الصغيرة من خلال الدعم والتسهيلات المالية، وخاصة المتعلقة بالبحث والتطوير والتسويق، حيث بلغت نفقاتها سنة 2012 ما يقارب 70 مليون أورو موزعة على 10000مؤسسة.

ث. صندوق ضمان الائتمان: يهدف الى تقديم الدعم المالي لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل حصولها على المصادر المالية اللازمة، حيث دعم هذه المؤسسات بما يقارب 210 مليار ليرة، أي ما يعادل 59.6 مليار دولار تقريبا.

[1] خالد كواش، أم الخير ملال، مرجع سبق ذكره، ص 165.

2. إجراءات النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا:

ومن أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت تركيا بوضع مجموعة من الإجراءات تمثلت في:[1]

أ. المناخ الاقتصادي في إطار إستراتيجية إبدال الواردات: هذه الإستراتيجية خلقت جوا اقتصاديا جد مساعد لتنمية وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العنصر الأساسي في ذلك هو إمكانية تراكم سريع لرؤوس الأموال بالمستثمرين الخواص، هذه الإمكانية جاءت عن طريق الظروف التالية:

- وجود نظام لحماية السوق المحلية.
- سياسة أسعار الفائدة جد مشجعة تعتمد على رفع قيمة العملة المحلية.
- سياسة معدلات الصرف تعتمد على رفع قيمة العملة المحلية.
- سياسة أسعار منخفضة بالنسبة للمواد الأولية الرئيسية في الإنتاج.
- يد عاملة جد متوفرة وبأجور منخفضة (حالة الجزائر اليوم).
- إمكانية الإعفاء من كل الالتزامات العمومية كالضرائب والأعباء الاجتماعية على الأجور وكذا التنظيمات النقابية..... إلخ.

حيث هذا النظام سمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يلي:

- اكتساب وضعية احتكارية في السوق المحلية عن طريق إمكانية حضر الواردات على طلب المنتج المحلي وعليه هذه السياسة سمحت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحديد أسعار جد مرتفعة (نظرا لحماية منتجاتهم من المنافسة الخارجية) مما سمح بعملية تراكم سريع لرؤوس الأموال لهؤلاء المنتجين، كما أن هذه الوضعية الاحتكارية في السوق المحلي سمحت أيضا بتوسيع السوق وارتفاع المبيعات مما أثر بطريقة إيجابية على رفع الإنتاج (نظرا لتزايد الطلب على المنتجات) بطريقة سريعة.
- استعمال تكنولوجيا بسيطة ويد عاملة متواضعة (ليست مؤهلة تأهيلا عاليا) أي بمعنى دفع أجور منخفضة، أما المرحلة الثانية فقد مرت هذه المؤسسات بما يلي:
- خلق مؤسسات مماثلة وانتشار المنافسة بينهما.
- إدخال تكنولوجيا جديدة ومنتجات جديدة تحت تأثير المنافسة.
- نمو ثابت للمؤسسات عن طريق استعمال قروض بأسعار فائدة منخفضة.

بواسطة هذا النظام تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسرعة فائقة في الفترة ما بين 1960 و1970، وللإشارة أن خلال هذه الفترة لم تكن هناك أي إجراءات تشجيعية من الحكومة التركية لصالح هذه المؤسسات، بل كان كل النظام التشجيعي يمنح للمؤسسات الكبرى بينما كان نمو المشاريع الصغيرة

[1] حكيم شبوطي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

بسبب الظروف الاقتصادية التي كانت لصالحه فقط، لكن مع تغير الظروف والنظام الاقتصادي وجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها في ظروف مالية جد صعبة وهي:

- ندرة وانعدام القروض لتمويل الاستثمارات الجديدة.
- ندرة المنتجات الوسيطة المنتجة من طرف المؤسسات العمومية.
- ندرة عامة للعملة الصعبة الناتجة عن تزايد الاحتياجات من المواد الأولية والآلات والتجهيزات الإنتاجية الضرورية.

لهذه الأسباب عرفت تركيا انخفاضا سريعا جدا في معدل استعمال الطاقة الإنتاجية بصفة كاملة وكذا تدهور نوعية المنتج المقدم، مع أزمة حادة ضربت بشدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد التركي مما أدى إلى جعل نهاية إستراتيجية الواردات الاستبدالية في تركيا.

ب. المناخ الاقتصادي في إطار إستراتيجية الانفتاح على الخارج: في إطار الإصلاحات الاقتصادية التركية بعد عام 1980 كان هناك تغيير معتبر في السياسات الاقتصادية المطبقة أين كانت ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد مضطربة، أول عناصر هذه الإصلاحات هو تطبيق أسعار الصرف وأسعار فائدة مرتفعة (20%)، إلغاء كل الإعانات بالنسبة لمنتجات المؤسسات العمومية، هذه السياسات تخلص الاقتصاد التركي من ظاهرة ندرة العملة الصعبة والقروض والمنتجات الأساسية كما خلقت ظروفا مساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

وكان العنصر الثاني لهذه السياسة هو الانفتاح على الخارج لتشجيع الصادرات وانكماش السوق الداخلية بفضل السياسة النقدية الحازمة

أما العنصر الثالث فيتمثل في تحرير الواردات عن طريق إلغاء الخطر الموجود عليها وانخفاض معدل حماية المنتج المحلي (تخفيض الرسوم الجمركية).

بعد هذه الإجراءات مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرحلة صعبة فقللت هذه المؤسسات طلبها على استعمال القروض وكذا العملة الصعبة الضرورية لتمويل نموها السريع كما أجبرت العديد من هذه المؤسسات على بيع مجوهرات نساء أصحاب هذه المشروعات من أجل التمويل الذاتي وعدم اللجوء إلى الاقتراض من البنوك نظرا لارتفاع أسعار الفائدة، كما دفعت هذه المؤسسات إلى تصدير منتجاتها إلى الخارج نتيجة الظروف الانكماشية التي تنعاني منها السوق الداخلية وحاولت البحث عن أسواق خارجية لتسويق منتجاتها، وتحت هذه الظروف التي تتسم برفع القيود على الواردات سمحت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحسين نوعية سلعها الموجهة للخارج مع محاولة تقليل تكاليف إنتاجها فأصبح الاحتكار الذي كان في حوزة هذا القطاع منعدما مما حد من توسيع الظروف يشكل جد سلبي

[1] نفس المرجع.

على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتم عليها غلق العديد من أبوابها وإعلان إفلاسها وانخفاض معدل نموها، بسبب عدم القدرة على مسايرة متطلبات المنافسة.

لكن بعد سنة 1984 وبالتوازي مع تحرير وتشجيع الصادرات تطور المستوى التكنولوجي والتنافسي لهذا القطاع وأصبح في حالة صحية مالية واقتصادية جيدة بسبب اقتناء التجهيزات الضرورية ورفع الإنتاجية بتكاليف أقل، ومنه احتلال مكانة في المنافسة الخارجية واكتساح أسواق معتبرة.

فإذا كانت إستراتيجية إبدال الواردات قد خلقت جوا مناسبا للتنمية التوسعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن إستراتيجية الانفتاح على الخارج خلقت بدورها مناخا جد ملائما لتنمية كثيفة لهذه المؤسسات، مع العلم أنه بعد سنة 1980 واصلت السلطات التركية تشجيعها للمؤسسات الكبرى على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن تطور هذه الأخيرة جاء بسبب الظروف الاقتصادية المحيطة بها وليست بسبب عناية وتشجيع الحكومة لها، لكن لما برهنت هذه المؤسسات قدرتها على النمو والتطور في جميع الظروف الاقتصادية الصعبة ومساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية في تركيا وكذلك القضاء على ظاهرة البطالة المتفشية ومساهمتها في تحسين المنتوج الوطني، جعلت الحكومة التركية تفكر في الاهتمام بها ومعرفة أهميتها القصوى في ذلك، وإدراكها لصعوبة المؤسسات الكبرى وعدم تماشيها مع متطلبات السوق جعلتها تميل إلى العناية الدقيقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فاتخذت الحكومة الإجراءات التالية:

- تكثيف بناء وتهيئة الأراضي والمواقع لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حوالي 50000 موقع تم إنجازه.

- إنشاء هيئة حكومية تسهر بالتكفل على إمداد هذه المؤسسات بكل التجهيزات الضرورية وكذا التدعيمات التقنية والتنظيمية لها، كما أنشأت مراكز التكوين للشباب الذين يشرفون على تسيير وتأطير هذا القطاع وذلك في كل المجالات (التقني، التسيير.... إلخ).

وبعد هذه الإجراءات وجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها في وضعية مالية واقتصادية جيدة تسمح لها بالتطور والتنمية وتوسيع الاستثمارات وفتح أسواق جديدة داخلية وخارجية، فانعكست هذه الحالة إيجابيا على خلق مناصب شغل جديدة والحد من معدلات البطالة إلى مستويات جد قياسية، وبتحقيق هذه النتائج ضاعفت الحكومة التركية من دعمها لهذا القطاع ولا تزال هذه السياسة إلى يومنا هذا وذلك بـ:

- التشجيع عن طريق زيادة القروض التحفيزية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدلات فائدة منخفضة.

- زيادة الإنفاق الموجه لتهيئة الأراضي والهياكل القاعدية لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

- إعطاء دعم تكنولوجي وتسييري لترقية هذه المؤسسات.

إذن بتوفير هذه الظروف الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلت هذه الأخيرة تتطور وتزدهر بشكل جيد في كل القطاعات، إلا أن المشكل الوحيد الذي يمكنه أن يعيقها هو عدم إعفائها من دفع الأعباء الاجتماعية والتكاليف الواجب تسديدها على الأجور مما يرفع قليلا من تكاليف انتاجها وبالتالي تقديم منتجات غير تنافسية شيئا ما، ولكي يقوم هذا القطاع الإستراتيجي بدوره المنوط في تركيا، وعليه لابد للحكومة التركية أن تصدر قوانين إعفاءيه من هذه الأعباء الاجتماعية لكي تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج.

ثانيا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قوية منذ الخمسينات تستهدف دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية وتشجيع المدخرين الصغار على استثمار مدخراتهم في مختلف المجالات الاقتصادية لمواجهة مشكلات البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ، فرغم انتشار الأزمات في العالم وظهور الصعوبات والمعوقات بالولايات المتحدة الأمريكية إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تفقد حيويتها وديناميكيتها، فحسب العديد من الدراسات لازالت هذه المؤسسات توفر أكثر من 50% من الشغل المحدث سنويا (70% منها في التجارة والخدمات) وما لا يقل عن 45% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تنتج هذه الوحدات 2,5 مرات من براءات الاختراع، أما بالنسبة لعدد العاملين فهي أصبحت منذ أواخر القرن الماضي المحرك الأساسي للاقتصاد الأمريكي[1].

ومن أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع مجموعة من الإجراءات تتمثل في:[2]

1. وضع نظام تمويلي لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال

- إنشاء شركات متخصصة لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لشراء الآلات والخامات أو لزيادة راس المال العامل، ويمكن أن تصل قيمة القرض إلى 4 مرات حصة صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجديدة.

- إعطاء قروض ميسرة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلك التي يمتلكها القصر أو السيدات، أو المعوقون أو المحاربون القدامى أو التي تواجه مشاكل في السوق المحلية.

- ضمان القروض والتسهيلات لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وقد ترتفع نسبة الضمان إلى نحو90% من القرض الممنوح.

[1] جمعي عماري، مرجع سبق ذكره، ص45

[2] هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2004، ص 228.

2. منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعفاءات ضريبية: فقد نص قانون الضرائب الاتحادي الذي صدر عام 1981 على تخفيض ضرائب الدخل على الإيرادات ليصل إلى 2%في حالة المؤسسات الصغيرة.

3. إنشاء جهاز حكومي مركزي : عام 1953 تم انشاء جهاز يعرف باسم " الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة" يكون بمثابة الجهة المختصة في تنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. وضع برنامج للتدريب وتقديم الاستشارات : اللازمة لإقامة وتنمية هذا القطاع.

5. المنظمات الحكومية : تساهم المنظمات الحكومية في مساعدة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال :

أ. إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SBA): تهدف إلى:

- تحقيق الاتصال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات الحكومية الأخرى.
- المساعدة في الحصول على التمويل، حيث تتوافر للفروع المحلية قائمة بمصادر التمويل المتاحة.
- المساعدة في تحقيق التعاقدات الحكومية.

ب. مراكز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حيث تكون هذه المراكز شبكة من الوكالات المحلية في معظم المدن المتوسطة والكبيرة الحجم في أمريكا، وعادة ما تعمل هذه المراكز بواسطة المعاهد والجامعات وتقدم مساعداتها في شكل استشارات وتدريب وتخطيط وتوفير معلومات عن طريق مراكز معلومات توفر برامج كمبيوتر خاصة بإدارة المؤسسات وقواعد بيانات عن أنواع المشاريع[1].

ت. رابطة خدمات الإداريين المتقاعدين:

لا تعتبر هذه الرابطة وكالة حكومية، لكنها تعمل جنبا إلى جنب مع الجهتين السابقتين بشكل تطوعي، ويمكن الاعتماد عليها إذا أرادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحصل على مساعدة حكومية.

6. اهتمام الكونجرس الأمريكي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حيث انشا" إدارة المؤسسات الصغيرة" تقوم بتقديم القروض والمساعدات المتعلقة بالإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان التصدير وتقديم المساعدات لتطوير الإنتاج[2] واهم ما يميز التجربة الأمريكية ما يلي:

- وجود نظام تمويل وضمان ائتمان فعال يسعى لتمويل هذه المؤسسات وضمان القروض التي تتحصل عليها.

---

[1] www.sasapost.com/small-projects-economy/ le 26/09/2016 a 15 :50

[2] محمد سعد عبد الرسول، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1998، ص61.

- وجود عدة هيئات تهتم بدعم وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي. هذه الهيئات تعمل وفق استراتيجيات محددة ودقيقة تضمن فعالية تنفيذ البرامج الموكلة لها في الآجال المحددة.
- تقديم الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية على الملكية وغيرها وتوفير الأراضي بأسعار رمزية وبرامج لضمان قروض مرنة بالشراكة مع القطاع المصرفي.
- تدخل الدولة كأحد المشترين لمنتجات هذه المؤسسات دعما لها، أو إتاحة جزء من أسواقها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنظيم ندوات بالتعاون مع الجامعات والقطاع الخاص، لتوفير وتحديث المعلومات اللازمة.

ثالثا: التجربة الإيطالية

تعد التجربة الإيطالية من اهم وانجح التجارب العالمية التي أكدت أن تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال المؤسسات الكبرى. فالاقتصاد الإيطالي يعد من اهم واقوى الاقتصادات العالمية التي تعتمد في الأساس على المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر التي استطاعت أن تصبح من كبرى المؤسسات المصدرة عالميا للعديد من السلع ذات الجودة العالية. بلغ عدد المشروعات الصغيرة في إيطاليا نحو 750 ألف مشروع يعمل بكل منها اقل من 10 عمال، حيث تسيطر هذه المشروعات على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي.[1]

تشير الإحصائيات المستقاة من تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا سنة 2004 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا تشكل ما نسبته 97,7% من مجموع المؤسسات العاملة، وتوظف ما يقارب 59% من حجم القوى العاملة، بمساهمة تقدر ب 49,5% من الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات تقارب 47% من مجموع الصادرات الإيطالية. كما أن المؤسسات الصغيرة وحدها تشغل 73,6% من مجموع السكان.[2]

تقوم العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية في الاقتصاد الإيطالي بتوفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة، حيث تقوم وزارة المالية في إيطاليا بتوفير المساعدات المالية لشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية، وتقوم وزارة البحث العلمي بدعم مشاريع الأبحاث العلمية وتطوير وسائل الإنتاج، وتقوم وزارة التجارة الخارجية بوضع سياسات الدعم الخاصة بالتصدير.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص 18.
[2] محمد بوقموم، جزيرة معيزي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

على الرغم من تنافس نحو 250 مؤسسة في إيطاليا في مجال إنتاج معين إلا انها تتعاون فيما بينها وتختص كل مجموعة من تلك المؤسسات بجزء محدد من تلك الصناعة، الأمر الذي ينتج عنه إنتاج منتج ذو جودة عالية قادرة على المنافسة عالميا.[1]

من أهم الهيئات التي تشرف على تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا نجد:

1. الهيئات الرسمية: تتمثل في:[2]

أ. وزارة الصناعة: تهتم بوضع المعايير الحكومية من اجل تطوير الاستراتيجيات الاقتصادية المختصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على حد سواء، بالإضافة إلى تنسيق الأنشطة الاقتصادية الوطنية في كل من الصناعة والأعمال الحرفية، كما تسعى إلى توفير المساعدات المالية من اجل شراء المعدات اللازمة لعملية الإنتاج وتنفيذ الأبحاث اللازمة للتطوير والابتكار.

ب. وزارة الجامعات والبحث العلمي: تسعى إلى دعم الأبحاث العلمية والتطبيقية وتطوير وسائل الإنتاج وتحسين الجودة.

ت. وزارة التجارة الخارجية: تهدف إلى تعزيز المعلومات عن جميع شركات التصدير وتمويله، وبرامج التامين وضماناته، بالإضافة إلى القروض الخاصة بشركات التصدير.

ث. مؤسسة مديو كريديتو سنترياليه: انشات سنة 1952 تهدف إلى تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وتوجيهها نحو التصدير.

ج. المؤسسة المالية لتنمية وتعزيز المؤسسات الإيطالية خارج البلاد: انشات سنة 1991 تهدف إلى دعم أصحاب المؤسسات ورجال الأعمال في مجال الصادرات والاستثمارات الخارجية والمشاركة في المناقصات الدولية.

2. الهيئات شبه الرسمية: نذكر منها:[3]

أ. معهد التطوير الصناعي: يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنيا بتزويدها بمعلومات حول الحوافز المالية.

ب. المعهد الوطني للتجارة الخارجية: الذي يشجع تدويل التجارة والاستثمارات.

ت. الاتحاد الايطالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ث. غرفة التجارة الإيطالية: تقوم بتوفير معلومات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء إيطاليا.

[1] حسين عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 194.
[2] محمد بوقموم، جزيرة معيزي، مرجع سبق ذكره، ص 4.
[3] محمد راتول، وهيبة بن دودية، مرجع سبق ذكره، ص 174.

ج. اتحاد الغرف: هدفه تقديم خدمات شاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدارية، إعلامية، مساعدة وترويجية.

3. منشآت الدعم الأوروبي: والمتمثلة في:[1]

أ. الصندوق الأوروبي للاستثمار: يعمل كشراكة بين القطاع العام والخاص انشاها المصرف الأوربي للاستثمار والمجموعة الأوروبية ومؤسسات عامة وخاصة، حيث يقدم الدعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة ونموها وتطورها بواسطة أموال راس المال المخاطر ويضمن وسائل وتسهيل حصولها على التمويل.

ب. مركز المعلومات الأوروبية: انشات سنة 1987 له العديد من المكاتب المنتشرة في 37 دولة حيث تعمل هذه المكاتب على الاتصال بين المديرية العامة للمؤسسات في المفوضية الأوروبية وبين المنظمات المحلية، يتمثل دورها في تقديم المشورة والعون للمؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى إعطاء معلومات عن تمويل المشاريع الاستثمارية طبقا للقوانين الأوروبية.

يوجد في إيطاليا 93 حافزا يغطي جميع القطاعات منها 52 يتعلق بالهبات، و18 خاص بتسيير القروض، و5 منها تعالج الضمانات و5 للخصم الضريبي والباقي للتمويل، حيث تضمنت برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا وسائل تمويل مباشرة وأخرى غير مباشرة تمثلت في:[2]

- بيع الديون: هو تمويل قصير الأجل يقصد به بيع شركة ما الحسابات المستحقة بخصم كمشتري أو مصرف أو شركة مالية.

- تمويل شراء أو استئجار الآلات والأجهزة: هو تمويل طويل ومتوسط الأجل، حيث مثلت تسهيلات الإيجار ما يعادل 11% من مجموع التسهيلات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا.

- القروض الميسرة: هي تمويل متوسط الأجل يتصل بنشاطات البحث والتنمية والابتكار، التصدير والتمويل حيث تقدم تسهيلات بموجب قوانين تسنها مختلف الهيئات المشرفة الرسمية.

- ضمانات سلف التصدير: تختص بهذه العملية مؤسسة خدمات ضمان التجارة الخارجية والشركة الإيطالية للمؤسسات المختلطة في الخارج.

- رأسمال المخاطر: حيث يوفر هذا النوع من التمويل جميع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية، خلال مراحلها تطورها، وهو الأنسب بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا الحديثة.

- الضمانات: حيث تلعب دور في إزالة الحاجة إلى الرهن الذي تطلبه البنوك والمؤسسات المالية، ويطبق حاليا نظام ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعمول به من طرف الاتحاد الأوروبي

[1] محمد بوقموم، جزيرة معيزي، مرجع سبق ذكره، ص 5.
[2] نفس المرجع.

الذي يهدف إلى توفير القروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل إجراءات الحصول عليها.

- الحوافز الضريبية: تتمثل في الإعفاءات الضريبية المؤقتة، الخضم الضريبي، تخفيض الضمان الاجتماعي ودعم الأجور، إلى جانب الإعفاء من الأعباء الاجتماعية لتخفيض تكاليف الإنتاج وضمان ربح أكبر لهذه المؤسسات، كما منحت أيضا إعفاءات ضريبية كالضرائب على الأرباح والرسوم الأخرى والإعفاء الكلي من الضرائب على الأرباح التي يعاد استثمارها.

يعود سر نجاح التجربة الإيطالية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي:

- إنشاء معاهد وفروع متخصصة للتدريب بمشاركة وزارة التجارة الإيطالية، لاسيما في مناطق التجمعات الصناعية الكبرى، مهمتها إعادة ا لتأهيل الفني وإعداد اليد العاملة الماهرة.
- تقييم العمل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بعضها البعض، حيث تكون كل منها مسؤولة عن مرحلة من مراحل الإنتاج، حيث ساعد هذا على زيادة التعاون فيما بينها.
- تميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية.
- الاهتمام بالجانب التشريعي لتهيئة بيئة تساعد على نمو هذه المشروعات.
- تحفيز البحث العلمي والتطبيقي المرتبط بهذه المشروعات الصغيرة.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية

بعدما تطرقنا من قبل لتجارب دولية ناجحة في مجال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض الاستفادة منها، سوف نتطرق من خلال هذا المطلب الى تجارب بعض الدول العربية والمتمثلة في المغرب، تونس ومصر لعرض مشكلاتها ومحاولة معالجتها لتطوير هذا القطاع فيها.

أولا: التجربة المغربية

يتشكل النسيج الصناعي المغربي معظمه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق القيمة المضافة، حيث أن عددها في تزايد مستمر وهي موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية. فمن خلال دراسة النسيج الصناعي المغربي لفترة الممتدة من 1986 إلى 2003، نلاحظ أن هذه المؤسسات ساهمت فيه بنسبة 98 % كما أن نسبة مساهمتها في الإنتاج بلغ 37 % وهي نسبة مهمة تدل على مدى الدور الفعال الذي تلعبه في النهوض بالاقتصاد المغربي. فقد بلغت نسبة صادراتها لنفس الفترة 27 % منها 7 % للمؤسسات الصغيرة و20 % للمؤسسات المتوسطة، وهذا ما يدل على مساهمتها في تقليص التبعية للخارج. وقد بلغت هذه النسبة 30

% سنة 2011، كما توظف ما نسبته 42 % من حجم العمالة المغربية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي توظف 58 % فهذه النسبة المتقاربة بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة تبين مدى ثقل الوزن الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل العمالة وتقليص نسبة البطالة. ففي القطاع الحرفي وحده تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2 مليون عامل يليه القطاع التجاري الذي يوظف 888 ألف عامل، أما القطاع السياحي فيشغل تقريبا 600 ألف عامل، حيث تتوزع باقي العمالة على الفنادق والمطاعم ووكالات السفر، في حين يشغل القطاع الصناعي 250 ألف عامل تتوزع على مختلف الفروع الصناعية.

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 29 % في الناتج المحلي الإجمالي PIB لسنة 2007، أما بيانات الثلاثي الأول من سنة 2012 تشير إلى نسبة 95 % من المقاولات بالمغرب هي مقاولات صغرى ومتوسطة وتساهم بنسبة 50% من مناصب الشغل، 20% من القيمة المضافة 30% من الصادرات، 40% من الإنتاج و50% من قيمة الاستثمارات.[1]

من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمملكة المغربية فقد صدرت خلال السنوات الأخيرة عدة قوانين تتعلق بالمقاولين الشباب والقروض الصغرى، في هذا الإطار استحدثت الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة طبقا للقانون 00-53 ميثاق المقاولة الصغرى والمتوسطة لمواكبة تطورها ونموها في برامج الدعم التي وفرتها الدولة. كما تم التوقيع على البرنامج الوطني للإقلاع الصناعي بتاريخ 13 فبراير 2009، تم من خلاله توثيق الالتزامات المتبادلة لكل من الدولة والقطاع الخاص من أجل تنمية الصناعات المغربية[2] ، حيث سيمكن تنفيذ هذا البرنامج من التخفيف من حدة المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب.

1. المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية العديد من المشاكل المتراكمة منذ سنوات بسبب انخفاض حجم المشاريع التي كانت تعرضها القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية بحوالي 50 %سنة 2013. حيث يكمن المشكل الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية في انتمائها إلى القطاع غير الرسمي، وإلى عدم وجود محيط مناسب لها لتعزيز قدراتها. ويمكن تلخيص أهم المشاكل والقيود التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية فيما يلي:

---

[1] عبد الرحيم أقصبي، **آليات الدعم التي توفرها الوكالة لتأهيل وتحديث المقاولات الصغرى والمتوسطة، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة والمتوسطة**، تحت شعار الصناعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التشغيل والتنمية، 24-26 أبريل 2012، تونس، ص 25.

[2] حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2013، ص 46.

- المشاكل الإدارية والمتعلقة بالعجز في تسيير العمليات الإدارية، وغياب الاتصال والتنسيق بين مختلف الجهات الإدارية، وكثرة التعقيدات الموجودة في النصوص القانونية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

- عدم وجود إطار عام مبني على أسلوب منهجي يعمل على تعزيزها وتطويرها، عدم وجود جهات فاعلة للتطوير والإصلاح، فكل الجهود والإجراءات في هذا المجال متناثرة وضعيفة[2].

- المشاكل المرتبطة بالمناطق الصناعية والمتعلقة بالبنى التحتية، فتهيئة هذه المناطق كان وفقا لاحتياجات المؤسسات الكبرى، ولم يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3]. والبيروقراطية في تعبئة وتوفير التجهيزات المناسبة لتجهيز هذه المناطق.

- المشاكل التمويلية وهي من أهم المشاكل التي تواجه لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية، سواء عند إنشائها أو خلال مراحل تطورها وذلك بسبب فقرها لمصادر التمويل الذاتي، وإيجاد صعوبة في الحصول على قروض بنكية، بسبب ارتفاع درجة مخاطرة هذه المشاريع لغياب الضمانات المطلوبة.

- المشاكل الضريبية التي تعود إلى عدم الشفافية في التعامل والبيروقراطية والرشوة والانتهازية، فقد تضطر هذه المؤسسات لدفع مبالغ جزافية لمصلحة الضرائب خاصة إذا لم يقم أصحابها بدفع رشاوي، هذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلجأ في بعض الأحيان إلى التحايل من خلال عدم الكشف عن البيانات والمعلومات الصحيحة عن المؤسسة مما يجعل مصالح الضرائب تواجه ضغوطات.[4]

لمواجهة هذه المشاكل والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية وحسب التقرير الصادر عن لجنة المقاولات الصغيرة والمتوسطة المغربية هناك مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها والمتمثلة في: [5]

- إعطاء أهمية أكبر للتحفيزات الجبائية، والعمل بالنظام الجزافي فيما يخص الضريبة على الأرباح.
- إحداث قانون خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع وضع معايير واضحة تحدد شروط الانتماء لهذه الفئة من المؤسسات.
- إحداث شهادات على مستوى التربية والتكوين موجهة لإصلاحات المشاريع الحالية أو في المستقبل.
- مراجعة دور الغرف المهنية في مجال الاستقبال والتوجيه ومصاحبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] Bachir Hamdouche, Abdeallah Berrada ,Mohamed Mahmoudi, **Dynamism de la micro et petite enterprise au Maroc, research report Project on- promoting competitiveness in micro and small enterprises in the Mena region**, N° 0419, 2004, p140.

[2] عمر الكتاني، **دراسة تقييمية للمقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المغربية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 03، 2004، ص 107.

[3] Bachir Hamdouche, op.cit, p 142

[4] Ibid, p143.

[5] الاتحاد العام للمقاولات والمهن على موقعها http: www.ugep.ma بتاريخ 19 /2015/09على الساعة 20:35

- إحداث مناطق ومراكز خاصة لمشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف جهات المغرب.
- إحداث بنك خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية ذو طابع شبه عمومي.
- وضع مخطط عمل لحل المشاكل المالية للمقاولين الشباب وتمكينهم من تأهيل مؤسساتهم.
- تدعيم صناديق رأس مال المخاطر ومراجعة النصوص المنظمة لها بالاعتماد على توصيات الجمعيات المهنية للقطاع.
- حث البنوك على المساهمة في تمويل حاملي المشاريع بناء على اتفاق وطني بين الدولة والبنوك.
- إحداث قسم بالوزارة الوصية لمعالجة شكاوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاه الإدارات لمنع الإساءة في استعمال السلطة المخولة للمسؤولين.
- إعفاء التجار الصغار والصناع التقليديين من الضرائب لفترات محددة.

2. هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب:

خلال فترة 1997-2002 كانت كل الأنشطة المرتبطة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملحقة بوزارة التجارة والصناعة والحرف، مما جعل نتائجها بعيدة عن طموحات السلطات المغربية، مما دفعها إلى إنشاء الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANPME في سنة 2002، واللجنة الوطنية للتأهيل CNMN في ديسمبر 2002، وصندوق التأهيل FOMAN سنة 2003.

أ. الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :ANPME

تأسست سنة 2002 وفقا لميثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 53-00، هي وكالة لتشجيع وترقية وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مهامها [1]:

- القيام بالمساعدة التقنية وتقديم الخدمات لفائدة المؤسسات الصغيرة المتوسطة كالإعلام والارشاد والخبرة والتكوين في مجال الإدارة والتسيير لهذه المؤسسات.
- التحسيس والاعلام لدى الإدارات والجماعات المحلية من أجل تشجيع وتسهيل حصول المقاولة على الصفقات العمومية ودعم عمل هؤلاء المقاولين.
- المساعدة في تخفيف وتبسيط القواعد القانونية والإجراءات الإدارية المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- وضع تقرير سنوي حول وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] الجريدة الرسمية المغربية عدد 5031، مرجع سبق ذكره، ص 2368

ب. اللجنة الوطنية لبرامج التأهيل :

تأسست في ديسمبر 2002 حيث تعتبر الجهة القيادية لهذا البرنامج، تتكون من ممثلين عن القطاع العام والخاص تعمل على التنسيق والاشراف على جميع الجهود المبذولة لتأهيل القطاع الصناعي[1]، من مهامها نجد [2]:

- تحديد وتنسيق ورصد الإجراءات الخاصة بتأهيل المؤسسات.
- ضمان الترابط والتنسيق مع السياسة الوطنية للتنمية.
- ضمان التكامل للبرامج التي تنفذها الحكومة وأصحاب المصلحة.

ت. الصندوق الوطني للتأهيل :

استحدث سنة 2003، يعمل على المساعدة التقنية للمؤسسات الصناعية والخدمات المتصلة بها، من طرف خبراء محللين من أجل تحسين تنافسيتها في الأسواق الداخلية والخارجية، كما يعتبر حلقة الوصل بين الحكومة المغربية والبنوك لتمويل برامج التأهيل، حيث يتم تمويل الصندوق مناصفة بين الاتحاد الأوروبي والحكومة المغربية.[3]

ثانيا. التجربة التونسية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للاقتصاد التونسي، حيث تصل نسبتها إلى 97 % من مجموع المؤسسات المتواجدة، فالنسيج الاقتصاد التونسي يكاد يخلو من المؤسسات الكبيرة. فهي تتوزع على معظم القطاعات الاقتصادية، وتنتشر عبر مختلف الأقاليم الجغرافية مما يحد من الهجرة إلى المدن الكبرى. كما تساهم في خلق مناصب الشغل والقضاء على البطالة، فخلال سنة 2012 بلغ عدد العمال في الاقتصاد التونسي 997761 عامل منها 583102 موظفة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهذه المؤسسات تلعب دور فعال في توفير مناصب الشغل، كما بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام (PIB) بحوالي 98 % سنة 2012. عدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج القيمة المضافة والتي بلغت قيمتها سنة 2013 بـ 70490.8 مليون دينار، وهي موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية.[4]

[1] Hervé Bougault Ewa, Filipiak, **les programme de mise à niveau des entreprises -Tunisie, Maroc, Sénégal** – agence française de développement, AFD, 2005, p112

[2] Mohamed Lamin Dhaoui, guide **méthodologique : restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle**, ONDI, vienne, 2002, p 82

[3] محمد ابراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره ص 168.

[4] المعهد الوطني للإحصاء التونسي على موقعه http://www.ins.nat.tn/fr تاريخ الاطلاع 2014/09/17 على الساعة 11 :10د

تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية عدة مشاكل منها داخلية متعلقة بالمشاكل المالية والتنظيمية والتسويقية وتسيير وإدارة الموارد البشرية والتكنولوجيا المستعملة، وأخرى خارجية لا يمكن للمؤسسة تغييرها كالتشريعات والقوانين..... إلخ.

1. مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية:

يمكننا إيجاز هذه المشاكل في:[1]

- مشاكل تمويلية تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل من البنوك ومعدلات الفائدة المرتفعة والمخاطرة الكبيرة التي تجعل التمويل قليل، وكذلك الضمانات للحصول على القروض تكون كبيرة.
- مشاريع عائلية تفتقر إلى وسائل التصرف العصرية، وبالتالي ضعف الإدارة داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن معظم المديرين لا يملكون الخبرة في مجالات التسويق والإدارة والمالية..... إلخ
- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات اللازمة لدراسة مشاريع هذه المؤسسات وتحديدها لأهدافها.
- ثقل الإجراءات الإدارية بسبب التشريعات البطيئة والعوائق الإدارية.
- ضعف الاستثمارات اللامادية وغياب الابتكار والتجديد، وضعف التكنولوجيا المستعملة
- المشاكل التسويقية والتي تمثل عائقا أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة التونسية خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الأوربية.

لمواجهة المشاكل قامت السلطات التونسية بإدراج برامج تأهيل لهذه المؤسسات، الغاية منه تشجيع المؤسسات على القيام باستثمارات مادية وغير مادية، لأجل تحديث جهازها الإنتاجي والرفع من مستوى إطاراتها للتحكم الجيد في التكنولوجيا الحديثة.

2. برنامج التأهيل التونسي وهياكل دعمه:

انطلق برنامج تأهيل ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية منذ 1996 مع القيام بتعديله من فترة إلى أخرى بما يتناسب والبيئة والتطورات الحاصلة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتسهيل وإنجاح هذا البرنامج، عملت الدولة التونسية جاهدة لدعم بيئة الأعمال من خلال قيامها بتدابير وإجراءات منها البيئة والتنظيمية والمالية تتمثل في:[2]

- خلق مناطق صناعية جديدة وتطوير المناطق الحرة.

---

[1] محمد ابراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره ص 156.

[2] فاروق تشام، كمال تشام، **دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات-دراسة مقارنة الجزائر تونس المغرب**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 5.

- تطوير البنى التحية خاصة في مجال النقل.
- مراجعة الإطار القضائي فيما يخص خلق المؤسسات والاستثمار.
- إصلاح الإدارات من خلال تكوين الإطارات وعصرنة المهام الإدارية.
- إصلاح التعليم والتكوين المهني وإشراك المؤسسات في هذا الإطار.
- تحسين نشر المعلومات الاقتصادية وتشكيل مرصد وطني لمراقبة الأسعار والأحوال الاقتصادية.
- مراجعة النظام النقدي والجبائي.
- تطوير سوق المال عن طريق خلق بورصة ووضع مناخ ملائم لتنشيط هذا السوق.
- إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات المالية خاصة العامة منها مع إصلاح نظام البنوك.

أما أهداف البرنامج فقد تمثلت في:[1]

- مساندة المؤسسات الصناعية ودعم قدراتها التنافسية لتطوير كفاءاتها ورفع إنتاجها.
- تعزيز المشاريع الاجتماعية والاقتصادية للمساعدة على تأهيل النسيج الصناعي التونسي.
- إرساء وتكييف البنية التحتية للجودة وفق المقاييس العالمية.
- الرفع من القدرات البشرية.
- تقديم المساعدات للمؤسسات لتنفيذ خطط إعادة الهيكلة.

وهناك عدة هياكل تعمل على دعم برنامج التأهيل وكل البرامج المكملة له في تونس من بينها:

أ. الوكالة الوطنية للنهوض بالصناعة: هي مؤسسة عمومية مكلفة بتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالنهوض بالقطاع الصناعي تقوم بما يلي:[2]

- تبسيط إجراءات المساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على توفير المعلومات، وتشجيع التطور التكنولوجي.
- إنجاز الدراسات الإستشرافية.
- مساندة الباحثين ومحاضن المؤسسات وتقديم المعلومات.

ب. الشركة التونسية للضمان:

هي مؤسسة ذات مصلحة عامة أنشأتها الدولة بموجب القانون رقم 101 لسنة 2002 المؤرخ في 17 ديسمبر 2002 المتعلق بقانون المالية لسنة 2003، للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها (الإحداث، التوسعة، إعادة الهيكلة) لتحفيزها على إثراء النسيج الصناعي والخدماتي، تعمل هذه الهيئة تحت إشراف وزارة المالية، تساهم الدولة ب 37 % في رأس مالها والباقي أي 63 % للبنوك تهدف إلى:

[1] آمال قرصيع، **التجربة التونسية في مجال دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى العربي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الرباط، المملكة المغربية، 14 ديسمبر 2016، ص 17.
[2] نفس المرجع، ص 21.

- تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويلات الضرورية، وذلك بتقاسم المخاطر التمويلية.
- التقليل من المخاطرة التي تتحملها مؤسسات التمويل بفضل آليات الضمان.

ت. المراكز الفنية في القطاعات الصناعية التونسية:[1]

هي منشآت عمومية ذات صبغة اقتصادية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، تم إنشاء أول مركز سنة 1969، يبلغ عددها حاليا 8 مراكز موزعة على مختلف القطاعات، حيت يتم استحداث هذه المراكز بقرار من الوزير المكلف بالصناعة تتمثل مهام هذه المراكز في:

- جمع وبث المعلومات الفنية والصناعية والتجارية والقيام بالإحصائيات وإعداد الدراسة المتعلقة بالأنشطة الصناعية.
- مد الصناعيين بالمساعدات لعصرنة طرق العمل.
- المساهمة مع المراكز والمعاهد والجامعات التونسية والأجنبية لتنمية القطاع والعمل على وضع مكاسب البحث العلمي حيز التنفيذ.
- التنسيق مع مراكز التكوين المهني حسب حاجيات الأنشطة الصناعية.
- تطوير استعمال التقنيات التي تحمي البيئة وتحافظ على ديمومة الموارد.

لكن بغية الرفع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتصديرية والمحتوى التكنولوجي للاقتصاد التونسي وتنمية القطاعات ذات الأولوية، وتحقيق تنمية جهوية مندمجة ومتوازنة، وتحقيق تنمية مستدامة قامت خلال سنة 2015 و2016 بمراجعة النصوص القانونية ذات العلاقة بالاستثمار من خلال تجديد منظومة استثمارها بناءا على: حرية الاستثمار، تدعيم مبادئ الحوكمة الرشيدة والوقاية من الفساد، تبسيط الإجراءات والتقليص من الآجال المستوجبة لإنجاز المشاريع.[2]

ثالثا. التجربة المصرية

تعتبر مصر من بين الدول النامية الرائدة في مجال تشجيع وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيت أن الاهتمام بهذه المؤسسات أصبح ضرورة تفرضها ظروف وأحداث البيئة الخارجية والداخلية فالمؤسسات الصغيرة يمكنها القيام بدور واضح في العديد من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99.7 % من عدد المؤسسات الخاصة خارج القطاع الزراعي وتحقق87.6 % من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الأعمال الخاص، كما تضمن فرص

[1] سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 157.
[2] آمال قرصيع، مرجع سبق ذكره، ص 28.

عمل لأكثر من ثلثي القوة العاملة في مصر حيت تشغل أكثر من 66 % من إجمالي القوة العاملة لسنة 2000.[1]

1. المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدد من المشكلات التي تحد من فعاليتها وقدرتها على المساهمة في التنمية الاقتصادية. حيث تدور أهم هذه المشكلات حول الجوانب التالية:[2]

- مشكلات تمويلية والتي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجها نظرا لصعوبة حصول هذه المؤسسات على القروض والتسهيلات البنكية بسبب قلة الضمانات أو عدم وجودها.
- مشكلات إدارية ومالية لدى الأجهزة والوزارات المختلفة التي تعنى بنشوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم التنسيق بين هذه الأجهزة.
- نقص الكوادر الإدارية وانخفاض مستواها الإداري والفني وتدني مستوى المهارات لدى العاملين والحاجة الماسة إلى المزيد من الخدمات والتسهيلات في المجالات المختلفة.
- تعدد القوانين واللوائح المتعلقة بإنشاء المشاريع الجديدة وتعقد إجراءات الموافقة على هذه المشاريع.
- نقص خدمات التطوير والاستشارات الفنية لهذه المؤسسات.
- مشكلة تسويق المنتجات سواءً في السوق الداخلي وفي الأسواق الخارجية

ولمواجهة هذه المشاكل على الدولة المصرية القيام بما يلي:

- توجيه أنظار الشباب إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراجها ضمن مناهج الكليات والجامعات.
- سرعة إصدار القانون المنظم لهذه المؤسسات بإشراك الغرف الصناعية.
- أن يتولى مسؤولية التخطيط المركزي لهذه المؤسسات قسم متخصص بوزارة الصناعة.

2. البرامج والمساعدات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

يعتبر إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وفق القرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991، نقطة البداية في البرنامج المصري لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل رسمي وحتى منتصف عام 1998 قام الصندوق بتمويل أكثر من 86 ألف مشروع صغير. حيث اهتم هذا الصندوق بإنشاء مشروعات صغيرة في مختلف المجالات خاصة خريجي الجامعات والمعاهد، وقد صدر في بداية ديسمبر 1999 قرار جمهوري يقضي بإنشاء جهاز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية،

[1] هالة محمد لبيب عنبة، 2013، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[2] www.adelamer.com le 10/06/2016 a 12 :55

حيث يقوم هذا الجهاز بتقديم خدمات مثل دراسات الجدوى بأسعار رمزية، وتقديم قروض بأسعار تشجيعية في حدود 50 ألف جنيه و200 ألف جنيه، و500 ألف جنيه. [1]

كما يقدم الصندوق مجموعة من البرامج لتفعيل دوره الداعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها:[2]

- برنامج الحاضنات، وحاضنات الأعمال الذي يوفر مناخ لقيام النشاط الصناعي، وتقديم الرعاية الفنية.
- برنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة.
- برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات متعددة.
- برنامج المجتمعات والأحياء الصناعية، بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي.
- برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية.
- برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.

أما فيما يخص المساعدات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر فتقدمها مجموعة من الهيئات منها في مجال التمويل ومنها في مجال التسويق ومجال العمالة على النحو التالي:[3]

أ. **المساعدات المقدمة في مجال التمويل**: من بين الجهات التي تقدم المساعدات في مجال التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

- **بنك التنمية الصناعية:** من أهدافه تنمية الأنشطة الصناعية من خلال تقديم مساعدات مالية لإنشاء مؤسسات جديدة في كافة القطاعات لاسيما الصناعات الحرفية التي يمدها بما تحتاج إليه من آلات وأدوات بشروط ميسرة، ومساعدتهم على تطوير وتنمية أنشطتهم.

- **شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: حيث تقوم بضمان نسبة 50% من الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتشجيع وحث البنوك على إقراض مثل هذه المؤسسات، حيث بلغ حجما لائتمان الذي مولته البنوك بضمان الشركة منذ بداية نشاطها سنة 1991 حتى سنة 2000 نحو 1.737 مليار جنيه ضمنت منه الشركة مبلغ 896 مليون جنيه، استفاد منه 16303 مستفيد، إلى جانب توفيرها للمعونة الفنية أيضا.

- **البنوك التجارية المتخصصة:** التي تعد من أبرز الهيئات غير الحكومية التي اهتمت بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:[4]

بنك مصر: يقوم بإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر ودعمها بمدها بالأموال اللازمة لها.

---

[1] محمد إبراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 138.
[2] عبد العزيز جميل مخيمر، مرجع سبق ذكره، ص 61.
[3] هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سبق ذكره، ص 187
[4] محمد يعقوبي، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17و18 أفريل 2006، ص53.

بنك ناصر الاجتماعي: أنشأ سنة 1971 يمنح قروضا لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدون فائدة فهو أول بنك إسلامي يقوم بتعبئة مدخرات العائلات ويستعملها لتعظيم العائد منها الى جانب التعامل مع لجان الزكاة.

بنك فيصل الإسلامي المصري: بعد ظهور بنك ناصر تلاه ظهور بنك فيصل سنة 1977، يقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إعطاء أهمية خاصة لصغار المستثمرين.

- جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة: أسست من طرف مجموعة أساتذة من جامعة حلوان بهدف الى تشجيع الشباب على تنفيذ الأفكار التي يتقدمون بها للجمعية، من خلال تقديم النصح والمشورة والدعم المادي لهم.

- جمعية التأمين التعاوني على المشروعات الصغيرة: حيث تيسر هذه الجمعية على أصحاب المشروعات الحصول على القروض في الحالات التي لا يتوفر فيها الضمانات للبنوك، بالإضافة إلى أية تغطية تأمينية أخرى.

ب. المساعدات المقدمة في مجال التسويق:

يشترك بنك التنمية الصناعية بجناح خاص في المعارض والأسواق الدولية والمحلية والخارجية لعرض عينات من منتجات المصانع الصغيرة لتسويقها وفتح أسواق خارجية لها، مع إتاحة الفرص لبعض أصحاب هذه المصانع لحضور المعارض والاستفادة من الخبرات والمعلومات.

- كما يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية عن طريق المعارض الدائمة والغير الدائمة بتسويق منتجات الحاصلين على قروض من الصندوق محليا ودوليا.

- أما شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتقدم بعض الخدمات منا تقديم فرص تصديرية نحو الدول الأجنبية للمنتجين.

ت. المساعدات المقدمة في مجال العمالة:

- عملت مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني على تعظيم كم المهارات المقدمة للدارسين وإعداد برامج لهم في مختلف التخصصات.

- كما ساهم الصندوق الاجتماعي للتنمية في رفع مهارات التخطيط لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على رفع القدرات التنظيمية لهم من خلال التدريب وتقديم المشورة.

- لا تقتصر المساعدات في مجال العمالة في مصر على التدريب فقط وإنما تقدم أيضا مساعدات في مجال التأمين الاجتماعي والذي يغطي مختلف المشروعات.

خلاصة

إن الخصوصيات التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الريادي الذي تلعبه في إحداث التنمية الاقتصادية، جعل مختلف الدول والحكومات تحاول التركيز عليها في نشاطاتها وبرامجها التنموية، وتوفير البيئة التنافسية لممارسة نشاطاتها. ويظهر ذلك من خلال إصدار القوانين والمراسيم المحددة لمفهومها وكيفية إنشاءها وحمايتها، بالاعتماد على تحديد تعريف خاص بها بناءا على مجموعة من المعايير، والتي تختلف حسب طبيعة البنية الاقتصادية للدول والمناخ التنافسي لها، مما أدى إلى تباين التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلافها، خاصة فيما بين الدول النامية والمتطورة.

كما أن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة من خلال مرونتها في تغيير سياساتها واستراتيجياتها، جعلها تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاديات الدول والتأثير على التنمية الشاملة لها. وخاصة باعتبارها قطاع فعال تنشط في جميع المجالات والميادين الاقتصادية. فنجاح برامج التنمية في بعض الدول المعتمدة أساسا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أثبت فعاليته وجعل الكثير من الدول تعيد النظر في استراتيجياتها وتوجهاتها الاقتصادية بإعادة إدراج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها من خلال الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها من الأولويات في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

الفصل الثاني:
واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد

بدأت معالم الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع نهاية الثمانينات نتيجة التحولات الاقتصادية التي شهدتها في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، جراء الأزمة الاقتصادية والمالية سنة 1986 التي انخفضت فيها أسعار البترول وثقل المديونية، مما أدى الى التراجع عن ترقية المؤسسات الكبرى، والتوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره من أهم الروافد الاقتصادية. إلا أن استغلاله لم يتم بالصورة المطلوبة من قبل الدولة الجزائرية، نتيجة المعوقات التي تواجهه وتقف كحد أمام تطوره، لذلك عمدت الدولة الى تطبيق العديد من البرامج والآليات الرامية لتطويره وتفعيله، وإبرام برامج التعاونات الدولية، بهدف إعطاء هذا القطاع الأولوية على مستوى كافة مجالات التنمية الاقتصادية، مما أسفر عن اصدار قوانين وتشريعات تنظيمية للبيئة الاقتصادية الجديدة تعمل على تنظيم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها وحمايتها القانونية.

من خلال هذا الفصل سنحاول ابراز المكانة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق الى أهم المراحل التي مرت بها والإطار القانوني لها، ومختلف المشكلات والمعوقات التي تواجهها، وأهم الهيئات والبرامج التي تعمل على دعمها ومرافقتها.

وبغرض الإلمام بما سبق، قسمنا هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: التطور التاريخي والتشريعي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- المبحث الثاني: الواقع التنظيمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقاتها
- المبحث الثالث: جهود الدولة وسياساتها المبرمجة لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: التطور التاريخي والتشريعي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم أن الانطلاقة الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم تكن إلا في التسعينات من القرن الماضي، إلا أنها كانت متواجدة ولكن بصورة غير واضحة المعالم كما هي عليها الآن. فقد تكونت أغلبية هذه المؤسسات بعد الاستقلال لكن تطورها كان بصفة بطيئة، دون أن تتمكن من الحصول على هيكل أو بنية فوقية ملائمة، ولا خبرة تاريخية مكتسبة، وعموما يمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة مراحل، سنقوم بدراستها في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة 1963 – 1988

من خلال هذا المطلب سنحاول دراسة تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في المرحلة 1963 – 1988، التي نقسمها الى فترتين هما:

أولا. الفترة 1963 – 1982:

غداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا مهملا، مكونا في أساسه من صناعات استخراجية، ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة تتمركز في المدن الكبرى والمناطق العمرانية. وقد كان لمغادرة ملاك هذه الوحدات الصناعية أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني عشية الاستقلال، حيث أحدث ذلك فراغا كبيرا.[1]

فقد ركزت الجزائر خلال هذه الفترة على اختيار استراتيجية التنمية التي تعتمد على تبني مبادئ الاقتصاد الموجه والمؤسسات الكبرى وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، باعتباره رمزا للتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي والاجتماعي. لذلك بقي القطاع الخاص قطاعا ثانويا ومهمشا، حيث تميزت هذه الفترة بالضعف الكبير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومحدودية المؤسسات التابعة للقطاع الخاص [2].

وفي سنة 1963 صدر أول قانون يتعلق بحرية الاستثمارات، تم بموجبه إعطاء مجال للاستثمار الخاص والأجنبي تحديدا، بضمانات معينة للاستفادة من الخبرات الأجنبية وسد النقص الحاصل في بعض الحالات ومعالجة اضطرابات المحيط التي كانت عقب الاستقلال وإضفاء الاستقرار،[3] حيث نصت مادته الثالثة على ما يلي: (إن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب

---

[1] يوسف حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] رياض زلاسي، نوال مرزوقي، خليصة مجيلي، **تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2013، ص 05.

[3] محمد الصغير قريشي، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مجموعة مؤسسات الجنوب الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص 147.

وذلك حسب إجراءات النظام العام). [1] إلا أن التوجهات الاقتصادية التي نحتتها الدولة بعد ذلك وسياسة التأميم المنتهجة ومركزية التخطيط والقرارات، أثارت تخوف الكثير من المستثمرين مما دفعهم إلى تهجير رؤوس أموالهم، وبالتالي لم يكن لهذا القانون تأثير يذكر على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما قانون الاستثمار لسنة 1966، فقد أقر بأهمية اعتماد المشاريع الخاصة، حيث قام بتوجيه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي ، وذلك للتكفل الحقيقي بالاستثمارات الخاصة أجنبية كانت أم وطنية وهو يستهدف سد الثغرات والنقائص التي كانت تشوب قانون 1963،[2] حيث أقر قانون 1966 ضرورة إعطاء المكانة اللائقة للقطاع الخاص بشقيه الأجنبي والوطني، ووضع لذلك مبادئ وأسس وضمانات تحكمها الدولة ، كما ورد فيه ضرورة حصول المستثمر على رخصة مسبقة ، وقد ميز هذا القانون بين الرخصة التي تمنح للمستثمر الأجنبي والرخصة التي تمنح للمستثمر الوطني.[3]

فعلى الرغم من أنه حاول تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الاقتصادية، ضمن مبادئ وضمانات تحكمها الدولة، ووضع معايير لمنح تراخيص الاستثمار، إلا أن تنفيذ هذا القانون ساهم في وضع قيود وعراقيل حالت دون تطوير القطاع الخاص، وذلك نظرا لتأكيده على احتكار الدولة للقطاعات الحيوية في الاقتصاد، وكذا إلزام المشاريع الخاصة بالحصول على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير انتقائية. [4] الأمر الذي جعل هذا القطاع يركز على الاستثمار في قطاعات التجارة والخدمات وبعض الصناعات البسيطة، فالقطاع الخاص خلال هذه المرحلة اعتبر قطاعا استغلاليا شددت عليه الرقابة بواسطة الضرائب التي تمنعه من التمويل الذاتي وتكبح تطوره.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن هذه الفترة تميزت باعتماد مخططات تنموية متتالية لم تحظ فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بمساهمة فعالة في ذلك، بل كانت أغلب المشاريع الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجه نحو المؤسسات العمومية، تكريسا لمبدأ هيمنة الدولة على مختلف المجالات الاقتصادية، وحتى في حال منح رخص الاستثمار للمؤسسات الخاصة فإن ذلك يكون تحت رقابة الدولة ووصايتها وبشروط معينة، مما يحد من قدرات هذه المؤسسات أو تطويرها، بالرغم من

[1] احمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 31.
[2] عثمان بوزيان، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، المركز الجامعي سعيدة، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 767.
[3] احمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 32.
[4] يوسف حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

وجود القوانين والضمانات التي تسمح لها ببعض الأنشطة، وهذا الوضع لم يسمح بتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

ثانيا: الفترة 1982 – 1988

مع حلول منتصف الثمانينات دخلت الجزائر في أزمة تنموية خانقة طرحت إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإعطاء الأفضلية للقطاع الخاص لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقدرتها على إحداث تغييرات جذرية في الاقتصاد الوطني، فقد تميزت هذه المرحلة بانخفاض مداخيل الدولة وذلك نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وخاصة سنة 1986 وكان لذلك أثر كبير على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام كونها كانت تمول من خزينة الدولة، مما أثر سلبا على المؤسسات العمومية حيث انخفضت مستويات كفاءتها الإنتاجية ومردوديتها الاقتصادية إضافة إلى مشاكل متعلقة بعدم التحكم في تسيير الموارد المالية والبشرية.[2] لذلك حاولت الدولة الجزائرية إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني في ظل استمرار التوجه الاشتراكي، للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، حيث قامت بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة، وتجلى ذلك من خلال توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة والصناعات الثقيلة وتوجيه الاستثمارات الجديدة إلى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة من قبل مثل الصناعات الخفيفة.[3]

وقد تجسد ذلك في إطار المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989)، بإتباع جملة من السياسات في ظل استمرار الخيار الاشتراكي التي كان هدفها إعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص والتراجع عن استراتيجية الصناعات المصنعة مقابل تشجيع الصناعات الخفيفة والمتوسطة.[4]

لذلك رافق هذه التغيرات ظهور عدة قوانين تشجع على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إنشاء نظام مؤسساتي جديد من شأنه أن يسمح بتحقيق هذا الاتجاه، من أهم هذه القوانين:

---

[1] محمد الصغير قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[2] عاشور كتوش، محمد طرشي، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17و18 أفريل 2006، ص 1039.

[3] صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 03، 2004، ص 27.

[4] رياض ريمي، عقبة ريمي، **تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر**، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر يومي 05-06 ماي 2013، ص 9.

1. قوانين إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية:

حيث تضمنت عملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية، التي أقرها المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر1980، تفكيك القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة إلى وحدات صغيرة الحجم، في حين إعادة الهيكلة المالية فهي تمثل الشكل الثاني لعملية إعادة الهيكلة فكان يهدف من ورائها التطهير المالي للمؤسسات لتجنب اللجوء إلى خزينة الدولة.

2. قانون الاستثمار الخاص :

ساهمت الدولة من خلال إصدار القانون رقم 82-11 المؤرخ في21 أوت 1982[1] والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، والذي يعتبر أول قانون ينظم الاستثمار الخاص الوطني، حيث مكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من بعض التسهيلات، وهي:[2]

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات وبعض المواد الأولية؛
- الاستفادة ولو بشكل محدود، من الرخص الإجمالية للاستيراد، ومن نظام الاستيراد.

غير أنه، وإلى جانب الإجراءات التي استفاد منها القطاع الخاص، أدى هذا القانون إلى تعزيز بعض العقبات التي حالت دون توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي:[3]

- إجبارية الحصول على الاعتماد بالنسبة لكل الاستثمارات؛
- تحديد التمويل البنكي بنسبة 30% من مبلغ الاستثمار المعتمد؛
- عدم إمكانية تجاوز المشاريع الاستثمارية مبلغ 30 مليون دينار جزائري عند تأسيس مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، و 10ملاين دينار جزائري عند تأسيس مؤسسات فردية أو باسم جماعي؛
- منع امتلاك عدة مشاريع من طرف شخص واحد.

وللإشراف على هذه السياسة وتجسيد أهدافها، تم إنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة. إلا أن التدابير التي جاء بها هذا الأخير لم تخلف أثرا ايجابيا ملموسا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الجديدة منها،[4] نتيجة عدم تحرير القيود الاقتصادية وخضوعها لمركزية القرار

[1] المادة 01 من القانون رقم 82-11 المؤرخ في 02 ذي القعدة عام 1402 الموافق لـ 21 غشت 1982، والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة في 24 غشت 1982، ص 1693.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة العامة العشرون، جوان2002 ، ص 10.

[3] عبد الوهاب دادن، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 267.

[4] رياض زلاسي، نوال مرزوقي، خليصة مجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

والإجراءات البيروقراطية بالرغم من أهدافها المعلنة التي تهدف إلى توسيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الاستثمار الخاص.[1]

كان الهدف الأساسي من تلك الإجراءات يكمن في عدم السماح للقطاع الخاص بالتوسع لكي لا يهيمن على القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، وسمح له ممارسة النشاط الاقتصادي في الحدود المدروسة وفي بعض القطاعات المتروكة من طرف المؤسسات العمومية، كقطاع الصناعات الغذائية، الصناعة الميكانيكية والصناعات النسيجية. وظل القطاع الخاص مقيدا بالتشريعات الهادفة إلى عدم توسعه.

3. قانون استقلالية المؤسسات:

أثبتت استراتيجية المؤسسات الكبرى التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة فشلها، خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، وبذلك تعين القيام بإصلاحات عميقة وجذرية تهدف إلى تصحيح وضعية الاقتصاد، بإعطاء الاستقلالية للمؤسسات وتمهيد الأرضية للانتقال نحو اقتصاد السوق .ولتجسيد ذلك، تم إصدار القانون رقم 192-88 المؤرخ في 04 أكتوبر 1988 والمتعلق باستقلالية المؤسسات، ليفتح المجال أمام المستثمرين الخواص وكانت هذه هي الخطوة الأولى في الانفتاح الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية. [2]

من خلال ما سبق يمكن القول إنه لم يتسن لبرامج تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة السابقة أن تحقق الأهداف المنوطة بها في إطار سياسة التصنيع العامة والمخططات التنموية، فقد ظلت أبعادها محدودة في غالب الأحيان، ومساهمتها ضعيفة في الاقتصاد عموما. وتحت طائلة الاختناقات التي أفرزتها المرحلة، ظهر وتطور تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل. [3]

المطلب الثاني: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة 1989 - 1994

إن اعتماد النهج الاشتراكي لحقبة طويلة من الزمن والذي كان يشجع القطاع العام على حساب القطاع الخاص لم يؤد إلى تحقيق تنمية اقتصادية، فبمجرد ما انخفضت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة برزت إلى الأفق مشاكل عدة كان يعاني منها القطاع العام، خاصة بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية منذ سنة 1988،[4] لذلك قامت السلطات الجزائرية بعدة تغييرات تمكنها البحث عن

[1] محمد الصغير قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 148.
[2] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 27.
[3] عبد الوهاب دادن، مرجع سبق ذكره، ص 268.
[4] عاشور كتوش، محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص 1040.

طريقة عمل جديدة، تمثلت في الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق القائم على الانفتاح وتبني إصلاحات هيكلية عميقة في إطار التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية.

وقد عرفت سنة 1988 بداية التحول نحو اقتصاد السوق، بتطبيق بعض الإصلاحات التنظيمية والقانونية لمواكبة التغيرات الداخلية والخارجية، أين بدأ الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وتنميتها، بإيجاد المناخ المناسب لذلك سواء من حيث القوانين والتشريعات ذات صلة أو بإحداث الهيئات الداعمة لهذه المؤسسات.

حيث صدر القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988.[1] والذي يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، والذي هدف إلى منح مرونة اكبر لقطاع المؤسسات الصغيرة، و توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة للمساهمة في بعض القطاعات الاستراتيجية التي كانت حكرًا على المؤسسات العمومية، من خلال تصحيح النقائص التي ظهرت عند تطبيق القوانين السابقة وذلك بإجراء جملة من التعديلات التي أعطت حرية أكبر للمؤسسات، وسمحت لها بأن تبادر في أي مجال تريده، شرط أن يتماشى ذلك مع الخطة الوطنية المسطرة من السلطة، وأن لا يمس قطاعات السيادة الوطنية والاستراتيجية. وأهم تعديل تضمنه هذا القانون، هو إلغاء كل من إجراء الاعتماد الذي كان مطبقا في قانون 1982، بإعطاء حرية غير مقيدة للمستثمرين الخواص. وأيضا إلغاء القيد المتعلق بالحد الأقصى لمبلغ الاستثمار، حيث مكن أصحاب رؤوس الأموال الوطنيين سواء المقيمين منهم في الجزائر أو غير المقيمين من إنشاء مؤسسات في الجزائر[2].

ومن بين أهداف هذا القانون نذكر ما يلي:[3]

- التكامل الاقتصادي بين القطاعين الاقتصاديين (العام، الخاص) ؛
- خلق نشاطات إنتاج خارج القطاع الهيدروكربوني موجهة للتصدير؛
- دعم القطاع الخاص لتوفير مناصب شغل في ظل عجز القطاع العام على احتواء الطلب المتزايد في سوق العمل.

وابتداء من سنة 1990 طبقت مجموعة من الإصلاحات تجلى ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العمومية وتحفيز القطاع الخاص، والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني، وتم الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في ظل تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق حيث تم إصدار القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14

[1] المادة الأولى من القانون رقم 88-25، المؤرخ في 28 ذي القعدة 1408 الموافق لـ 12 جويلية 1988، والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة في 13 جويلية 1988، ص 1031.
[2] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 264.
[3] محمد الصغير قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض [1] ، والذي أعطى أهمية كبيرة للاستثمار الخاص في هذا القطاع، ومن أهم ما تضمنه توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على القروض.

وقد اعتبر قانون النقد والقرض سنة 1990من أبرز القوانين المعبرة عن مرحلة التحول الفعلي نحو اقتصاد السوق، إذ كان له الأثر البالغ في إمكانية دخول المؤسسات المصرفية إلى السوق الجزائرية وتحرير الاستثمار الأجنبي ومشاركته في كل القطاعات بما فيها التي كانت حكرا على الدولة، وإلغاء الاحتكار وتحرير التجارة الخارجية أمام القطاعين العام والخاص على حد السواء. مما ساهم بشكل كبير في تشجيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتساع نسيجها.[2]

إلى جانب صدور القانون رقم 91-37 المؤرخ في تاريخ 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية، والذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين (العام والخاص) لنفس معايير وشروط التصدير والاستيراد.[3]

كما دعمت الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار الوطني بالمصادقة على قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي يعتبر خلاصة لتجارب القوانين السابقة التي عرفتها الجزائر في مجال ترقية الاستثمار محققا لتطلعات المستثمرين الخواص بما قدمه من حوافز وامتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال نصه على مجموعة من المبادئ هي: [4]

- حرية ممارسة الاستثمار لكل المؤسسات وفي مختلف النشاطات التجارية والصناعية؛
- عدم التمييز بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي في الحقوق والواجبات؛
- تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أدنى حد؛
- مساعدة ودعم الاستثمار من خلال إجراءات تحفيزية تتمثل في إعفاءات وامتيازات جبائية؛
- إنشاء وكالة خاصة بترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته؛
- دراسة الملفات المتعلقة بالاستثمار في أجل أقصاه 60 يوما.

[1] القانون رقم 90 -10، المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في 18 أفريل 1990.

[2] محمد الصغير قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[3] منيرة مصراوي، رشيد يوسفي، **واقع تحرير التجارة وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 07، مارس 2017، ص 147.

[4] رياض زلاسي، نوال مرزوقي، خليصه مجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

وقد اعتبر هذا القانون حجر الزاوية لإدارة الانفتاح الاقتصادي، وسياسة جديدة لترقية الاستثمار، ولقد قام بإلغاء كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والمخالفة له. إلا أن تطبيق نصوصه اصطدمت بجمود المحيط العام الذي يفترض أنه في خدمة الاستثمار،[1] إذ أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بسير العقار الصناعي أديا إلى عدم فعالية الجهاز الجديد، الأمر الذي استدعى تصحيحات جديدة جسدت في القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 الذي يعد منعرجا هاما لتطور هذا القطاع في الجزائر.[2]

المطلب الثالث: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بعد 1994

من خلال هذا المطلب سنحاول دراسة تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بعد 1994، التي نقسمها الى فترتين هما:

أولا: فترة 1994- 2003

أدى تفاقم ظاهرة المديونية، التي وصلت في سنة 1994 حدودا لا تطاق، إلى دفع الجزائر للتوجه إلى الهيئات النقدية والمالية الدولية، طالبة إعادة جدولة ديونها مع قبول إحداث تغييرات هيكلية عميقة في طريقة عمل اقتصادها. وبذلك التزمت الحكومة الجزائرية بتطبيق تلك التغييرات من خلال توقيع سلسلة من الاتفاقيات تضمنت تنفيذ مجموعة من البرامج، وهي:

- برنامج الاستقرار الاقتصادي (01 أفريل 1994 – 31 ماي 1995)، وبرنامج التصحيح الهيكلي) 31 مارس 1995 – 01 أفريل 1998).

- برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 (لمدة سنتين)، قصد إخراج الاقتصاد الوطني من حالة الركود، وإنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق، كما يسعى هذا البرنامج إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، والبدء بخوصصة المؤسسات العمومية.[3].

وأتاحت هذه العلاقات مع المؤسسات المالية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية، المالية، التجارية والاقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية، وساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة.[4]

[1] Assala Khalil, **PME en Algérie : de la création à la mondialisation**، L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, 25-27 octobre 2006, p 02.

[2] رياض ريمي، عقبة ريمي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[4] بلحاج فراجي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

وقد لعبت الجزائر دورا رائدا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد جعلها تحت وصاية وزارة تهتم بتأهيلها وتدعيمها من عدة نواحي، خاصة بعد صدور قانون خوصصة مؤسسات القطاع العام الذي صدر بموجب الأمر رقم 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1995، حيث كان هذا الأخير محفزا أساسيا لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسعها.[1]

ومن الإجراءات المتخذة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء عدة هيئات عامة لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بينها:[2]

- إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991، لتتحول بعد ذلك إلى وزارة مستقلة تسمى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 1993.[3]
- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي 296 -96 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1996.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بموجب الأمر الرئاسي 01- 03 المؤرخ في 20 أوت2001 ، كما قامت الوزارة في إطار القانون التكميلي بإنجاز 14 مركزا يضطلع بمهمة تسهيل إجراءات التأسيس والإعلام والتوجيه ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع، ومساعدتهم على تخطي العراقيل لتجسيد مشاريعهم إضافة إلى توفير المعلومات الاقتصادية وتطوير الثقافة المؤسساتية وتوجيه الاستثمار إلى احتياجات السوق المحلية والوطنية...الخ."
- إضافة إلى إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001)، والذي يعد منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، حيث جاء ليعطي حلولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها هذا القطاع، وذلك بوضعه لمجموعة من الآليات التنظيمية التي من شانها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها. فالهدف من هذا القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة.[4]

[1] حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع إشارة لولاية الوادي**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي05 و06 ماي2013 ص 6.
[2] نفس المرجع.
[3] عبد الوهاب دادن، مرجع سبق ذكره، ص 272.
[4] محمد الصالح زويته، مرجع سبق ذكره، ص 193.

حيث جاء ليسد النزاع القانوني الذي كان يعرفه هذا القطاع وليرفع اللبس عن معايير التصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونص على اعتماد جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع وترقية إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال:[1]

- وضع مراكز للإرشاد تهتم بتسهيل إجراءات تأسيس المؤسسة.
- إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة إلى تسهيل الحصول على التمويل البنكي للاستثمارات التي تدخل في هذا الإطار.
- تشجيع إنشاء مؤسسات جديدة وتوسيع حقل نشاطها.
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي
- ترقية تداول المعلومات ذات الطابع الصناعي، التجاري، الاقتصادي، المهني والتقني خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع سياسات تهتم بالتكوين وتسيير الموارد البشرية، التي تحفز وتشجع الابتكار، الإنتاجية وثقافة المؤسسة.
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هنا نلاحظ أن هذه الفترة تميزت باهتمام جلي وكبير من طرف السلطات العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك من خلال أهمية هذا النص القانوني في كونه الأول الذي ينظم نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يستحوذ عليها القطاع الخاص الوطني، حيث كانت تعمل في إطار يغيب فيه أي نص قانوني يحمي حقوقها ويؤكد واجباتها.

في حين في 25 فبراير2003 ، فقد تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل ومن جميع الفضاءات الوسيطية التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير هذا القطاع.

أما في 22 أفريل 2003، فقد تم إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية.[2]

[1] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 274.
[2] حبيبة مداس، مرجع سبق ذكره، ص 6.

ثانيا: ما بعد 2003

اعتبرت هذه المرحلة كفترة لتنفيذ جميع البرامج، حيث ساعدت في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعطاء الأولوية لها كمحرك للتنمية الاقتصادية.

ففي سنة 2005 فقد تم صدور المرسوم التنفيذي المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمشاتل هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تعمل على احتضان ومساندة المؤسسات حديثة النشأة في بداية إنشائها وحتى الوصول إلى مرحلة الاستقرار والاعتماد على الذات عن طريق تقديم الخدمات العامة المختلفة. ودعم التنمية المحلية تم إنشاء 48 مديرية ولائية لتلعب دور المنشط والمتابع لنشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية على المستوى المحلي.[1]

إلى جانب إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 – 165 المؤرخ في 03 ماي 2005 تهدف إلى توسيع نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما من حيث حجمها وقطاع النشاط، وتعتبر أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين محيطها، لا سيما في الحصول على المعلومات وتنمية أدوات التسيير وتدعيم التأهيل المباشر لها.

وفي سنة 2007 تم إعطاء الإشارة لانطلاق البرنامج الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت سنة 2008 بداية لتعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بها لتواكب التطورات التكنولوجية العالمية. كما تم في سنة 2010 إطلاق المخطط الخماسي 2010 - 2014 لمواصلة مسار الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضمان ديناميكيتها. [2]

في حين تميزت سنة 2011 برفع قدرات هيئات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم التسهيلات من خلال الإجراءات المتخذة لتجديد الثقة لحاملي المشاريع وتعزيز النشاطات وذلك في اجتماع مجلس الوزراء في 22 فيفري 2011. وفي سنة 2012 تم اتخاذ إجراءات جديدة من بينها النص 55 من القرار الرئاسي رقم 12- 23 المؤرخ في 18 جانفي 2012 المعدل والمتمم للقرار رقم 10-236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010 المتعلق بقانون السوق العمومية التي تبين أن بعض احتياجات

[1] عبد القادر بابا، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 149.

[2] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في الجزائر، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 20، ص 05.

الخدمات المتعاقدة يمكن لها أن تلبي من طرف المؤسسات المصغرة، والتي يجب أن يخصص لها 20%على الأكثر من الطلبات العمومية.[1]

أما من الناحية المالية ونتيجة للدور السلبي للبنوك - رغم تمتعها بسيولة كافية - تم إنشاء صناديق ضمان القروض التالية:[2]

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) في 11 نوفمبر 2002 كأول أداة مالية ساهمت بسد فراغ كبير في إشكالية الضمانات الضرورية للقروض البنكية، وقد تطورت وظيفته - اليوم - في ظل آلية جديدة في إطار(FGAR/MEDA) .

- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI) في 19أفريل 2002 حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006.

إضافة إلى بعض الصناديق الثانوية المساهِمة في خدمة أصحاب المشاريع، كصندوق تدعيم التصدير (FPE)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT)، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR)، صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FRSDT)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC) .... الخ

المبحث الثاني: الواقع التنظيمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقاتها

من خلال هذا المبحث سنحاول دراسة الواقع التنظيمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومحاولة التطرق الى المعوقات التي تواجهها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر في مسيرتها التنموية أدت إلى تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي أدى إلى غياب تعريف دقيق لهذه المؤسسات عدا بعض المحاولات الفردية.

فقد ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات في الجزائر عند وضع التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة في بداية السبعينات، والذي يرى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي: كل وحدة إنتاجية تتميز بالاستقلالية القانونية، تشغل أقل من 500 عامل، تقدر قيمة إنشائها بأقل من 10 مليون، تحقق رقم أعمال سنوي يقدر بأقل من 15 مليون دينار جزائري.

[1] نفس المرجع، ص 08.
[2] حبيبة مداس، مرجع سبق ذكره، ص 07.

وقد كانت هناك محاولة ثانية في إطار الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث طرحت المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة تعريفا يركز على معياريين كميين هما: اليد العاملة ورقم الأعمال، حيث تم تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري.[1]

ولم تقدم السلطات الرسمية في الجزائر على وضع تعريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلا في سنة 2001، والذي يتلخص في القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة. [2] إذ يحتوي في مادته الرابعة على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في:

حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:[3]

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا،
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري،
- تستوفي معايير الاستقلالية.

وقد عرفت المصطلحات المستعملة كما يلي:[4]

الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة. أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي. السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بأخر نشاط حسابي مقفل.

الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا.

المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25%فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثم تأتي بعد ذلك المواد 05، 06، 07 من نفس القانون لتبيين الحدود الفاصلة بين مؤسسة مصغرة، صغيرة ومتوسطة في نص هذا القانون على النحو التالي:

---

[1] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالجزائر، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005، ص 17.

[3] المادة 04 من القانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص 05.

[4] نفس المرجع.

المؤسسة المتوسطة: طبقا **للمادة الخامسة** من نفس القانون تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار جزائري أو أن يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار جزائري. [1]

المؤسسة الصغيرة: فطبقا **للمادة السادسة** من ذات القانون، تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار جزائري.[2]

المؤسسة المصغرة: فطبقا **للمادة السابعة** من القانون السالف الذكر، تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 عشرين مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار جزائري.[3]

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المواد 5، 6، 7 الواردة في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09 عمال	أقل من 20 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 100 مليون دينار جزائري
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	أعمال محصورة بين 200 مليون و02 مليار دينار جزائري	بين 100 و500 مليون دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبة حسب المواد 5، 6، 7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] المادة 05 من القانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص 06.
[2] نفس المرجع، المادة 06، ص 06.
[3] نفس المرجع، المادة 07، ص 06.

إلا أن هذا التعريف قد أدخلت عليه تعديلات وفقا للقانون 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017، والذي نص على ما يلي:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات[1]:

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا،
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دينار جزائري.
- تستوفي معايير الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثم تأتي بعد ذلك المواد 08، 09، 10 من نفس القانون لتبيين الحدود الفاصلة بين مؤسسة صغيرة جدا، صغيرة ومتوسطة في نص هذا القانون على النحو التالي:

المؤسسة المتوسطة: طبقا **للمادة الثامنة** من نفس القانون تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري.[2]

المؤسسة الصغيرة: فطبقا **للمادة التاسعة** من ذات القانون، تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائتي (200) مليون دينار جزائري.[3]

المؤسسة الصغيرة جدا: فطبقا **للمادة العاشرة** من القانون السالف الذكر، تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من

[1] المادة 05 من القانون 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة في 11 يناير 2017، ص 5.

[2] نفس المرجع، المادة 08، ص 6.

[3] المادة 09 من القانون 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة في 11 يناير 2017، ص 6.

أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرين (20) مليون دينار جزائري.[1]

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المواد 8، 9، 10 الواردة في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب للقانون 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة جدا	من 01 إلى 09 عمال	أقل من 40 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 20 ملايين دينار جزائري
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	أعمال محصورة بين 400 مليون و04 مليار دينار جزائري	بين 200 مليون دينار جزائري و1 مليار دينار جزائري

المصدر: جدول ملخص من المعطيات الواردة ضمن المواد 8، 9، 10 في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وبالمقارنة مع التعريف الوارد في القانون السابق رقم 01-18 يتضح لنا أن التعديلات قد أدخلت على معيار رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية، نتيجة تحيين القيم المالية من جهة وتدهور قيمة الدينار من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الواقع التنظيمي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للأهمية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، عملت الدولة الجزائرية مع نهاية الثمانينات على دعمها ومساندتها للنهوض بها من خلال إنشاء هيئات متعددة، تجسدت ميدانيا في عدة مستويات، نذكر من أهمها:

أولا: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار سعي الجزائر إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والارتقاء به إلى مكانة أعلى، قامت الحكومة بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي وزارة تتكفل بكلّ ما يخصّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ 18 في جويلية

[1] نفس المرجع، المادة 10، ص 6.

1994، والتي حددت أهدافها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم وسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم رقم 2000-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000، والذي حدد صلاحيات ومهام وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

" يتولى وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها إعداد عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة واقتراحها وتنفيذها" [1]، وتتمحور مهامها فيما يلي :[2]

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها.
- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتطويرها
- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد استراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية المناولة.
- التعاون الدولي والجهوي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج والخدمات.
- إعداد الدراسات القانونية وتنظيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع

ثم أدرج هذا القطاع مع الاستثمار حتى يصبح هناك تكامل بينهما لتصبح باسم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار .لكن الملاحظ أ ن عدم استمرار هذه المؤسسات في إطار هيئة مختصة ودائمة وتغييرها بتغيير الحكومات، قد يكون عائقا أمام تنفيذ البرامج والسياسات وتطويرها وبالتالي عدم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغبة المطلوبة.

[1] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-190 المؤرخ في المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1421 الموافق لـ 16 جويلية 2000، المتضمن تحديد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة في 16 جويلية 2000، ص06.

[2] نفس المرجع، المادة 02، ص 6.

ثانيا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة، والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1]، ومن مهامه:

- اقتراح التدابير الأساسية التي من شأنها أن تشجع وتطور الاستثمارات وهذا بوضع إطار عام لخطة استثمارات، تتضمن أولويات الاستثمارات والعوامل المؤثرة فيها والتدابير التحفيزية التي تحكمها
- يحدد هذا المجلس الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما تلك التي تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتعمل على تحقيق تنمية مستدامة ويفصل فيها.
- دراسة طلبات منح المزايا بعد ما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك وإصدار القرار بمنح هذه المزايا.
- رفع تقارير إلى مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار وتنميته والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة لها. إلى جانب تلقي اقتراحات المستثمرين الأجانب وبحثها وتقديم توصياته إلى مصالح رئاسة الحكومة من أجل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها.[2]

ثالثا: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

في إطار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تستمر فيها الدولة من أجل توفير المناخ الاستثماري الملائم قامت الدولة بإنشاء وكالة تتمثل في:

1. وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI

نتطرق فيما يلي الى تقديم وكالة ترقية ودعم الاستثمارات والتعريف بالمهام الموكلة لها:

أ. تقديم وكالة ترقية ودعم الاستثمارات:

تعتبر وكالة ترقية ودعم الاستثمارات هيئة حكومية تم انشاؤها بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993 سميت وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، بهدف مساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم، لاسيما المتعلقة منها بالأنشطة المقننة وبالسهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة.[3]

[1] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 84.
[2] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 288.
[3] المادة 07 و08 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993، ص05.

تؤسس الوكالة في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيآت المعنية بالاستثمار، وبهذه الصفة تقدم الوكالة في الآجال المحدد (أقصاه 60 يوم ابتداء من تاريخ الإيداع النظامي للتصريح وطلب الاستفادة من الامتيازات) بناء على تفويض من الإدارة كل الوثائق المطلوبة قانون لإنجاز الاستثمار.[1]

ب. مهام وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI

تتكلف وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بالمهام التالية:[2]

- متابعة الاستثمارات وترقيتها.
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.
- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.
- منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات.
- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط والمواصفات المحددة.
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية.

2. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**

نتطرق فيما يلي الى تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات والتعريف بالمهام الموكلة لها:

أ. **تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

نتيجة للصعوبات والعراقيل التي واجهت عمل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات، تم استبدالها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في سنة 2001، بموجب الأمر الرئاسي 01-03 المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما، بدلا من60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها.[3] وقد أوكلت لها مهام من بينها: [4]

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة وتجسيد المشاريع
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

[1] نفس المرجع، المادة 08 و09، ص05.
[2] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 284.
[3] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 85.
[4] المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في01 جمادى الثانية 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، ص7-8.

بهذا تعتبر الوكالة إطارا تنظيميا مشجعا على الاستثمار والترويج له وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة تجاه المستثمرين وتوفير كل المعطيات لهم ، بحيث يمكن أن تستفيد طلبات المستثمرين من خلاله بعدة مزايا، كالإعفاء من الرسوم الجمركية أو من الرسم على القيمة المضافة للسلع المرتبطة مباشرة بالاستثمار، أو من بعض مزايا الاستغلال لمدة 03 سنوات كالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني، تمنح هذه المزايا بعد معاينة المشاريع ووفقا لموضوعها ومدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل خبراء الوكالة، وذلك على أساس:[1]

- نظام عام يطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة خارج المناطق الواجب تطويرها.
- نظام استثنائي يطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة في المناطق الواجب تطويرها.

ب. **مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

وانطلاقا مما سبق نستطيع القول أن مهام الوكالة الوطنية تتمحور حول ثلاث نقاط أساسية:[2]

- تعريف المستثمر العربي والأجنبي بفرص الاستثمار المتاحة والترويج لهذه الفرص عبر مختلف وسائل الدعاية والنشر، وإبراز الضمانات والتسهيلات التي تمنح لغايات تشجيع الاستثمار.

- جمع وتنسيق ونشر الدراسات اللازمة لتشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية والأجنبية في مختلف المشاريع الاقتصادية، وإجراء الاتصالات مع من يرغب في الاستثمار بالجزائر.

- الإجابة عن الاستفسارات الواردة بشأن المعلومات الإحصائية والاقتصادية والمالية والقانونية من الجهات التي تعني الاستثمار وتعريف تلك الجهات بجميع النواحي والمؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في الجزائر.

[1] قريشي محمد الصغير، مرجع سبق ذكره، ص 154.
[2] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 287.

رابعا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

نتطرق الى تقديم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد مهامها

أ. تقديم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تعمل تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [1]

ب. مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للوكالة عدة مهام، نذكر منها ما يلي:[2]

- تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية، واقتراح التصحيحات الضرورية ومتابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير معلومات دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة .
- وضع استراتيجية لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج .
- بحث حول المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع، والعمل على وضع الحلول المناسبة لها لتنسيق مع الجهات المختصة.
- توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة، التي تمكن من الاستفادة منها لتطوير في مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها، إلى جانب الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم النصح والمساعدة.

وحددت استراتيجيتها بشكل أساسي في مواصلة النشاط الذي بدأ في تجربة برنامج " ميدا "برعاية الاتحاد الأوروبي، على أساس توسيع نطاق استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما من حيث حجم المؤسسات وقطاعات النشاط، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

[1] المادة 01 و02 من المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق لـ 03 ماي 2005، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد32، الصادرة في 04 ماي 2005، ص28.

[2] منى مسغون، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، العدد 10، ص 128.

- تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في الحصول على المعلومات وأدوات التسيير.
- تشجيع عمليات التأهيل الجماعية وإنشاء شبكات الربط والاتصال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير منهج الجوارية والاستماع لانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز المشاورات الوطنية فيما يخص دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا :الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

نتطرق فيما يلي الى تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

أ. تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1917 الموافق ل 08 سبتمبر 1996، والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، وهي هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف إلى تدعيم الاقتصاد وذلك بتشجيع الشباب ومساعدته في إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة لإنتاج السلع والخدمات، أو توسيع نشاط هذه المؤسسات. إلى جانب تقديمها لمساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وفي مرحلة الاستغلال. وللوكالة انتشار عبر كامل التراب الوطني وتعمل تحت وصاية رئيس الحكومة ويكلف وزير العمل بالمتابعة العملية لجميع أنشطة هذه الوكالة. [1]

ب. مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

حددت للوكالة بمقتضى هذا المرسوم جملة من المهام تقوم بها انطلاقا من هدفها الأساسي الرامي إلى تشغيل الشباب ويتمثل ذلك في الآتي: [2]

- تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به كل مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تبّلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

[1] أحمد بوسهمين، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996، ص 12-13.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.
- تشجع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية الى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يلي:[1]
- وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة مشاريعهم، مع تقديم الاستشارة والمساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.
- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاول أو مؤسسة عمومية تطلب لحساب الوكالة انجاز برامج التكوين والتشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.

كما يمكن للوكالة من أجل أداء مهمتها على أحسن وجه أن تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى تنظيم تدريبات لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع هياكل التكوين مع الاستعانة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

سادسا :المشاتل وحاضنات الأعمال

نظرا لأهمية حاضنات الأعمال جراء ما حققته من نتائج ملموسة في دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة الناشئة في كثير من الدول المتقدمة والنامية وفي بعض الدول العربية، فإن الجزائر اعتمدت هذه الآلية في إطار سياسة مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك عملت على وضع الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لإنشائها .

[1] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

1. **المشاتل:**

أ. **تقديم المشاتل:**

حيث عرف المشرع الجزائري من خلال المرسوم التنفيذي رقم 03- 78 مشاتل المؤسسات بأنها: مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،[1] وتأخذ المشاتل أحد الأشكال التالية[2]:

- المحضنة :هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ورشة الربط :وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- نزل المؤسسات :هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

مما سبق نلاحظ أن المشرع الجزائري قد خصص لكل شكل من أشكال المشاتل نوع معين من المشاريع تختص به دون غيره. اذ تختص المحاضن بالمؤسسات التابعة لقطاع الخدمات، وتختص ورشات الربط بمؤسسات قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية، فيما تختص نزل المؤسسات بالمؤسسات التابعة لقطاع البحث.

ب. أهداف المشاتل:

تهدف مشاتل المؤسسات أساسا إلى مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل الإنشاء والتأسيس عن طريق ما يلي[3]:

- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية.
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة وتقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على التنظيم بشكل أفضل؛
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي.

[1] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فبراير2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد13، الصادرة في 26 فبراير 2003، ص 14.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع، المادة 03، ص 14.

ت. مهام المشاتل:

والمهام التي تتولى مشاتل المؤسسات القيام بها هي[1]:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة؛
- دراسة كل أشكال المساعدة والمتابعة؛
- إعداد مخطط توجيه لمختلف قطاعات النشاط التي تحتضنها المشتلة؛
- دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة وإقامتها؛
- مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛
- وضع الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية تحت تصرف المؤسسات المحتضنة؛
- تقديم الاستشارات القانونية والمحاسبية والمالية لأصحاب المشاريع؛
- تقديم خدمات التدريب في مجال تقنيات الإدارة والتسيير.

2. مراكز التسهيل:

أ. تقديم مراكز التسهيل:

أما مراكز تسهيل المؤسسات كما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 03- 79 المؤرخ في 25 فبراير 2003، الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، فقد عرفت على أنها: مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية[2]، تهدف إلى إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. أهداف مراكز التسهيل:

وتهدف إلى تحقيق ما يلي:[3]

- وضع شباك يلبي احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين وتقليص أجال إنشاء المشاريع؛
- تطوير ثقافة المقاولة؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الحديثة لدى أصحاب المشاريع؛
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية
- إنشاء قاعدة معطيات حول نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الحديثة؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي؛
- دعم تطوير القدرة التنافسية للمشاريع.

---

[1] محمد الصغير قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فبراير2003، الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، ص 18.

[3] نفس المرجع، المادة 03، ص 18-19.

ت. وظائف ومهام مراكز التسهيل:

وتتكلف هذه المراكز بمهام عديدة أهمها:[1]

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملو المشاريع والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمامات أصحاب المشاريع ومساعدتهم على تجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير وتشجيع نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
- تقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا.
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة.

وفي هذا الإطار تم إنشاء مشاتل في عدد من ولايات الوطن من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها من حيث إنشاؤها وتشجيع الإبداع والابتكار فيها، ومنح المؤسسات التي تنتمي إلى هذه المشاتل حوافز جبائية ومادية وغيرها، لكن هذه الهيئات الداعمة بحاجة إلى متابعة وتقييم بشفافية ونزاهة لتحّقق الأهداف التي أنشئت من أجلها، لأن واقع تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معها يشير إلى غياب الموضوعية والشفافية وسيادة المعايير المنحازة للمبادئ الشخصية وغيرها، الأمر الذي يعيق تنمية هذا القطاع.[2]

لكن لا تزال تجربة الجزائر في مجال احتضان الأعمال متأخرة نوعا ما مقارنة ببعض الدول الأخرى، فحتى السداسي الأول من سنة 2013 تم إنشاء 04 مشاتل فقط متواجدة في كل من: عنابة، وهران، غرداية، برج بوعريريج. احتضنت هذه المشاتل 46 مشروع تتوزع على القطاعات التالية: الاتصالات، معالجة وإعادة تدوير النفايات، الإعلام الآلي، الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى بعض المشاريع في القطاعات عالية التكنولوجيا. لكن هذا العدد ارتفع سنة 2015 إلى 13 مشتلة وذلك في كل من الولايات التالية: بسكرة، خنشلة، ميلة، سيدي بلعباس، ورقلة، باتنة، أدرار، البيض، أم البواقي.

وفيما يلي نقدم جدول نلخص فيه عدد المشاريع المحتضنة في مشاتل المؤسسات إلى غاية نهاية سنة 2015 باعتبار أن فعالية هذه المشاتل تتجلى في عدد المشاريع المحتضنة أين سجلنا تطور بمقدار 12.5 %.

[1] نفس المرجع، المادة 04، ص 19.
[2] محمد الصغير قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

الجدول رقم (12): تطور عدد المشاريع المحتضنة في مشاتل المؤسسات

السنة	2014	2015	مناصب العمل المتوقع إنشاؤها
عدد المشاريع المحتضنة	120	135	397

Source : Bulletin d'information statistique N° 28, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Mai 2016, p 23.

أما بخصوص مراكز التسهيل فقد وصل عددها إلى 16 مركز تسهيل تنشط على المستوى الوطني، أين قامت بمرافقة 1550 مشروع سنة 2015، ونلخص في الجدول الموالي حصيلة نشاط مراكز التسهيل على المستوى الوطني:

الجدول رقم (13): حصيلة نشاط مراكز التسهيل لسنة 2015

مركز التسهيل	عدد المشاريع المستقبلة	عدد المشاريع المرافقة*	مخططات الأعمال المنجزة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل المتوقع إنشاؤها
تيبازة	195	63	46	09	1077
وهران	700	686	11	686	200
أدرار	85	67	21	24	60
برج بوعريريج	200	131	19	13	488
إليزي	76	63	03	02	34
جيجل	140	20	11	01	415
تمنراست	26	15	-	-	-
النعامة	362	197	17	14	387
تندوف	151	41	11	19	67
الجلفة	328	57	06	14	104
سيدي بلعباس	150	150	150	150	400
البليدة	271	03	03	-	04
بسكرة	327	23	01	25	84
البيض	50	10	-	-	-
خنشلة	97	24	02	-	98
الأغواط *	-	-	-	-	-
المجموع	3158	1550	301	957	3418

Source : Bulletin d'information statistique N° 28, op.cit. p 21.

* مركز تسهيل الأغواط دخل حيز النشاط سنة 2015، من أجل تعميم الأنشطة على الصعيد المحلي.

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ تفاوت كبير بين نشاط كل من مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات التي احتضنت 135 مشروع فقط، بـ 397 منصب عمل متوقع، وهو مقدار ضعيف مقارنة بمراكز التسهيل التي يركز عليه بكثرة، ويتجلى ذلك في عدد المشاريع الناشئة المرفقة به والذي يقدر بـ 1550 مشروع، حيث قدرت عدد المؤسسات المنشأة بـ 957 وبمناصب عمل متوقع إنشاؤها تقدر بـ 3418. وهو ما نراه ضعيفا جدا من خلال هذه الحصيلة. وكنتيجة لهذه القراءة الأولية فإننا نرى بان اقتصار حاضنات ومشاتل المؤسسات على تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات الجديدة، دون الأهداف الأخرى هو تحجيم لدور هذه الأجهزة، ويساهم في التقليل من فعاليتها والأهداف المتوقع الوصول إليها.

المطلب الثالث: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة مجموعة من المعوقات تعترض طريقها، وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية، وأحيانا تقضي على وجودها وتؤدي إلى نهايتها، ويمكن تلخيص أهم هذه المعوقات فيما يلي:

أولا: عوائق العقار الصناعي

يعتبر المجال العقاري من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة والنصوص القانونية المنظمة له، وعوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من بين العوائق الرئيسية التي تقف عند إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية وتكمن هذه الصعوبة في:

صعوبة الحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى، كالقرض البنكي والامتيازات. وهذا بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار، ولغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية، إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي.[1]

التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام، إذ أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة وتبقى حكرا لمؤسسات عمومية مفلسة أو ملاك خواص يحتفظون بها من أجل المضاربة.[2]

التوزيع الغير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروعات، لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة

[1] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[2] محمد الصالح زويته، مرجع سبق ذكره، ص 44.

تقلل من مساحة الأراضي الصناعية. إلى جانب تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية، كالبناء وقد أدى ذلك إلى بروز عامل الندرة ومحدودية العرض.[1]

ثانيا: عوائق التمويل والائتمان

تعتبر مشكلتا التمويل والائتمان بوجه عام من أبرز العوائق التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها وتطورها، خاصة وأنها مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب حاجتها للتمويل وذلك أمام نقص مواردها، وعموما يمكن تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل فيما يلي:[2]

- وجود تمييز واضح بين القطاع العام والخاص في مجال منح القروض، فالمؤسسات العمومية وخاصة الكبرى منها مازالت تحظى بامتيازات خاصة لدى البنوك العمومية.
- إشكالية الضمانات الكبيرة التي قد يشترطها البنك مقابل الإقراض من أصحاب هذه المشاريع، والتي قد لا تتوافر لديهم.
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض وارتفاع معدلات الفائدة على القرض أو العمولات التي تتقاضاها البنوك عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها، مع قصر فترة السداد، لذلك تشكل القروض عبئا كبيرا على هذه المؤسسات.
- ثقل إجراءات معالجة ملفات القروض، وطول مدة معالجتها تحد من مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الآجال المحددة، وهذا ما يعمل على إعاقة تطور المشروعات.[3]
- طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة، ومن ثم فان معالجة الملفات لاسيما بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى الجزائر العاصمة.[4]

إذن مشكلة التمويل لا تعود إلى عجز البنوك والمؤسسات المالية على تمويل هذه المؤسسات بل في الحقيقة هي عدم الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو عند توسيعها أو من خلال نشاطها الإنتاجي نظرا لعدم توفر الثقة اللازمة، فالبنوك لا تجازف بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متحججة بافتقارها للخبرة الادارية التنظيمية والضمانات الكافية التي تقدمها وعدم أهمية المشاريع التي تطرحها، وبالتالي فان التعامل مع هذه المؤسسات يعرضها إلى مخاطر أكبر. لذلك تفضل

[1] عاشور كتوش، طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 1036.
[2] بابا عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 152.
[3] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 40.
[4] محمد بوقموم، شريف غياط، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 137.

المشروعات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة، وذلك لضمان الإيفاء بشروط الاقتراض وتقديم الضمانات.[1]

ثالثا: عوائق إدارية وقانونية

وهي عوائق متعلقة بثقل الإجراءات الإدارية المعتمدة في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة، فالمحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتسم بعراقيل إدارية تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه التنمية الإدارية، الاقتصادية والسياسية للمجتمع، فهناك الكثير من المشاريع التي عطلت جراء الاستجابة الإدارية البطيئة، مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا استثمارية لا تعوض، تتمثل هذه العوائق في:

مظاهر المحسوبية والرشوة التي تشكل كلها عوامل سلبية تؤدي إلى انسحاب المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تتسم بضعف قدراتها المالية وعدم القدرة على التصدي لها.[2]

آجال المعالجة والرد على الملفات المودعة طويلة وبطيئة جدا وهذا لا يمد بأي صلة مع المعايير المعمول بها دوليا في هذه الأيام.

ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة وممنهجة لفئة الإطارات.

نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات، إذ تمتاز هذه المؤسسات بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة.

البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها والآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة الملفات كل هذا جعل من المحيط الإداري غير مساعد جراء بطء العمليات وتعقيدها ونقص الإعلام وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إدارة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

[1] محمد الصالح زويته، مرجع سبق ذكره، ص 43.
[2] يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 82.
[3] احمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ويمكن توضيح ترتيب سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2017 للاقتصاد الجزائري حسب التقرير السنوي لممارسة أنشطة الأعمال الذي يصنف 190 دولة وفق قدرتها على توفير بيئة أعمال مناسبة للمشاريع الجديدة من خلال البيانات الموجزة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): ترتيب الاقتصاد الجزائري حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2017

سهولة العملية	ترتيب الاقتصاد 2016	ترتيب الاقتصاد 2017
ممارسة أنشطة الأعمال	163	156
بدء المشروع	145	142
استخراج تراخيص البناء	119	77
تسجيل الملكية	161	162
الحصول على الائتمان	174	173
حماية المستثمرين	174	173
دفع الضرائب	170	155
تنفيذ العقود	100	102
إغلاق المشروع	71	74

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر بالرغم من احتلالها للمرتبة 156 بين 190 بلد في ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2017 أين قفزت سبعة مراكز عن سنة 2016، وهذا راجع للجهود التي تبذلها الدولة والرامية إلى تحسين بيئة الأعمال. ويرجع هذا التحسن الملحوظ إلى اعتماد أربعة إصلاحات لإلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لبدء النشاط التجاري، وتبسيط الحصول على رخصة البناء، وخفض معدل ضريبة الأعمال (وهذا ما يبينه الجدول الموالي). إلا أن هذا الترتيب في أواخر بلدان العينة المدروسة يؤكد ضعف البيئة التنظيمية وتعقيدها لبدء أنشطة أعمال جديدة، وعدم وصولها إلى المستوى المرغوب.

وفي الجدول التالي لتقييم مستوى الأداء التنظيمي والمطلق وتحسنه عبر الوقت خلال الفترة 2010-2017، يمكن تلخيص مقياس المسافة الى الحد الأعلى للأداء [1] وهو مقياس يظهر أفضل أداء

[1] يتراوح مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء لاقتصاد ما بين 0 و100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى. على سبيل المثال، تعني درجة 75 في 2016 أنّ الاقتصاد كان على مسافة 25 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء الذي شيّد من أفضل أداء سجل في جميع الاقتصادات وعبر الزمن. وتشير درجة 80 في 2017 إلى تحسّن الاقتصاد. بهذه الطريقة يتكامل مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء مع الترتيب السنوي على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يقارن الاقتصاديات مع بعضها البعض في نقطة من الزمن.

سجل على كل من المؤشرات في عينة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ويسمح ذلك للمستخدمين بمشاهدة الفجوة بين أداء اقتصاد معين والأداء الأفضل، وتقييم التغير المطلق في البيئة التنظيمية للاقتصاد على مر الزمان.[1]

الجدول رقم (15): ترتيب الاقتصاد الجزائري حسب تقرير سهولة العمليات من 2010 إلى 2017

سهولة العملية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بدء المشروع	73	72.86	73.03	73.24	73.11	74.07	76.08	77.54
استخراج تراخيص البناء	63.69	63.53	63.71	64.01	63.81	64.62	64.56	71.02
تسجيل الملكية	50.62	50.59	50.62	50.64	50.63	43.83	43.83	43.83
الحصول على الائتمان	18.75	18.75	18.75	18.75	18.75	10	10	10
حماية المستثمرين	30	30	30	30	30	33.33	33.33	33.33
دفع الضرائب	41.46	41.46	41.46	41.58	41.63	45.03	46.1	53.99
تنفيذ العقود	52.89	52.89	52.89	52.89	52.89	55.49	55.49	55.49

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017.

وقالت ماري فرانسواز ماري نيلي، مدير مكتب المغرب العربي بالبنك الدولي " المغرب العربي يستجمع قواه لتحسين بيئة الأعمال، وهو ما سيساعد في خلق اقتصاد أكثر انفتاحا وازدهارا في هذه البلدان. وتبين تجربتنا الدولية أن القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي قوة

[1] http://arabic.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier الوقت 10.35 2017/09/29 تاريخ الاطلاع

حقيقية لخلق فرص العمل والاشتمال الاجتماعي. ويعد الترويج لبيئة عمل جيدة في المغرب العربي أمرا حيويا للاستجابة لارتفاع مستوى البطالة، خاصة بين الشباب والنساء في المنطقة [1]."

رابعا: عوائق التموين

يعتبر التموين الوقود المحرك لتحريك عجلة مردودية المؤسسة، وأي اضطراب أو عجز في التموين سواء بالمواد الأولية أو بقطع الغيار أو التموين بالتجهيزات سيؤدي حتما إلى عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها. وإن المتتبع لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجدها تعاني من هذا المشكل خاصة فيما يخص التموين بالمواد المستوردة والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة.[2]

أ. التموين بالمواد الأولية وقطاع الغيار: نظرا لما يعانيه السوق المحلي من النقص في المواد الأولية وقطاع الغيار شهدت الصناعات بمختلف أنواعها تعطيلات وتوقفات عديدة بسبب التقطعات في المخزونات هذا ما أدى بها إلى الاستيراد رغم تكاليفه المرتفعة أو البحث عن شريك ولو كان ذلك مكلفا.

ب. التموين بالتجهيزات: من المعروف أن الجزائر تعرف تبعية مطلقة في السوق الأوروبية في مجال التجهيزات الصناعية بصفة عامة ونظرا لغلاء التجهيزات الجديدة نتيجة ارتفاع أسعار الصرف والتذبذبات على مستوى الأسواق العالمية، فإنه يلجئ المستثمر إلى شراء الآلات القديمة والمستعملة الأقل تكلفة مما يؤدي إلى التأثير سلبا على المنتوج الصناعي كما ونوعا.

خامسا: عوائق العمالة والتكوين

يعد العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج التي يجب أن تحظى بالاهتمام، وتوفير كل الظروف والعوامل لتحسين المؤسسة كما ونوعا، ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة رغم إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان. ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين الاشتغال في المؤسسات الكبيرة بالأخص الحكومية، فضلا عن انعدام الضوابط التي تحد من عملية انتقال العمالة من مشروع لآخر أو من قطاع لآخر.[3]

---

[1] http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/10/26/encouraging-results-for-the-countries-of-the-maghreb تاريخ الاطلاع 2017/09/28 الوقت 23.02

[2] احمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3] سليمة رقيبة، **تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص33.

ولهذا تبقى الفئة العاملة في المؤسسات الصغيرة إلا حديثي التخرج من المعاهد والجامعات وقليلي الخبرة والتدريب واللذين يقبلون العمل مضطرين في المؤسسات الصغيرة على أن يغيروا عملهم أمام أول فرصة متاحة أو إقامة مشاريعهم الخاصة فهم ينظرون إلى العمل في هذه المؤسسات على أنه مؤقت لاكتساب خبرة وتجربة في ميدان ما أو في وظيفة ما.[1]

إلى جانب عدم توفر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات يجعلها تعاني من ضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق فهذه المشروعات ليست لديها القدرة والإمكانيات لاستقطاب المهارات العالية والعناصر المدربة تدريبا جيدا.[2]

حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة والمبرر في ذلك هو حجم صغرها وكذلك لتكييفها مع المتغيرات، ولاسيما تغيرات المحيط التنافسي. وعليه فنادرا ما نجد هذا النوع من المؤسسات يعتمد مخططات تكوين لتنمية معارف مستخدميها والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع تكلفة عملية التكوين.[3]

سادسا: عوائق ضريبية وجمركية

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل يؤدي إلى تعداد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.[4] فبالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء والعراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا أنه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية، مما خلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية، كما يضاف إلى ذلك ارتفاع اشتراكات أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي والتي تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[5]

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني معظمها من مشاكل متعلقة باقتطاع الرسوم الضريبية، بحيث يتميز النظام الجبائي الجزائري بعدم المرونة، مما أدى إلى نمو القطاع غير الرسمي

---

[1] سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2014، ص 198.

[2] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[3] محمد بوقموم، شريف غياط، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[4] سعدان شبايكي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11، 2007، ص 191.

[5] عاشور كتوش، محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص 10ول36.

الذي يتهرب دائما من دفع الرسوم الضريبية التي أدت إلى تفشي ظاهرة التهرب الضريبي، الذي يخسر الخزينة العمومية مبالغ ضخمة.

كما أن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تخلف مشاكل وصعوبات عديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل نشاط هذا القطاع وكذلك لبعده عن التطبيقات والأعراف الدولية التي تتماشى وتكييف القوانين والآليات الجمركية، حيث أن قطاع الجمارك كثيرا ما يتميز بالبيروقراطية وتعدد قنوات الرشوة. [1]

سابعا: عوائق البنية التحتية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مشاكل عديدة تهدد كيانها واستمرارها وتتعلق بالبنية التحتية من تعبيد الطرقات وسكك حديدية ومراكز التبريد، بالإضافة إلى عدم توفر خطوط الهاتف والمياه، إلى جانب الكهرباء والغاز، والتي تؤثر على السير الحسن لنشاط هذه المؤسسات.

ثامنا: عوائق التسويق ونقص المعلومات

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التسويق خاصة في ظل بيئة تتميز بالمنافسة القوية بينها وبين غيرها من المؤسسات الكبرى على المستوى الداخلي، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة على المستوى الخارجي، ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

افتقار هذه المؤسسات للوعي التسويقي، وعدم إلمامها بمبادئ التسويق والتي تؤدي إلى فشلها بغض النظر عن أهمية وجودة السلع والخدمات التي ينتجها.

مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها من المنتجات الوطنية، ويرجع ذلك إلى الحرية شبه المطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية، وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية خاصة في ظل تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية المنافسة على المنتوج الوطني، وتبدو هذه الصعوبة واضحة في مجال المنتجات الغذائية والمشروبات....، وقد أدت هذه المشكلة إلى زيادة المخزون السلعي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.[2]

[1] السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 324

[2] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

نقص الإمكانات المادية التي تنفقها على الترويج وتنشيط المبيعات، مثل الاشتراك في المعارض والإعلان في المجلات والجرائد والتلفزيون، وإقامة اتصالات وثيقة مع الأسواق ومنافذ التوزيع.[1]

إلى جانب الغياب الملحوظ لمكاتب الدراسات والتوجيه الاقتصادي وعدم القدرة على تنظيم مصادر للإعلام وهيكلتها ونقص المعلومات فيما يخص المحيط الخارجي والافتقار إلى استراتيجية وطنية منظمة ومتخصصة في البحث والإعلام الاقتصادي، والتي يجعل منها مؤسسات هشة غير قادرة على الصمود في وجه المنافسة، في ظل بيئة معلوماتية ضعيفة جدا.[2]

فالمعلومة تعتبر مورد استراتيجي للمؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، إذ تعد المادة الخام التي يعتمد عليها متخذ القرار، بحيث كلما كانت المعلومة أكيدة كلما كان القرار أقرب إلى الواقع، أما إذا كانت غير دقيقة أو عشوائية فإن القرارات الناتجة تكون أقل واقعية أو عشوائية. فمهما كان المجال المدروس ومهما كانت طبيعته، فهو يحتاج للمعلومات الجيدة باعتبارها مورد غير ملموس من موارد المؤسسة كما سبق الذكر. فقد أثبت الواقع أن أكبر المؤسسات العالمية قد فقدت حصتها من السوق بسبب عدم استباقها في مجال الحصول على المعلومة، وهذا ما يؤكد ضرورة اعتماد الذكاء الاقتصادي كمدخل لضمان الاستمرار في النشاط والتوسع فيه.[3]

المبحث الثالث: جهود الدولة وسياساتها المبرمجة لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لم تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تجربة وخبرة في مجال التسيير والتنظيم، وهذا ما فرض عليها إعادة تأهيل الطاقات المتوفرة لديها لرفع القدرة التنافسية لمؤسساتها مع نظيراتها في الساحة الدولية، حتى تتمكن من مسايرة التطورات والتحولات الجديدة من خلال استيعاب الخبرات والتجارب والمهارات التكنولوجية الحديثة التي من شأنها أن تساهم في تحسين نوعية الإنتاج المحلي وتحديث أساليب العمل والتسيير، وقد تعددت البرامج التي تبنتها الجزائر منذ بدء عملية التأهيل، وهذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أفضت عالمية التبادلات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، إلى دفع الجزائر للبحث عن طرق وأساليب حديثة وناجعة تمكنها من تحسين مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذات الخبرة

---

[1] محمد فرحي، سلمى صالحي، **المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص638.

[2] أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[3] كمال رزيق، أحمد علاش، **الاعتماد الرسمي للذكاء الاقتصادي في الجزائر**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الأردن، الأردن،2012، ص 292.

القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وارتفاع حدة المنافسة، نتيجة الانتقال إلى نظام عالمي جديد تجلت ملامحه في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي التي بدأت عمليا سنة 1993، أين وقعت الجزائر على هذه الاتفاقية بالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001 بعد 17 جولة من المفاوضات، حيث كان التوقيع الرسمي على الاتفاقية بمدينة فالنسيا الاسبانية يوم 22 أفريل 2002. ومسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

أين أصبح البقاء للمؤسسات الأكثر تنافسية، وتجلى ذلك باستخدام العديد من الإجراءات والبرامج، سعيا منها إلى رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات وتحسين مستوى أداءها. لذلك حظي موضوع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل الاهتمام والرعاية من قبل الدولة الجزائرية.

أولا. مفهوم عملية التأهيل:

يهدف التأهيل الى تحسين الوضع الحالي للمؤسسة من حيث التسيير وجودة المنتجات، وذلك من أجل تحقيق شروط البقاء والصمود في وجه المنافسة، وهو بالتالي عبارة عن برامج تحسينية دائمة، تسعى الى ترقية مستويات القوة، ومعالجة نقاط الضعف والقصور.[2]

وردت عدة تعاريف تتعلق بمفهوم التأهيل، ولكن تتفق جميعها على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسة وترقية فعالية أداءها. ومن بين أهم التعاريف نذكر:

عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات، ثم طورته خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني الإجراءات المتواصلة التي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر.[3]

كما عرفته بأنه: رؤية مزدوجة للصناعة من جهة والمؤسسة من جهة أخرى لتصبح هذه الأخيرة قادرة على المنافسة من حيث السعر والجودة والابتكار ورصد التكنولوجيا ومراقبة تطورها في الأسواق.[4]

---

[1] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] Mustapha Hassen Bey, **Entreprise Algérienne, Mise à niveau et performance économique**, Edition thala, 2006, p 213.

[3] عناني ساسية، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها -دراسة تقييمية -**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2014، ص 232.

[4] Mohamed Lamine Dhaoui, **Guide méthodologique : Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle**, ONUDI, vienne, 2002, p7.

ويرى تعريف آخر بان تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين وترقية فعالية اداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق.[1]

من خلال ما سبق نلاحظ أن مفهوم التأهيل عرف عدة تعاريف تختلف في صياغتها من مفكر إلى آخر ومن كاتب إلى آخر، ولكن تتفق جميعها على أنه تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسات. حيث تهدف عملية التأهيل إلى إجراء تغييرات على مستوى المؤسسة في جميع وظائفها الإنتاجية، المالية، التجارية والبشرية وعلى مستوى المحيط المباشر لها، لتصبح قادرة على إنتاج منتوج يحمل جملة من المواصفات لا تقل عن المواصفات التي ينتج بها في الدول النامية.

ثانيا: أهداف عملية التأهيل

تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي:[2]

أ. ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها.

ب. تحسين تسيير المؤسسات:

تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية (الانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق.

ت. تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم :

تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة إلى تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة من

[1] Abdelhak Lamiri, **La mise à niveau**, Revue des sciences commerciales et de gestion, n 2, Ecole Supérieure de Commerce ،Alger, juillet 2003, p 41

[2] سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة تقييمية لبرنامج ميدا-، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 134.

حيث إمكانياتها او مهامها، بالإضافة إلى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة ومن أهم هذه المؤسسات نجد: مؤسسات التكوين المتخصصة، مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، بورصة المناولة والشراكة.

ث. تحسين تنافسية المؤسسات:

إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى إليها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبالرجوع إلى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها.

ج. توفير مناصب الشغل:

تعاني الجزائر كبقية الدول النامية من مشكل البطالة لذا تحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته ويحقق إمكاناته في النمو.

المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق الى برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20عاملا والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم هذه المؤسسات ومرافقتها لترقية التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية ومصرفية وإدارية وجبائيه واجتماعية. وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج أربع مليارات دينار جزائري، خصص منه مبلغ اثني مليار دينار جزائري لتأهيل المؤسسات، أما المبلغ المتبقي فقد خصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.[1]

هذا البرنامج محفز لتحسين تنافسية المؤسسة وليس برنامج ترقية الاستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير، بالإضافة

[1] سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II**، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2011، ص 144.

إلى تحليل جوانب الضعف في المؤسسة، حيث تلعب الدولة دور الداعم للمؤسسات التي تستجيب لمعايير قبول التأهيل، إلا أن هذا البرنامج لم يعرف تقدما ملحوظا.[1]

أ. شروط الاستفادة من البرنامج:

حددت شروط الاستفادة من هذا البرنامج كما يلي:[2]

- أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات، وحققت في الأعوام الثلاثة الأخيرة نتائج موجبة.
- أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة بالصناعة.
- أن تشغل على الأقل وبصفة دائمة 20عامل.

ب. أهداف البرنامج:

تتجلى الأهداف الأساسية للبرنامج في النقاط التالية: [3]

- عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب مع الظروف الدولية.
- تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة.
- تدعيم قدرات هيئات الدعم.
- تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية.

ت. الهيئات المشرفة على تطبيق البرنامج:

تتمثل الهيئات المشرفة على تنفيذ وسير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر في:[4]

- اللجنة الوطنية للتنافسية ال صناعية CNCI [5]

تم تأسيسها بمرسوم رقم 192-200 المؤرخ في 16 جويلية 2000، وتم تنصيبها بتاريخ 15 سبتمبر 2001، ويترأسها الوزير المكلف بالصناعة.

- المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية DGRI [6]

وهي الهيئة التابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة سابقا التي توجد على مستواها الأمانة التقنية، وهي تشرف على دراسة ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات، هذا قبل إرسالها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية حيث تعتبر الجهة المكلفة بتسيير البرنامج.

---

[1] سليمة أحمد غدير، عائشة سلمى كيحلي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، ص 10.

[2] ساسية عناني، مرجع سبق ذكره، ص 234.

[3] Farida Merzouk, **PME et compétitivité en Algérie**, La revue de l'économie et de management, N° 9, Université Tlemcen, 2009, p.11

[4] منى مسغوني، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[5] CNCI : Le comité national de la compétitivité industrielle

[6] DGRI : La direction générale de la restructuration industrielle.

- صندوق ترقية التنافسية الصناعية FPCI [1]

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 192 من قانون المالية لسنة 2000 لتمويل جزء من عمليات تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات، وهذا في شكل مساعدات مالية.

ثانيا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انبثق هذا البرنامج من القانون التوجيهي لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-2001 المؤرخ في 18 ديسمبر 2001، ويعتبر الأداة التي وضعتها السلطات الجزائرية لتطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وينطلق هذا البرنامج من الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الحالية وامتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير وتوفير المرافق.

هناك مجموعة من التدابير المرافقة ذات الطابع غير المادي وممولة بشكل كلي أو جزئي من طرف السلطات العمومية صاحبة برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم رسميا انطلاق: [2]

- الجزء الأول من البرنامج في 25 فيفري 2007 وانتهى في 2010.

- الجزء الثاني في 2010 وانتهى في 2014 وقد سطر له غلاف مالي قدر بـ 386 مليار دينار جزائري، ويتم التنفيذ من خلال فروع للوكالة في كل من عنابة والجزائر وسطيف ووهران وغرداية لتسهيل عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهدفه هو الوصول إلى 20000 مؤسسة سنويا.

- ويتم انطلاق الجزء الثالث والخاص بعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2014 وينتهي في 2017.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل التي جاء بها البرنامج تخص المؤسسات التي تمتلك إمكانيات معتبرة تساعد على النمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية. أي أن عملية التأهيل لا يتعين أن تمنح لكل أنواع المؤسسات الناشئة وإنما فقط للمؤسسات التي تتوافر لها مقومات النجاح في المستقبل إذا تم مساعداتها وتأهيلها.

أ. شروط الاستفادة من البرنامج:

حددت شروط الاستفادة من هذا البرنامج كما يلي[3]:

- أن تكون مؤسسة جزائرية وتنشط منذ سنتين.

- أن تنتمي إلى قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] FPCI : Le fonds de promotion de la compétitivité industrielle

[2] سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[3] قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17و18 أفريل 2006، ص 1055.

- المؤسسات التي تتميز بوضع مالي متوازن.
- المؤسسات التي لها قدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها
- المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.

ب. أهداف البرنامج:

حددت أهداف البرنامج كما يلي:[1]

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة كفيلة بالتعر ف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة.
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة.
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها.
- ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) ومخططات التسويق.

ت. الهيئات المشرفة على تطبيق البرنامج:[2]

يتم تطبيق برنامج التأهيل بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها:

- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهو الأداة المالية لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي م إنشاؤه في إطار قانون المالية لسنة 2006 وبموجب المادة 71 تم فتح حساب التخصص الخاص رقم: 124-302 على مستوى الخزينة أين خصصت له الحكومة الجزائرية ما قيمته 1مليار دج سنويا لتنفيذه، يتشكل من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممثلي غرف التجارة والصناعة والحرف الفلاحية وأرباب العمل والنقابات ويكون تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الوكالة الوطنية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير هذه المؤسسات.

[1] ساسية عناني، مرجع سبق ذكره، ص 235.
[2] قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 1055.

المطلب الثالث: برامج التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار سياسة ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بتوقيع اتفاقيات مع دول أخرى متقدمة تدخل في نطاق التعاونات الدولية، يتم من خلالها تقديم مساعدات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء بصفة ثنائية أو متعددة الأطراف، نذكر منها:

أولا: برنامج التعاون الجزائري والاتحاد الأوروبي (برنامج ميدا)

هو برنامج يندرج في إطار التعاون الأورو متوسطي، ويمكن تقديمه فيما يلي:

1. برنامج ميدا 1:

أ. تعريف البرنامج:

من خلاله يمنح مساعدات مالية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، وهدفه هو تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتأهيلها وتأهيل محيطها، ومدة برنامج ميدا هي خمسة سنوات، انطلق فعليا سنة 2002، إذ تم تأهيل 553 مؤسسة من مجموع 3800 مؤسسة صناعية خاصة بتكلفة قدرها 17 مليون أورو.

يسير هذا البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الجزائريين والأوروبيين، مقره الجزائر العاصمة، ينشط هذا البرنامج بفريق عمل دائم مكون من 25 خبير منهم 21 خبير جزائري و 04 خبراء أوروبيين وله خمسة فروع في :الجزائر العاصمة، عنابة، غرداية، وهران، سطيف. كما أنه يغطي عدة مجالات تتمثل في: التطوير الاستراتيجي، التسويق، الإدارة والتنظيم، تسيير الموارد البشري، الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير[1].

خصصت له ميزانية قدرت ب 62,9 مليون أورو، منها 57 مليون أورو مساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي و3.4 مليون أورو من طرف السلطات الجزائرية، والباقي 2.5 مليون أورو من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حددت فترة هذا البرنامج من 2000 إلى 2006 ، وقد مدد سنة أخرى إلى غاية 2007 بطلب من وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

ب. أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها بهدف تمكينها من التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق خاصة تلك المؤسسات التي تشغل أكثر من

[1] سليمة غدير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2] Abdelkrim Bougadou, **Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne : ce que vous devez savoir**, ministère de la petite et moyenne et l'artisanat, octobre 2005, p 3.

20عاملا، وتنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية لتمكينها من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة خاصة الأوروبية، وعلى هذا الأساس يرتكز برنامج الدعم على:[1]

- تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من التسيير، الانتاج، التوزيع.
- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تطويرها.
- العمل على تحسين ودعم المحيط المؤسساتي.
- تكوين الموارد البشرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى كفاءتهم.
- تسهيل الحصول على المعلومات بكل أشكالها وخاصة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال التكوين والاستشارة والمعلومات... الخ من أجل تحقيق أفضل اندماج لها في اقتصاد السوق.[2]

ت. شروط الاستفادة من البرنامج:

يكون التأهيل على شكل تقديم خبرات تسييريه وتقنية وتجارية ومالية، بالإضافة إلى المساعدة التقنية الوطنية وكذا الدولية ذات المستوى العالي، والقيام بتكوينات للمؤسسة وملتقيات بين المؤسسات؛ كما يمكن أن يكون في شكل تقديم معلومات حول المنتجات والتكنولوجيا والموردين والأسواق، أو مساعدات للبحث عن شركاء، أول مستفيد من هذا البرنامج هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة التابعة للقطاعات التالية:

- الغذائية والفلاحية والصناعات الغذائية والصيدلة ومواد البناء والسلع المصنعة.
- كما يخص البرنامج أيضا هيئات الدعم المتمثلة في مراكز التكوين للخواص، المراكز التقنية، غرف التجارة والصناعة وجمعيات أرباب العمل وممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية، بالإضافة إلى جميع الهيئات المشاركة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الهيئات المالية المتخصصة كالبنوك والمشرفين الخواص الذين يستخدمون أدوات جديدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يجب أن تستوفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشروط التالية:[3]

- لديها نشاط لمدة 3 سنوات على الأقل.
- تشغل على الأقل 20 عاملا دائما.

---

[1] عبد الغني دادن، هشام غربي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من المرافقة الدولية إلى المرافقة الوطنية**، ملتقى دولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، ص 7.

[2] Mustapha Benbada, **La mise à niveau des PME/PMI**, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, novembre 2006, p 8.

[3] نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص 1056.

- أن تكون منظمة في صندوق الضمان الاجتماعي (خلال 3 سنوات الأخيرة).
- يجب أن يكون على الأقل 60 % من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.
- أن يكون مسجلا على المستوى الجبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
- الالتزام بدفع 20 % من التكلفة الكلية المخصصة لبرنامج التأهيل.
- 80 % يمول من طرف الاتحاد الأوروبي.

ث. مسار عملية تأهيل برنامج ميدا:

تتم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن برنامج" ميدا "بعد استيفائها للشروط السابقة والتأكد من رغبتها في تبني هذا البرنامج، حيث تخضع المؤسسة إلى عملية تشخيص أولي مجاني من قبل خبراء من برنامج" ميدا "يتم من خلالها التعرف على المؤسسة ورئيسها عن قرب بالإضافة الى تحديد المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، بعد ذلك يقوم الخبراء بتشخيص معمق بالموازاة مع بدء تنفيذ برنامج تأهيل أولي من أجل إقناع أصحاب القرار في المؤسسة بأهمية برنامج التأهيل، وتبلغ مساهمة المؤسسة في عملية التشخيص 20 % والباقي يتحمله الاتحاد الأوروبي والسلطات الجزائرية [1].

وبعد تحديد نقاط القوة أو الضعف ومعرفة الأسباب الحقيقية للمشكل الذي تعاني منه المؤسسة، يتم تحديد النشاط التأهيلي المناسب من قبل خبراء مختصين سواء في التسويق أو الإنتاج، التسيير، التمويل...، وهذا عبر ملف مدروس ومحدد بدقة للتكاليف والمهام اللازمة للعملية، وتنطلق عملية التأهيل بتقديم دورات تدريبية لرئيس المؤسسة وفريق عمله كما يمكن أن تكون هذه الدورات فردية أو جماعية.[2]

ج. النشاطات التي يغطيها البرنامج:

تتمثل النشاطات التي يغطيها هذا البرنامج في:[3]

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل الممارسات وأساليب التسيير الحديثة، وتقديم الدعم التقني، ودعم إرساء أنظمة الإبداع واليقظة التكنولوجية.

- الدعم المؤسساتي من خلال دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذا هيئات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم الجودة من خلال توحيد المقاييس وإصدار الشهادات وتوعية مسيري هذه المؤسسات بمتطلبات

[1] سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 187.
[2] سليمة غدير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 137.
[3] سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 147.

ح. العراقيل التي تعرض لها البرنامج:

تعرض البرنامج إلى جملة من العراقيل تمثلت في:[1]

- **التأخر في الانطلاق:**

لقد أمضت الجزائر ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية مع المفوضية الأوروبية على البرنامج في شهر جويلية من سنة 1998، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر سبتمبر من سنة 2000، حيث كان على اتصال بـ 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية خاصة جزائرية، وكلهم انسحبوا ولم يبقى سوى 9 منهم فقط وهذا إلى غاية جويلية 2002. بالإضافة إلى ذلك تعاقب إدارتين لتسيير البرنامج خلال هذه المدة إلى أن أتت الإدارة الثالثة، حيث أعادت تقييم البرنامج، ووصلت إلى أن هذا الهدف (3 % من مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة) لا يمكن الوصول إليه، وحددت هدف 400 مؤسسة فقط، ويندرج ضمنه هدفا سنويا وهو الوصول إلى ما بين، 80 – 120 وإلا فإن هذا البرنامج يعتبر فاشل غير قابل. وفي شهر مارس 2003 استطاعوا الوصول إلى 80 مؤسسة، وهذا كان حافزا لانطلاق البرنامج مجددا في تنفيذ نشاطاته بشكل حسن، وأخيرا وصلوا إلى نحو 435 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في أفريل 2007، كما أن تأخر دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ (سبتمبر 2005) كان له الأثر السلبي على البرنامج.

- **عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات:**

إن المعنى الحقيقي لمفهوم التأهيل غير واضح لدى رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية، بالإضافة إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل بسبب عدم وجود أدوات إعلامية تحسيسية فعالة ومكثفة (انترنت، تلفزيون، راديو، أيام إعلامية تحسيسية، لوحات اشهارية...)، حيث أن أغلب المؤسسات لا يدركون بالتفصيل التحولات الجديدة التي يشهدها الاقتصاد الوطني

- **عدم أداء الهيئات الممثلة والداعمة للدور المنتظر منها:**

تعتبر إجراءات التأهيل غير كافية لوحدها لتنمية وتطوير تنافسية القطاع الصناعي الخاص، وانما يجب وجود محيط اقتصادي وسياسي واجتماعي مساعد ومشجع على ذلك، ومن بينها الهيئات الممثلة وكذا الداعمة والتي لا تلعب الدور المنتظر منها بشكل فعال، وهذا بتعريف وتحسيس مؤسساتنا بما يحيط بها من تحولات اقتصادية جديدة والذي يؤدي إلى زيادة اقتناعها بفائدة وأهمية عملية التأهيل.

2. برنامج ميدا 2:

عند نهاية برنامج "ميدا 1 " تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي " ميدا 2 " وهو برنامج مكمل للأول هدفه تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية، والذي تضمن تقديم الدعم المباشر

[1] سليمة غدير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 137.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها و مرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة على مستوى تلك المؤسسات وتحسين الظروف الملائمة لخلق مراكز تقنية في فروع النشاطات الاقتصادية، وكذا المساهمة بصفة إضافية في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني[1]، وعليه فإن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، هو برنامج تأهيلي يساعد هذه المؤسسات على تعزيز قدرتها وتحسين أدائها وتوسيع حصتها في السوق المحلية والدولية، للاستفادة من العروض الممنوحة عبر الاتفاقيات الدولية وانفتاح السوق العالمية، ويلعب فيه الاتحاد الأوروبي دورا مركزيا باعتباره الممول الأساسي. وقدر المبلغ المخصص له بـ 44 مليون أورو، إذ تساهم المفوضية الأوروبية ب 40 مليون أورو، أما 04 ملايين أورو فتمثل حصة مساهمة الجزائر، بحيث تساهم الدولة بـ 03 ملاين أورو والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 01 مليون أورو، وتم تحديد مدة البرنامج من ماي 2009 إلى 2014.[2]

أ. أهداف البرنامج:

يهدف برنامج" ميدا 2 إلى: [3]

- إدراج وتطوير التكنولوجيات الجديدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديثها عبر التحكم في البرمجيات المثبتة وملائمة كل أشكال تسيير الإعلام الآلي.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإعلام الآلي والتجهيزات وبرامج التدريب وخدمات ما بعد البيع؛

التكوين من أجل وضع أجهزة الكمبيوتر وإدارة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تكوين التقنيين المتخصصين في الإعلام الآلي وتكنولوجيا المعلومات ودعمهم.

ب. شروط الاستفادة من البرنامج:

تلتزم المؤسسة للاستفادة من البرنامج بتوفير عدد من الشروط أهمها:[4]

- أن يكون لها من النشاط سنتين على الأقل.

- أن توظف على الأقل 20عامل من بينهم 03 إطارات على الأقل.

- أن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 100 مليون دينار(بالنسبة للمؤسسات الصناعية) ؛

- أن توظف على الأقل 05عمال، وأن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 20 مليون دينار) بالنسبة لمؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة)

[1] حدة رايس، فطيمة الزهرة نوى، **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة**، ملتقى دولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18و 19 أفريل 2012، ص 12.

[2] ساسية عناني، مرجع سبق ذكره، ص 237.

[3] سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 188

[4] ساسية عناني، مرجع سبق ذكره، ص 238.

ت. دوافع البرنامج:

تعود الأسباب الرئيسية لتصميم هذا البرنامج إلى نقص استعمال المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تعبر عن مجموعة من الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذا استقبالها أو توصيلها عبر أجهزة الاتصال من والى أي مكان في العالم .وتتلخص أسباب تبني البرنامج في النقاط التالية:

- ضعف اتصال المؤسسات بالأنترنت.
- ضعف استعمال المؤسسات لأجهزة الكمبيوتر ولأجهزة الاتصال والتكنولوجيا، أو عدم استعمالها
- عدم توظيف المؤسسات لمختصين في الإعلام الآلي والاتصال.

ث. نشاطات البرنامج:

تتمثل النشاطات التي يغطيها هذا البرنامج في:[1]

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل الممارسات وأساليب التسيير الحديثة، وتقديم الدعم التقني، ودعم إرساء أنظمة الإبداع واليقظة التكنولوجية.
- الدعم المؤسساتي من خلال دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذا هيئات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الجودة من خلال توحيد المقاييس وإصدار الشهادات وتوعية مسيري هذه المؤسسات بمتطلبات الجودة، ودعم هيئات تقييم المطابقة.

ثانيا. التعاون التقني الجزائري – الألماني GTZ

تم صياغة البرنامج الجزائري الألماني للتنمية الاقتصادية المستدامة بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لأقل من 20 موظفا، حيث يشخص البرنامج بطريقة شاملة المشاكل التي تحول دون تنمية القدرة على تنظيم المؤسسات في الجزائر ؛ وهذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية في مرحلتها الثانية التي امتدت من سنة 2000 إلى سنة 2003 ، وفي المرحلة الثالثة يهتم البرنامج بتكوين مستثمرين و امتدت هذه المرحلة من سنة 2003 إلى سنة 2006 ، وكمرحلة رابعة من سنة 2005 إلى سنة 2007 وخصت تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

[1] سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 148.
[2] سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

أ. أهداف البرنامج:

تتمثل الأهداف الأساسية لهذا البرنامج في:[1]

– الهدف العام للمشروع يتمثل في محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة من اجل الاستغلال الجيد لإمكانياتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل ومن اجل التقليل من المنتجات المستوردة ومحاولة نفوذها إلى السوق الأجنبي أو التصدير.

– خلق إطار تكويني مؤهل من أجل الاستشارة والتكوين في مجال إدارة الأعمال والتسيير عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

– تحسين الطلب من خلال حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للحصول على خدمات مراكز الدعم.

ب. المؤسسات المستهدفة:

كما تتمثل المؤسسات المستهدفة من هذا البرنامج في:[2]

- المؤسسات الصناعية المتوسطة والتي تتكون من 50 إلى 250 عامل التي يتركز نشاطها في الفروع التالية: فروع صناعة الحديد والصلب والميكانيك، الصناعات الفلاحية ـ الغذائية، الصناعات الكيميائية والصيدلانية.
- المؤسسات المصغرة والصغيرة التي توظف من (01 – 10عامل) الشباب المؤسسون الجدد للمؤسسات والمستفيدين من إجراء الدعم الخاصة بوكالتي L'ANSEJ،L'ANDI .

ت. نشاطات البرنامج:

تتمثل نشاطات هذا البرنامج في:[3]

- تكوين مستشارين ذوي كفاءة عالية في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائهم وتوجهاتهم ومتابعة مهامهم.
- التكوين عن طريق تحسين التقنيات البيداغوجية للمكونين المكلفين بإقامة الملتقيات والمحاضرات لمسيري المؤسسات.
- الدعم التنظيمي والتأسيسي وذلك عن طريق تحسين قدرات المسيرين فيما يخص :طرق تخطيط التسيير ودور المشروع وتقنيات الاتصال وتسيير وفرز التوصيات ودعم وظائف التسويق.
- تطوير الهياكل الوسطية وذلك عن طريق دعم الهياكل والمبادرات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا جمعيات المستشارين المكونين.

[1] عبد الغني دادن، هشام غربي، مرجع سبق ذكره، ص 10.
[2] محمد الصالح زويته، مرجع سبق ذكره، ص 228.
[3] نفس المرجع، ص 229.

ثانيا: التعاون الثنائي

على الصعيد الميداني تم وضع عدة برامج للتعاون الثنائي مع الشركاء الأجانب من أجل تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التكوين، المعلومات، الاستشارة.....على ضوء الخبرة والمهارات والمساعدات التقنية والكيفية ألتي يمكن أن تساهم بها هذه الدول في تفعيل دور هذا القطاع وترقيته، نذكر من بينها:

1. التعاون الجزائري- الكندي:

تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي بتكلفة إجمالية تقدر بـ 7.4مليون دولار لمدة سنتين. ومن بين أهدافه[1]:

- رفع القدرة التنافسية وتحسين التعاون المتبادل بين القطاعين الخاصين الجزائري والكندي.
- تنمية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسهيل عملية الحصول على المهارة والخبرة الكندية من أجل تحسين إنتاجية هذه المؤسسات.
- تشجيع عملية تخفيف العراقيل التي تعترض عملية توسيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. التعاون الجزائري- الإسباني:

قد تم أيضا إبرام اتفاق مع الطرف الإسباني لتكوين تقنيين وإطارات مسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الجلود وهذا قصد تمكينهم من اكتساب تقنيات الإنتاج والتسيير الجديدة والمعمول بها في هذا البلد[2].

3. التعاون الجزائري – الايطالي:

حيث تم توقيع اتفاق بين وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية الجزائري والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في 18 أفريل 2002، من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليين، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من ايطاليا وتبادل المعلومات الخاصة بالقطاع. [3]

[1] بوشرف جيلالي، فوزية بوخبزة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد 06، 2014، ص 187.
[2] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 303
[3] سليمة أحمد غدير، عائشة سلمى كيحلي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

4. التعاون الجزائري- الجنوبي الإفريقي[1]:

في إطار اللجنة المختلطة الجزائرية الجنوب الإفريقية الأولى تم تسجيل أعمال لتأهيل التقني وتسييري تخص فروع الرخام والصناعة المنجمية وكذا إنجاز دراسة من أجل وضع نظام إعلامي اقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع هذا الشريك. وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يخص الجانب المالي لترقية وتطوير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تسجيل خط قرض خاص لهذا القطاع خلال اتفاق اللجنة المختلطة الأولى مع الجانب الجنوب إفريقي.[2]

5. التعاون الجزائري النمساوي:

تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك النمساوي في إطار قرض بـ 30 مليون أورو بعد مفاوضات دامت سنة حسب تصريح مدير العلاقات الخارجية للبنك الجزائري وهذا القرض يوضع تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.[3]

6. التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:

تأسس هذا البنك في 16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وبدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975. هدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، وتشجيع استخدام التكنولوجيا. وفي إطار التعاون مع هذا البنك تم منح المساعدات المالية وفقا للشريعة الإسلامية بهدف ترقية قطا ع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية من خلال تقوية وتعزيز قدرات هذه المؤسسات، إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[4]

وقد أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبهما مبلغ 9,9 ملايين دولار للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر، حيث تنص إحدى الاتفاقيتين على تقديم قرض بقيمة 5,1 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للمساهمة في دراسة وتنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية وذلك بهدف دعم وتعزيز قدرات الوزارة في انجاز دراسات الجدوى، وتطوير طاقات هذه المؤسسات والنهوض بالاستثمارات الخاصة. وسيتم

[1] بختة حداد، مرجع سبق ذكره، ص 210
[2] محمد الصالح زويته، مرجع سبق، ص 231.
[3] يوسف حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 100.
[4] نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص 1056.

تسديد القرضين من قبل الحكومة الجزائرية للبنك الإسلامي في خلال 20 عاما مع خمس سنوات فترة سماح.[1]

7. التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو):

تأسست منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 1967 بفيينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، إذ يتمثل هدفها الأساسي في لمشاركة في أنشطة البرمجة، والتعاون التقني وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية والتجارية وترويج التكنولوجيا وتنمية التجارة والخدمات وتطوير الزراعة والتنمية المستدامة، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير والانفتاح الاقتصادي.[2] بدأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية العمل في الجزائر سنة 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وصناعات صغيرة ومتوسطة. [3]

المطلب الرابع: نتائج برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

انتهجت الجزائر برامج تأهيل متتالية تختلف من برنامج إلى آخر، ومن صناعة إلى أخرى. تهدف كلها إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين أدائها التنافسي لتمكينها من مواجهة المنافسة الحادة، ورغم المبالغ المالية الضخمة المسخرة لإنجاحها، إلا أن الواقع أثبت فشلها.

أولا. نتائج برنامج التأهيل الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما أشرنا سالفا بدأ برنامج التأهيل الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة رسمية ابتداء من سنة 2002، حيث شرعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سحب الوثائق الضرورية من الوزارة، لتليها دراسة الملفات عن طريق اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، ولكن بنسق بطيء يعود لعدة أسباب.

منذ انطلاق برنامج التأهيل الصناعي إلى غاية 2008، سجلت 343 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أعربوا عن رغبتهم في الانضمام إلى برنامج التأهيل، وقد تم قبول 310 طلبا، في حين تم رفض 117 طلبا نتيجة عدم استيفائه للشروط المفروضة. تتوزع الملفات المقبولة على 08 فروع للنشاط، تحتل الصناعات الغذائية المرتبة الأولى.[4]

[1] سليمة غدير أحمد، عائشة سلمى كيحلي، مرجع سبق ذكره، ص 13.
[2] سليمة أحمد غدير، عائشة سلمى كيحلي، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[3] منى مسغوني، مرجع سبق ذكره، ص 131.
[4] Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, **Rapport d'évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles**, juillet 2008, p 2.

ثانيا. نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007- 2010)

منذ بداية البرنامج سنة 2007 وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج، تم قبول 351 مؤسسة منها.[1]

نلاحظ أن النتائج المسجلة تعبر عن ضعف البرنامج في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطات، حيث يلاحظ أن 351 مؤسسة فقط باشرت عملية التأهيل وهو رقم ضئيل راجع إلى رفض ملفات فئة معتبرة من المؤسسات لعدم استيفائها الشروط اللازمة، أو لتخلي المؤسسات عن البرنامج في مراحله الأولى نتيجة عدم تحقيق أية قيمة مضافة بعد القيام بأول عملية، وهذا ما أدى بالحكومة إلى تطبيق قرارات جديدة لإعادة بعث البرنامج تضمنت وضع برنامج تكميلي لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2010- 2014.[2]

من خلال ما سبق يمكن القول أن نتائج هذا البرامج تبقى دون المستوى المطلوب، وهذا نظرا للعدد الضئيل للمؤسسات المقبولة ضمن البرنامج، وذلك نظرا لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون تحقيق الأهداف المنتظرة كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج كأن تكون قادرة على النمو والاستمرار وأن تكون لها نتائج موجبة غير أن المؤسسات العاجزة تكون أكثر حاجة إلى هذه العملية، إضافة إلى صعوبة وتعقد إجراءات الحصول على تمويل مخططات التأهيل من طرف البنوك.[3]

ثالثا. نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010- 2014)

كانت نتائج برنامج التأهيل كالتالي:[4]

- قدرت ميزانية برنامج التأهيل لسنة 2013 بـ 132978950 دينار جزائري، تم استهلاك 90 % من هذه الميزانية عند نهاية 2013،
- كما قدرت ميزانية برنامج التأهيل لسنة 2014 بـ 136120200 دينار جزائري، تم استهلاك 60 % من هذه الميزانية حتى 2014/10/15،
- حتى 2014/10/15 تم قبول 2081 ملف في برنامج التأهيل،

أما بالنسبة للبرنامج الوطني الجديد لتأهيل قرابة 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومحيطها الذي تبنته الجزائر، وتشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سعيا إلى تنمية وتحديث هذا القطاع، باعتباره قطاع يؤدي دور المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني على غرار ما يحدث

[1] سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 146.
[2] ساسية عنائي، مرجع سبق ذكره، ص 240.
[3] نفس المرجع.
[4] سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

في الدول الناشئة والمتطورة، فقد لقي هذا البرنامج دعما كبيرا من طرف السلطات لكونه يعد من أهم آليات الاستراتيجية الوطنية لتطوير وبناء اقتصاد قوي ومتنوع خارج المحروقات.

لكن بالرغم من الإمكانيات المالية والبشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه وتحقيق الأهداف المسطرة، بغطاء مالي يقدر بـحوالي 386 مليار دينار، يمتد تنفيذه على مدى 05 سنوات ابتداء من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في 11 جويلية 2010، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة بـ 19287000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فانه لم يحقق النتائج المرجوة.

رابعا. نتائج برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميدا1)

حقق برنامج ميدا1 لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بدايته سنة 2002 وإلى غاية 31 ديسمبر 2007عددا من النتائج، وذلك على صعيد مختلف المحاور المستهدفة كما يلي:[1]

- فيما يخص الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم تقدم 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، وتم الدخول الفعلي لـ 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65% من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، مع تخلي 179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي بنسبة 26%من إجمالي المؤسسات المنخرطة، أما 61 مؤسسة الباقية التي تشكل 9% فقد قامت عملية التشخيص بصفة نهائية واقتصرت على هذه المرحلة ثم انسحبت من البرنامج. وبلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات المقبولة، 1373عملية(477 عملية تشخيص، و896 عملية تأهيل مست وظائف مختلفة منها: الإنتاج، الإدارة، التسويق، المالية...).

- فيما يخص دعم الهيئات المالية: تم القيام بـ 171 عملية لصالح خمسة هيئات مالية متخصصة، 27 عملية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تطوير أنظمة المحاسبة والمالية، و144عملية من اجل تسهيل وصول المؤسسات إلى مصادر التمويل.

- فيما يخص الهيئات الداعمة :تم القيام بـ 187عملية أجريت من اجل دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استفادت منها وزارات وهيئات حكومية وهيئات دعم أخرى مثل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وغرفة الصناعة والتجارة الجزائرية.

من خلال النتائج يتضح ضعف درجة تجاوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البرنامج حيث نجد أن 35% من المؤسسات انسحبت من البرنامج ولم تكمل جميع مراحل عملية التأهيل، وعلى العموم يمكن

[1] ساسية عناني، مرجع سبق ذكره، ص 241.

القول إن برنامج ميدا 1 قد حقق نتائج حسنة تميزت بتحقيق 1373عملية لفائدة 445 مؤسسة خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2007.

خامسا. نتائج برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ميدا 2):

ما يميز هذا البرنامج مقارنة بغيره من البرامج السابقة، وما يلاحظ عليه هو أنه يركز على الدعم التقني والاستثمارات اللامادية أكثر من تركيزه على الدعم المادي والمالي، كما أنه بخلاف البرامج السابقة والتي تتوجه إليها المؤسسات بطلبات الانضمام، فإن هذا البرنامج قد تم فيه تحديد عينة من المؤسسات المترسخة والقادرة على الاستفادة بشكل دائم من الدعم المقدم منه والمقدرة بـ 200 مؤسسة حتى يمكن ملاحظة نتائجه بوضوح، هذا كمرحلة أولى ليتم تعميمه على مؤسسات أخرى في مرحلة لاحقة، كما يستند هذا البرنامج على مقاربة شاملة ومفصلة لاحتياجات المؤسسات ودعمها على مواكبة التطورات في شتى المجالات، وتمكينها من التحكم باستعمال تكنولوجيا المعلومات.[1]

[1] سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 146.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وأهم الإجراءات المتخذة لدعمه وترقيته، حيث شهد هذا القطاع تطورا في ميكانزماته من خلال إصدار القوانين والمراسيم المنظمة له، من أجل التكفل به إدراكا منها بأهميته البالغة في النهوض باقتصادها على غرار الدول المتقدمة. غير أن جملة الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية لم توجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر إلا في سنوات التسعينات، من خلال سن جملة القوانين المتعلقة بها بوجه خاص. حيث تزامن ذلك مع الانتقال من النظام الاشتراكي لاقتصاد السوق، والتي برز فيها إعطاء الأولوية والأهمية للمشاريع الخاصة وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع السوق الوطنية وتنشيطها وتحقيق الانتعاش الاقتصادي الوطني.

وفي إطار ذلك حددت الدولة الجزائرية تعريف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق واستراتيجياتها التنموية وطبيعة بيئتها الاقتصادية الوطنية. كما سخرت مجموعة من الهيئات والبرامج لدعمها ومساندتها، تعددت من وزارة خاصة بها إلى وكالات تتكفل بترقيتها ودعمها وتطويرها إلى جانب التعاونات الدولية المبرمة. كما أنشئت المشاتل وحاضنات الأعمال التي تهدف لتقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على ضمان ديمومة نشاطها بتقديم المساعدات اللازمة.

لكن بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في إطار ترقية وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الجديدة، إلا أن هذا الأخير لازال يواجه مجموعة من المشاكل والعوائق حالت دون تحقيق أهدافه.

ومن أجل تذليل هذه العوائق خصصت الدولة الجزائرية مجموعة من البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أين قامت الدولة بتنفيذ برامج تأهيل جد محفزة بالنظر للمبالغ المالية المخصصة لهذه البرامج، غير أن النتائج المتحصل عليها تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي إذا ما قورنت بالأهداف المسطرة.

الفصل الثالث:

تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك نتيجة الخصائص والإمكانيات التي تتمتع بها مما يؤهلها للقيام بدور كبير وبارز في بناء الاقتصاد. لذلك خصصنا هذا المبحث لدراسة مساهمتها في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2016، من خلال عرض تطورها ومساهمتها في التنمية الإقليمية، ومساهمتها في التشغيل، إلى جانب دراسة دورها في ترقية الاستثمار ومساهمتها في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام، وترقية الصادرات.

المطلب الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني، تطور كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة حسب فروع النشاط، الى جانب مساهمتها في التشغيل.

أولا. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2016

ضمن السياسة الاقتصادية الوطنية الجديدة عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما متميزا باعتبارها قطبا محركا وحيويا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ وتحقيق الأولويات والأهداف، وينعكس ذلك من خلال تزايد عددها كما هو ممثل في الجدول التالي:

الجدول رقم(16): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني

السنة	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة	المجموع
2010	557	618.515	619.072
2011	572	658.737	659.309
2012	557	711.275	711.832
2013	557	777.259	777.816
2014	542	851.511	852.053
2015	532	934.037	934.569
2016	390	1.022.231	1.022.621

Source: Bulletins d'information statistique de la petite et moyenne entreprise N°18 (2010), 20 (2011), 22 (2012), 24 (2013), 26 (2014) ,28(2015), 30 (2016).

نسجل من خلال الإحصائيات المذكورة في الجدول أعلاه ارتفاع سنوي مستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من اختلاف نسبة التطور من سنة إلى أخرى، حيث قدر عددها سنة 2010 بـ 619.072 مؤسسة منها 618.515 خاصة و557 عامة، ليقدر في سنة 2016 بـ 1.022.621 مؤسسة منها 1.022.231 خاصة و390 مؤسسة عامة، بزيادة إجمالية بلغت 403.549 مؤسسة. ولكن عند تحليل هذا الارتفاع نلاحظ أن المؤسسات الخاصة تمثل حصة الأسد من مجموع هذه المؤسسات نتيجة التوسع في إنشائها والدعم المقدم لها من قبل السلطات العمومية لتشجيع القطاع الخاص والمبادرة الحرة والفردية، يقابله النسب الضئيلة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والتي عرفت انخفاضا مستمرا في تطورها، وهذا ناتج عن تغيير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام وخوصصة المؤسسات العمومية وهذا ما يفسر الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بهذا القطاع من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، والإصلاحات المنتهجة ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادي. وهذا ما يظهره الجدول الموالي الذي يمثل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب فروع النشاط.

الجدول رقم (17): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب فروع النشاط

السنة	الفلاحة والصيد البحري	الطاقة والمناجم	البناء والأشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	المجموع
2010	114	12	43	179	209	557
2011	183	12	41	169	167	572
2012	184	11	40	171	151	557
2013	181	10	52	158	156	557
2014	182	9	50	151	150	542
2015	180	8	38	161	145	532
2016	181	3	28	97	81	390

Source: Bulletins d'information statistique de la petite et moyenne entreprise N°18 (2010), 20 (2011), 22 (2012), 24 (2013), 26 (2014) ,28(2015), 30 (2016).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة سنة 2010 بلغ 557 مؤسسة بينما أصبح عددها 390 مؤسسة في 2016، وهذا راجع لتشجيع ودعم المشاريع الخاصة، وتقديم التسهيلات والقروض الداعمة لها. كما نلاحظ اختلاف في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة على فروع القطاعات بنسب متفاوتة حيث تتخصص في مجالات الفلاحة والصيد البحري والتي زاد عددها بـ 67 مؤسسة، بينما تناقص عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجالات

الطاقة والمناجم، والبناء والأشغال العمومية، والصناعات التحويلية والخدمات، وذلك راجع للمشاكل التي واجهت هذا النوع من المؤسسات العمومية خاصة فيما تعلق بانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية والمردودية الاقتصادية لهذه المؤسسات بسبب صعوبة التحكم في التكنولوجيا والمنافسة، ونقص السيولة الكافية لإتمام إنجاز مشروعات القطاع العام، وكذلك سوء التسيير الإداري ومركزية القرارات الاقتصادية، والتي حالت دون استمرار نشاط هذه المؤسسات والتي أوجبت على السلطات العمومية إعادة النظر في السياسة الاقتصادية وتكييفها مع متطلبات الاقتصاد الداخلي والعالمي. من خلال توقيف الدعم والتمويل للمشاريع الضخمة والصناعات الثقيلة وتوجيهه للمشاريع والقطاعات الاقتصادية المهمشة والتي يمكنها تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة قطاعات الزراعة والصناعات الخفيفة والبناء والأشغال العمومية ذات الطابع الخاص والتي يمكنها النهوض بالاقتصاد الوطني ويظهر ذلك جليا من خلال الجدول التالي الذي يعكس الدعم المقدم للمشاريع الخاصة، وتنامي عددها ودورها في تحقيق تنمية شاملة كما يلي:

الجدول رقم (18): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط

السنة	الفلاحة والصيد البحري	المحروقات، الطاقة والمناجم	البناء والأشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	المجموع
2010	3.806	1.870	129.762	61.228	172.653	369.319
2011	4.006	1.956	135.752	63.890	186.157	391.761
2012	4.277	2.052	142.222	67.517	204.049	420.117
2013	4.616	2.259	15.0910	73.037	228.522	459.414
2014	5.038	2.439	159.775	78.108	251.629	496.989
2015	5.625	2.639	168.557	83.701	277.379	537.901
2016	6.130	2.767	174.848	89.597	302.564	575.906

Source: Bulletins d'information statistique de la petite et moyenne entreprise N°18 (2010), 20 (2011), 22 (2012), 24 (2013), 26 (2014) ,28(2015), 30 (2016).

انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه سجلنا تنامي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في شتى المجالات دون استثناء، وذلك راجع للدعم المقدم لها كما سبق الإشارة، وكذلك بسبب حرص السلطات العمومية على بناء اقتصاد وطني مستقل ومتكامل، من خلال استغلال كافة الطاقات والقدرات الوطنية المتاحة، بما فيها استغلال إمكانيات القطاع الخاص في التطوير خاصة النشاطات الاقتصادية

كالصناعات، مواد البناء والأشغال العمومية...الخ، بهدف ضمان تلبية الاحتياجات الضرورية لعملية الإنتاج ومتطلبات السوق الداخلية.

أما بالنسبة لتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها والمتمثلة في المؤسسات الصغيرة جدا (المصغرة)، المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة. فيوضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها لسنة 2016

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات
مؤسسة صغيرة جدا (أقل من 09 عمال)	999.170
مؤسسة صغيرة (بين 10 و49 عامل)	26.281
مؤسسة متوسطة (بين 50 و250 عامل)	3.170
المجموع	1.022.621

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N° 30,2016, p 9.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة جدا (المصغرة) والتي تشغل أقل من 10 عمال تمثل 97,70 % من المجموع الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 % بينما تشكل المؤسسات الصغيرة التي تشغل بين 10 و49 عاملا نسبة 02,56 %، والمؤسسات المتوسطة التي تضم من 50 إلى 250 عاملا تمثل 0,30 % من المجموع الإجمالي.

مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

من خلال الجداول السابقة نستنتج ما يلي:

- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يعود إلى تشجيع الدولة على إنشاء هذه المؤسسات، من خلال التسهيلات والآليات التي تم استحداثها بغرض الاستثمار في هذا المجال وفتحه أمام المستثمرين بغية تطويره. وذلك من خلال تنصيب العديد من الآليات والهيئات، بالإضافة إلى مراكز التسهيل والحاضنات، وبرامج إعادة التأهيل التي تمنح القروض وتسهيلات الدفع من جهة، ومن جهة أخرى ضمان المرافقة الفنية لمختلف المشاريع الصغيرة.

- تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية يعود إلى سياسات إعادة الهيكلة التي اعتمدتها الدولة، وهذا ما أثر على عددها، بينما تم الاحتفاظ بعدد محدود فقط من هذا النوع في القطاع العام الذي يعتمد بصفة أهم على المؤسسات الكبيرة. لكن غالبا تم الاعتماد على القطاع الخاص أكثر فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تمثل المؤسسات المصغرة النسبة الكبيرة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تهدف جلها إلى ضمان وجودها وليس تحقيق النمو والتوسع. وهي خاصية لا تنفرد بها الجزائر فقط وإنما تتواجد في الكثير من الدول كانت متقدمة أم نامية. ويعود هذا إلى بساطة وسهولة إجراءاتها مقارنة بباقي الأنواع.

- تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خمسة قطاعات أساسية تتمثل في الفلاحة والصيد البحري، الطاقة والمناجم، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الخدمات.

- تنشط جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في قطاع الخدمات نتيجة سهولة تأسيس هذا النوع من النشاطات من جهة، والرغبة في الربح السريع الذي يمكن أن يحققه قطاع الخدمات وخصوصا التجارة من جهة أخرى، إلى جانب انخفاض الإمكانيات التي يستلزمها حيث تكون عادة في المتناول ويمكن توفيرها فهي لا تتطلب إمكانات ضخمة.

- ضعف نسبة مساهمة قطاع الطاقة والمناجم من المجموع الإجمالي لعدد المؤسسات يعود إلى عدم التوجه الكبير إلى الاستثمار في هذا القطاع كونه يتطلب وسائل وإمكانيات كبيرة، يصعب على المؤسسات الصغيرة وحتى المتوسطة توفيرها.

- أما بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري فهو يحتاج إلى مجهود كبير مما يجعل الخواص يبتعدون عنه، إذ يقتصر غالبا على العائلات التي تمتلك أراضي فلاحية تستثمرها أو كمهنة متوارثة، أما المؤسسات الجديدة كليا فهي قليلة في هذا المجال.

ثانيا. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور حيوي في توفير فرص العمل وامتصاص البطالة خاصة في ظل تبنيها للنظام الاشتراكي بعد الاستقلال مباشرة، أين تم تسريح عدد كبير من العمال وتدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بعد التغييرات الجذرية لهيكل الاقتصاد الجزائري. لذلك سعت الجزائر إلى التخفيف من حدة هذه المشاكل الاجتماعية الناتجة عن السياسات القديمة المنتهجة، وأهمها مشكلة البطالة، والعمل على ايجاد حلول لها للحد من هجرة الشباب والكفاءات إلى الخارج.

وأمام عجز المؤسسات العمومية الضخمة وفشلها في تحقيق التنمية أدى بالسلطات العمومية إلى توجيه الاهتمام بالقطاع الخاص باعتباره أداة فعالة للتخلص من التبعية الاقتصادية للقطاع العام وما صاحبها من مشاكل شتى، خاصة في مجال الإنتاج والتسيير والتنظيم والجدول التالي يظهر تزايد في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بمقارنتها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية منها كما يلي:

الجدول رقم (20): تطور تعداد اليد العاملة المصرح بها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنة	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة	المجموع
2010	48.656	1.577.030	1.625.686
2011	48.086	1676.111	1.724.197
2012	47.375	1.800.742	1.848.117
2013	48.256	1.953.636	2.001.892
2014	46.567	2.110.665	2.157.232
2015	43.727	2.327.293	2.371.020
2016	29.024	2.511.674	2.540.698

Source: Bulletins d'information statistique de la petite et moyenne entreprise N°18 (2010), 20 (2011), 22 (2012), 24 (2013), 26 (2014) ,28(2015), 30 (2016).

تشير الإحصاءات المبينة في الجدول أعلاه بوضوح إلى الدور الحاسم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في خلق فرص العمل. وما يؤكد ذلك الإحصاءات التي أظهرت نموا سنويا كبيرا في الوظائف التي يولدها هذا القطاع، اذ يتضح لنا تزايد عدد مناصب الشغل من سنة لأخرى نتيجة تزايد عدد هذا النوع من المؤسسات من جهة، وكذا نظرا لمرونتها في استيعاب الطاقات البشرية من جهة أخرى، حيث بلغ عدد المشغلين 1.625.686 عامل سنة 2010، منهم 48656 عامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، و1.577.030 عامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة. وفي نهاية 2015 بلغ عدد مناصب الشغل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة 43.727 عامل و2.327.293 عامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، بزيادة تصل إلى الضعف تقريبا في المؤسسات الخاصة. وذلك راجع إلى تزايد عدد هذه المؤسسات خلال نفس الفترة، إلى جانب انخفاض تكلفة اليد العاملة بها، وعدم الحاجة إلى اليد العاملة ذات الخبرة في هذا النوع من المؤسسات باعتبار أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشتغل في الصناعات التقليدية. أما فيما يخص المعطيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام، فنلاحظ تناقص مناصب الشغل بها من سنة إلى لأخرى، ففي سنة 2016 بلغ عدد مناصب الشغل 29.024 عامل مقابل 48.656 عامل في 2010 وهذا راجع إلى انخفاض عدد هذه المؤسسات نتيجة المشاكل التي تحيط بها، والتي تؤدي إلى إفلاسها أو إغلاقها وكذلك للسياسة المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية لدعم القطاع الخاص من خلال القروض الممنوحة لهم لدعم تشغيل الشباب وتشجيع العمل الذاتي والحرفي بهدف امتصاص البطالة.

مما سبق، يمكن استنتاج ما يلي:

- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى الى الزيادة المسجلة في مناصب العمل الإجمالية والخاصة على وجه الخصوص، حيث إنشاء مؤسسات جديدة يرافقه بالضرورة عمالا جدد. وهو نفس الأمر الذي يفسر انخفاض عدد العمال في المؤسسات العمومية بسبب انخفاض عدد هذه المؤسسات الناتج عن عمليات الخوصصة وإعادة الهيكلة.
- تشجيع الدولة لرؤساء المؤسسات على فتح مناصب عمل جديدة للتقليل من البطالة.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية وترقية الاستثمار

من خلال هذا المطلب نحاول دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية، التوازن الجهوي وترقية الاستثمار

أولا. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية والتوازن الجهوي

إن الهدف من دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في كل المجالات وعلى مستوى كامل التراب الوطني، مما يمكن من تحقيق التنمية الإقليمية وبالتالي تحقيق التنمية المتوازنة بين الريف والمناطق الصناعية الحضرية والتخفيف من الضغط على المناطق الشمالية وبالتالي امتصاص البطالة في المناطق الجنوبية والهضاب العليا وتوفير مناطق صناعية قريبة تلبي احتياجاتهم الصناعية والاستهلاكية، وهذا ما يساعد في الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن والتخفيف من الضغط على المدن الكبرى وتأمين فرص عمل لشريحة واسعة من العاطلين في المناطق الريفية والنائية مما يساهم في ارتفاع مستوى المعيشة، وهذا ما يعكسه الجدول التالي:

الجدول رقم (21): تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات

السنة	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب الكبير	المجموع
2010	219.270	112.335	37.714	369.319
2011	232.664	119.146	39.951	391.761
2012	288.259	128.316	37.475	454.455
2013	316.364	102.912	40.517	459.793
2014	344.405	108.912	43.672	496.989
2015	373.337	118.039	46.525	537.901
2016	400.615	125.996	49.595	576.206

Source: Bulletins d'information statistique de la petite et moyenne entreprise N°18 (2010), 20 (2011), 22 (2012), 24 (2013), 26 (2014) ,28(2015), 30 (2016).

يظهر لنا من خلال الجدول التوزيع غير المتكافئ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عبر جهات الوطن خلال جميع سنوات الفترة المدروسة، أين نجدها متمركزة في شمال الوطن خلال سنة 2016 بمجموع يقدر بـ 400.615 مؤسسة، يتبعه منطقة الهضاب العليا بمجموع يقدر بـ 125.996 مؤسسة، ثم الجنوب الكبير بـ 49.595 مؤسسة، بنسب تقدر على التوالي بـ 69.52%، 21.86%، 08.60%. ويبين تحليل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2010-2016 أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في الشمال وخاصة المناطق الساحلية كونها تحتوي على البنى التحتية المناسبة للعمل كالموانئ والمطارات، الهيئات الحكومية المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث توضح إحصائيات 2014 تواجد 56.641 مؤسسة في الجزائر العاصمة، تليها تيزي وزو بـ 29531 مؤسسة ثم نجد وهران 24431 مؤسسة. كما هو موضح في الجدول التالي الذي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في منطقة الشمال:

الجدول رقم (22): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الشمال

السنة / الولاية	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	43.265	45.636	48.419	52.797	56.641
تيزي وزو	21.481	23.109	24.754	27.139	29.531
وهران	17.323	18.370	19.692	21.845	24.431
بجاية	16.695	17.962	19.374	21.722	23.867
سطيف	16.096	17.154	19.730	20.606	22.090
تيبازة	14.434	15.672	16.969	19.097	21.068
بومرداس	12.955	13.787	15.004	16.583	18.061
البليدة	12.059	12.938	14.073	15.648	17.013
قسنطينة	11.781	12.561	13.450	14.652	85.854
باتنة	9.149	9.866	10.679	11.512	12.418

Source: Bulletins d'information statistique de la petite et moyenne entreprise N°18 (2010), 20 (2011), 22 (2012), 24 (2013), 26 (2014).

من الجدول أعلاه يتضح التزايد المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الجزائر العاصمة حيث بلغ عددها 56.641 مؤسسة سنة 2014 أي بزيادة قدرت بـ 13.376 مؤسسة مقارنة بسنة 2010 وهو نفس الشأن بالنسبة لباقي الولايات التي شهدت تزايدا ملحوظا في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة بين 2010 إلى 2014، وهذا يدل على تعاظم شانها خلال الفترة

الأخيرة، وانتشار الوعي بأهميتها ومكانتها في الاقتصاد الجزائري. إلا أن تمركزها الملحوظ في ولايات دون غيرها وفي الوسط خاصة يستدعي تدخل الهيئات الحكومية لتحسين الخدمات في المناطق الداخلية للبلاد ولاسيما بما يتعلق بالبنى التحتية (المواصلات، الطرق، المطارات...) وتهيئة الإقليم، إلى جانب تقديم تحفيزيات جبائية وبرامج دعم مخصصة بهدف وضع سياسة فعالة لإعادة توزيع المؤسسات في المناطق الداخلية.

ثانيا. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار

تعتبر الوكالات الوطنية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجل الامتيازات التي تقدمها محفزا للاستثمار وتنشطيه بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك جليا من خلال تزايد عدد استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية المصرح بها في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016:

طبيعة الاستثمار / السنوات	استثمارات محلية	استثمارات اجنبية	المجموع
2011	7.780	23	7.803
2012	7.698	17	7.715
2013	8.830	65	8.895
2014	9.799	105	9.904
2015	7.838	112	7.950
2016	7.015	170	7.185

Source : Bulletins d'information statistique de la petite et moyenne entreprise N°18 (2010), 20 (2011), 22 (2012), 24 (2013), 26 (2014) ,28(2015), 30 (2016).

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا حيويا في الجانب الاقتصادي من خلال مساهمته في ترقية الاستثمارات ويتجلى ذلك في تزايد عدد الاستثمارات الكلية والتي بلغت 7803 استثمارا سنة 2011 منها 7780 استثمار محلي و23 استثمار أجنبي، وبالمقابل بلغ عددها الكلي 7950 استثمارا سنة 2015، منها 112 استثمار أجنبي و7.838 استثمار محلي. وما يمكن ملاحظته كذلك أن عدد الاستثمارات الأجنبية ضئيل مقارنة بالمشاريع المحلية بالرغم من الامتيازات المقدمة للمستثمرين الأجانب، والذي يمكن تطويره إذا ما وفرت له الظروف المناسبة لذلك، غير أن سنة 2016 عرفت انخفاضا في الاستثمار المحلي اذ قدر بـ 7.015، ويرجع ذلك لسياسة

التقشف التي فرضتها الدولة الجزائرية نظرا للأزمة البترولية والتي أثرت على الاقتصاد الجزائري ونقص في السيولة.

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي:

- نسبة الاستثمارات الأجنبية كبيرة، مقارنة بنسبة الاستمارات المحلية. لذلك يجب على الحكومة الجزائرية بذل جهود إضافية لوضع سياسة مجدية وشاملة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر.للرفع من نسبته باعتباره من أهم آليات التنويع الاقتصادي.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة والتجارة الخارجية

نتطرق في هذا المطلب إلى دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، وكذلك التجارة الخارجية.

أولا. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

يعرف الناتج الداخلي الخام على أنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين. ويشمل على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة. اذ يعد الناتج الداخلي الخام مؤشرا هاما من مؤشرات صحة الاقتصاد، وبالتالي سيتم فيما يلي متابعة مدى مساهمة القطاعين العام والخاص بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفعالية في الناتج الداخلي الخام، إلا أن نسبة مساهمتها تعود أساسا الى القطاع الخاص على حساب القطاع العام، فالقطاع الخاص يعتبر أكثر مردودية من القطاع العام وأكثر مساهمة في التنمية الاقتصادية نتيجة إقباله على الاستثمار والتشغيل، وبالنظر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تتزايد عام بعد آخر. أين تظهر مساهمة القطاع الخاص في تحقيق ما سبق ذكره، في الجدول التالي الذي يعكس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني في الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (24): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب القطاع

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاع / السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
2010	827,53	4.681,68	5.509,21
2011	923,34	5.137,46	6.060,8
2012	793,38	5.813,02	6.606,404
2013	893,24	6.741,19	7.634,43
2014	1.187,93	7.338,65	8.526,58
2015	1313,36	7.924,51	9.237,87

Source : Bulletins d'information statistique de la petite et moyenne entreprise N°18 (2010), 20 (2011), 22 (2012), 24 (2013), 26 (2014) ,28(2015).

إن القراءة الأولية لمعطيات الجدول تظهر بوضوح المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام والتي بلغت سنة 2010 ما قيمته 4.681,68 مليار دينار جزائري، أما سنة 2015 فقد وصلت إلى 7.924,51 مليار دينار جزائري، أي بزيادة تقدر تقريبا بالضعف. أما فيما يتعلق بالقطاع العام ففي سنة 2010 كانت مساهمته تقدر بـ 827,53 مليار دينار جزائري، في حين قدرت سنة 2015 بـ 1.313,36 مليار دينار جزائري، وذلك بسبب تنامي دور القطاع الخاص في عدة نشاطات والذي أصبح يسيطر عليها أكثر من القطاع العام، الذي تراجع أداءه الاقتصادي في جل القطاعات بسبب عدم قدرته على مسايرة متطلبات اقتصاد السوق وشروطه.

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي:

- تعرف قيمة الناتج الداخلي الخام تطور من سنة إلى أخرى طيلة فترة الدراسة، لكن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام كبيرة، وتتزايد هذه النسبة سنويا، مقارنة بنسبة مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

جل المعطيات حول مساهمة القطاع الخاص وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي تعكس الأهداف التنموية للسياسة الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية، مما يدل على توسع وتنامي دور هذا النوع من المؤسسات في الكثير من النشاطات الاقتصادية وخاصة في الخدمات والزراعة والبناء والنقل....الخ، مما زاد من مساهمتها في رفع القيمة المضافة باعتبارها مؤشر اقتصادي قوي وهذا ما يعكسه الجدول التالي:

الجدول رقم (25): تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط

النشاط / السنوات	الزراعة	البناء والأشغال العمومية	النقل والمواصلات	خدمات المؤسسات	الفندقة والإطعام	الصناعة الغذائية	صناعة الجلد	التجارة والتوزيع
2010	1015,19	1071,75	988,04	122,37	114,39	197,53	2,59	1279,47
2011	1173,71	1262,57	1049,77	137,59	121,43	231,85	2,60	1444,63
2012	1421,69	1411,15	1095,27	154,37	138,94	266,13	2,66	1651,54
2013	1627,75	1562,11	1443,13	172,47	174,09	285,47	2,64	1870,58
2014	1771,49	1730,19	1556,07	195,77	188,99	330,69	2,86	2070,07
2015	1936,37	1850,76	1660,75	214,52	212,78	353,71	2,78	2259,33

Source : Bulletins d'information statistique de la petite et moyenne entreprise N°18 (2010), 20 (2011), 22 (2012), 24 (2013), 26 (2014) ,28(2015).

بناءا على إحصائيات الجدول عرفت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا مستمرا في خلق القيمة المضافة من سنة لأخرى ومن قطاع نشاط لآخر، فمن خلال قراءتنا لمعطيات الجدول السابقة يمكن استنتاج أن أكبر قطاع منتج للقيمة المضافة الذي يحتل الصدارة هو قطاع التجارة والتوزيع بمساهمة قدرت بـ 2.259,33 مليار دينار جزائري سنة 2015، بالمقابل سجلت نسبة المساهمة سنة 2010 بـ 1.279,47 مليار دينار جزائري يليه قطاع الزراعة بمساهمة 1.936,37 مليار دينار جزائري في 2015 يقابلها 1.015,19 مليار دينار جزائري في 2010، ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم النقل والمواصلات ثم باقي الخدمات الغير تجارية. لكن مساهمة القطاع الخاص في مختلف فروع القطاعات كانت أكبر بكثير من القطاع العام والذي شهدت نسبة مساهمته تراجعا ملحوظا من سنة لأخرى، على عكس القطاع الخاص الذي شهد تطورا مستمرا في مساهمته في القيمة المضافة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (26): تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني وقطاع النشاط

الوحدة: مليار دينار جزائري

قطاع النشاط	الطابع القانوني	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة	خاص	1012,11	1165,91	1411,76	1612,94	1758,18	1.918,67
	عام	3,08	7,80	9,93	14,81	13,31	17,70
البناء والأشغال العمومية	خاص	1058,16	1091,04	1232,67	1344,4	1438,51	1.513,60
	عام	13,59	171,53	178,48	217,71	291,68	337,16
النقل والمواصلات	خاص	806,01	860,54	881,06	1209,33	1299,57	1.401,42
	عام	182,03	189,23	214,21	233,8	256,5	259,33
خدمات المؤسسات	خاص	96,86	109,50	123,05	139,1	142,07	155,20
	عام	25,51	28,09	31,32	33,37	53,7	59,32
الفندقة والإطعام	خاص	101,36	107,60	114,9	146,27	155,49	172,34
	عام	13,03	13,83	24,04	27,82	33,5	40,44
الصناعة الغذائية	خاص	169,95	199,79	232,2	249,17	288,98	307,36
	عام	27,58	32,06	33,93	36,3	41,71	46,35
صناعة الجلد	خاص	2,29	2,34	2,38	2,37	2,55	2,50
	عام	0,3	0,26	0,28	0,27	0,31	0,28
التجارة والتوزيع	خاص	1204,02	1358,92	1555,29	1759,6	1956,31	2.126,50
	عام	75,45	85,71	96,25	110,98	113,76	132,83

Source: Bulletins d'information statistique de la petite et moyenne entreprise N°18 (2010), 20 (2011), 22 (2012), 24 (2013), 26 (2014) ,28(2015).

بالتمعن في قراءة الجدول أعلاه، نلاحظ هيمنة القطاع الخاص على الأنشطة المتعلقة بالتجارة والتوزيع والزراعة، والبناء والأشغال العمومية والنقل والمواصلات حيث سجلت في 2015 النسب التالية:

- بالنسبة للتجارة والتوزيع قدرت نسبة المساهمة بـ 94,12 % للقطاع الخاص بالمقابل سجل القطاع العام مساهمة قدرت بـ 5,87 %.

- بالنسبة لقطاع الزراعة قدرت نسبة مساهمة القطاع الخاص بـ 99,08 % في حين سجل القطاع العام نسبة قدرت بـ 0,91 %.

- أما فيما يتعلق بالبناء والأشغال العمومية فمساهمة القطاع الخاص قدرت بـ 81,78 %، أما القطاع العام فبلغت 18,21%.

- وبالنسبة للنقل والمواصلات قدرت نسبة مساهمة القطاع الخاص بـ 84,38 %، أما القطاع العام فبلغت 15,61 %.

وهذا ما يؤكد سيطرة القطاع الخاص على هذه الأنشطة نتيجة الدعم المقدم من طرف الدولة للتخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات ومحاولة إيجاد بديل لها.

من خلال ما سبق، يمكن استنتاج ما يلي:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بدور هام في خلق القيمة المضافة، هذا ما يعطي مؤشرا جيدا عن إمكانية تفعيل هذا القطاع وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام، بل بالعكس يحاول القطاع الخاص ملأ الفراغات التي يتركها القطاع العام سواء من خلال عمليات خوصصة هذا الأخير أو إعادة الهيكلة التي تنقص من عدد المؤسسات العامة.

ثانيا. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنمية التجارة الخارجية من خلال مساهمتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة عن طريق تلبية متطلبات الأسواق المحلية بالمنتجات الوطنية وبالتالي تقليل الاستيراد من الخارج، وهذا ما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (27): تطور الميزان التجاري

الوحدة: مليار دولار أمريكي

الميزان التجاري / السنوات	الواردات	الصادرات			الميزان التجاري
		الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	
2010	40.212	1526	55.527	57.053	16.841
2011	47.247	2062	71.427	73.928	26.242
2012	50.376	2062	69.804	71.866	21.490
2013	55.028	2165	63.752	65.917	10.889
2014	58.580	2582	60.304	62.886	4.306
2015	51.702	1969	32.699	34.668	17.034-
2016	46.727	1781	27.102	28.883	17.844-

Source: Bulletins d'information statistique de la petite et moyenne entreprise N°18 (2010), 20 (2011), 22 (2012), 24 (2013), 26 (2014) ,28(2015), 30 (2016).

من خلال الجدول سجلنا تزايد مستمر لكل من الصادرات والواردات، حيث سجلت الصادرات ارتفاعا من 57.053 مليون دولار أمريكي سنة 2010 إلى 62.886 مليون دولار أمريكي في سنة 2014، بالمقابل ارتفعت الواردات من 40.212 مليون دولار أمريكي إلى 58.580 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة، في حين بدأت في الانخفاض ابتداء من سنة 2014 أين من 58.580 مليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى 46.727 مليون دولار أمريكي سنة 2016.

حيث تمثلت الواردات في مجموعة السلع الغذائية والسلع الخاصة بالإنتاج والتجهيزات والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، كما يمثله الجدول التالي:

الجدول رقم (28): تطور الواردات حسب مجموعة من المنتجات.

المنتجات / السنوات	السلع الغذائية	السلع الخاصة بالإنتاجية	التجهيزات	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	المجموع
2010	6027	12295	15903	5987	40212
2011	9850	13632	16437	7328	47247
2012	9022	17423	13934	9997	50376
2013	9580	17536	16702	11210	55028
2014	11005	17622	19619	10334	58580
2015	9316	15970	17740	8676	51702
2016	8224	14333	15895	8275	46727

Source: Bulletins d'information statistique de la petite et moyenne entreprise N°18 (2010), 20 (2011), 22 (2012), 24 (2013), 26 (2014) ,28(2015), 30 (2016).

كما نلاحظ كذلك أن قيمة الصادرات أكبر من الواردات خلال الفترة 2010-2014، هذا ما جعل الميزان التجاري موجبا. حيث ارتفعت قيمته من 16.841 مليار دولار أمريكي سنة 2010 إلى 26.242 مليار دولار أمريكي سنة 2011. ليتناقص بشكل ملحوظ إلى 10.889 مليون دولار أمريكي سنة 2013، وذلك بسبب انخفاض نسبة الصادرات لنفس السنة، وحتى السنتين المواليتين، وهذا ما يعكس القيمة السالبة للميزان التجاري لسنتي 2015 و2016 والتي شهد العالم فيها انخفاض في أسعار البترول وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات، وذلك بسبب أن أكبر نسبة من هذه الأخيرة تمثلها صادرات المحروقات.

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات، فلا تمثل إلا نسبة قليلة لا مقارنة مع صادرات المحروقات. هذا ما يؤكد المكانة الخاصّة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والأرقام

القويّة والمخيفة في نفس الوقت نظرا للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على حجم الصادرات الإجمالي.

من أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات لسنة 2016، والتي تبقى هامشية والمتمثلة في منتجات الزيوت والمواد الناتجة عن تقطير الزيت وقيمتها بلغت 388,18 مليون دولار أمريكي يليها النشادر المنزوعة الماء بقيمة 323,92 مليون دولار أمريكي ثم نجد سكر الشمندر بقيمة 231,65 مليون دولار أمريكي، وبعدها نجد فوسفات الكالسيوم، الفحوم الحلقية، التمور، الهيدروجين، الغازات النادرة والكحول غير الحلقية.[1]

لقد سعت السلطات الجزائرية لتنمية الصادرات الوطنية خارج المحروقات والوصول بها إلى مستويات عالية القيمة في السنوات القادمة من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية غير أن ذلك يبقى ضعيف. حيث أن المتتبع لواقع الصادرات الجزائرية، يؤكد ضآلة توجه هذا النوع من المؤسسات نحو التصدير نتيجة لتركيزها في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية، إذ تشير الأرقام إلى ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خاصة إذا تم مقارنتها بدول نامية أخرى.

من خلال ما سبق يتضح لنا:

ضآلة نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات يعود إلى:

- عدم قيام هاته المؤسسات بدراسات الآليات التسويقية اللازمة للأسواق المحلية أو الدولية، وكيفية التعامل مع قنوات التوزيع مما يعيق وصول منتجاتها إلى أسواق الصادرات. إلى جانب افتقارها غالى المعلومات اللازمة عن الجودة المطلوبة للوصول إلى الأسواق الخارجية. لذلك وجب توفير منتجات تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير منتجات محل المنتجات المستوردة.
- حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري، لأن ذلك يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية.

[1] Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletins d'information statistique de la petite et moyenne entreprise N°30, 2016, p 54.

المبحث الثاني: الإطار العام للدراسة الميدانية

بعد إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والجهود المبذولة في إطار تطويرها والارتقاء بها الى المستوى المطلوب، تأتي فيما يلي الدراسة الميدانية لتدعيم الجانب النظري ومنه نفي أو إثبات الفرضيات المعتمدة. حيث تم بناء الدراسة الميدانية على منهجية علمية، تنطلق من تحديد المنهج المتبع، وتحديد المجتمع والعينة ومؤشرات مشكلة الدراسة وهدفها والخطوات المتبعة في الدراسة.

المطلب الأول: مؤشرات مشكلة الدراسة ومنهجها وأدوات جمع بياناتها

من خلال هذا المطلب سنحاول دراسة كل من مؤشرات مشكلة الدراسة وهدفها، ومنهج الدراسة وأدوات جمع بياناتها.

أولا: مؤشرات مشكلة الدراسة وهدفها

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعوقات التي تواجهها وتقف كحد أمام تطورها، انطلاقا من فكرة أن عملية تحديد وحصر المشكلات يعد الأساس التمهيدي لاتخاذ الوسائل والإجراءات الكفيلة لتفعيلها. وهذا بهدف معالجة هذه المعوقات من أجل تجاوزها بغية النهوض بالاقتصاد الوطني والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب، خاصة في ظل الأوضاع الحالية التي تعيشها الجزائر.

ولتحقيق ذلك قمنا باعتماد استمارة استبيانيه أعدت لهذا الغرض، حيث تم جمع وتحليل البيانات المرتبطة بهذه المعوقات باستعمال أساليب إحصائية. لذلك تم الاعتماد على منهج وأدوات علمية تساعد على تحقيق ذلك.

وقد تم تصنيف معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

1. **معوقات إدارية وتمويلية وضريبية والتي عبرت عنها العوامل المتمثلة الى:**
   - ندرة مصادر التمويل المتاحة وصعوبة تأمين الضمانات.
   - صعوبة وتباطؤ إجراءات التسجيل والترخيص.
   - البيروقراطية وانتشار الفساد الإداري.
   - تعقيد النظام الضريبي وعدم شفافيته.

2. **معوقات متعلقة بكفاءات وتكوين اليد العاملة والتي عبرت عنها العوامل المتمثلة في:**

- ضعف اليد العاملة المؤهلة الناتجة عن توظيف عمال بناءا على العلاقات الشخصية والعائلية.
- نقص الدورات التدريبية التي تحسن وترفع من مستوى أداء العمال.
- افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية.
- عدم تحفيز العمال واستعمال نظام التحفيز لرفع مستويات أدائهم.

3. معوقات تسويقية وتنافسية والتي عبرت عنها العوامل المتمثلة في:

- عدم اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نظام معلومات داخلي لترشيد التخطيط المستقبلي، ونظام معلومات خارجي لتشخيص الفرص والتهديدات.
- المنافسة الحادة من طرف الشركات الكبرى.
- مشكلة البنية التحتية والسوق الموازية.
- صعوبة حيازة التكنولوجيا ومسايرتها، وعدم اهتمامها بالإبداع والابتكار.

ثانيا: منهج الدراسة الميدانية

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف المعوقات التي تواجه المؤسسات المدروسة والسبل الكفيلة بمعالجتها للنهوض بها. الى جانب استخدام المنهج الوصفي الإحصائي لمعالجة وتحليل بيانات الاستبيان المتحصل عليها، وذلك بالاستعانة بالأساليب الإحصائية.

فالاستبيان يعد من أكثر الأدوات استخداما في البحث العلمي بشكل عام، فهو يعد أداة لجمع المعلومات تحتوي على مجموعة من الأسئلة أو العبارات تحدد بطريقة معينة وفقا لأهداف البحث.[1]

كما تم الاعتماد على أسلوب المقابلات الميدانية التي أجرتها الطالبة مع المستجوبين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: أدوات جمع البيانات وأساليب تحليل اجابات عينة الدراسة

لجمع البيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة تم الاستعانة باستبيان صمم لهذه الغاية. حيث مر تصميمه على جملة من المراحل بدءا بشكله الأولي ووصولا إلى الاستمارة النهائية التي تم اعتمادها وتوزيعها على مفردات عينة الدراسة.

[1] جلال محمد النعيمي، **البحث العلمي في إدارة الأعمال باستخدام تقنيات الحاسوب**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2000، ص 160.

حيث تم الاعتماد في تصميم الاستبيان على: مسح مكتبي لدراسة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن جهة ثانية تم الاطلاع على الدراسات السابقة والتي لها صلة بموضوع البحث من أطروحات وملتقيات والمنشورات العلمية التي قام بها الباحثين فيما يخص الموضوع.

وتم إعداد الاستبيان بما يتوافق مع مشكلات الدراسة، وبالشكل الذي يساعد على إثبات أو نفي فرضيات الدراسة الميدانية. ويتكون الاستبيان [1] من تمهيد وثلاثة أجزاء على النحو التالي:

1. **تمهيد**: تم فيه تقديم موضوع الدراسة، كما تم تحديد الأشخاص المخول لهم الإجابة عن الاستبيان والمتمثلين في مسيري هذه المؤسسات.

2. **الجزء الأول:** يحتوي على البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من حيث: الجنس، السن، المستوى التعليمي والتكويني، والمنصب. والبيانات الوظيفية التي تتعلق بحجم المؤسسة وقطاع نشاطها ومصادر تمويلها وسنوات الخبرة وسوقها المستهدفة وشكلها القانوني.

3. **الجزء الثاني:** تضمن هذا الجزء عبارات لها علاقة بمعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث احتوى هذا الجزء على ثلاث محاور: تطرقنا في المحور الأول لمعوقات إدارية وتمويلية وضريبية وتضمن احدى عشر سؤالا عبارة أما المحور الثاني فقد تطرقنا فيه لمعوقات متعلقة بكفاءات وتكوين اليد العاملة وتضمن ستة عبارات. في حين المحور الثالث فقد مثل معوقات تسويقية وتنافسية والذي تضمن اثني عشر عبارة.

4. **الجزء الثالث:** تضمن هذا الجزء عبارات حول الآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث احتوى هذا الجزء هو الآخر على أربع محاور: الأول حول تفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي والذي تضمن سبعة عبارات. أما المحور الثاني يتمحور حول دعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية بما يتوافق ومتطلبات المؤسسة والذي تضمن ستة عبارات. والمحور الثالث الذي تطرقنا فيه إلى تفعيل النظام التسويقي والتنافسي وتضمن ستة عبارات. أما المحور الرابع فقد خصص لتفعيل نظام المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنشر الوعي الاقتصادي بأهميته ودوره الفعال في دعمها وترقيتها، وقد تضمن أسئلة مغلقة مع عدة اختيارات، وأسئلة تحتاج إلى أجوبة محددة بنعم أو لا.

[2] انظر الملحق .

وقد اعتمدنا على سلم لكرت الخماسي لتقييم إجابات أفراد العينة، باعتباره من أكثر المقاييس شيوعا حيث يطلب من المبحوث أن يحدد درجة موافقته على خيارات محددة. ويتضمن هذا المقياس خمسة مستويات متدرجة يشير المبحوث الى اختيار واحد منها، أدناها (1) وأعلاها (5)، حيث يقابل كل مستوى اختيار الدرجات التالية:

الجدول رقم (29): مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)

الدرجة	5	4	3	2	1
التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما

المصدر: محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 23.

كما تم حساب الحدود الدنيا والقصوى للفئات من خلال حساب المدى (5-1=4)، ومن ثم تقسيمه على عدد الفئات أي (5/4 = 0.8)، بعد ذلك نقوم بإضافة هذه النتيجة إلى أقل قيمة وهي الواحد الصحيح (1) وصولا إلى أعلى قيمة و هي (5) حتى نتحصل على أطوال الفئات التالية [1]:

الفئة الأولى [1 -1.8 [غير موافق تماما

الفئة الثانية [1.8 -2.6 [غير موافق

الفئة الثالثة [2.6 -3.4 [محايد

الفئة الرابعة [3.4 -4.2 [موافق

الفئة الخامسة [4.2 -5] موافق تماما.

والذي نلخصه في الجدول التالي:

الجدول رقم (30): تقدير مقياس ليكارت الخماسي

متوسط الأوزان	التقدير في الاستبيان	الوزن (الرقم في الاستبيان)	درجة الموافقة المعتمدة
[1 -1.8]	غير موافق تماما	01	درجة منخفضة جدا
[1.8 -2.6]	غير موافق	02	درجة منخفضة
[2.6 -3.4]	محايد	03	درجة متوسطة
[3.4 -4.2]	موافق	04	درجة كبيرة
[4.2 -5]	موافق تماما	05	درجة كبيرة جدا

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] محمد خير، سليم أوزيد، **أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص.22

بعد جمع الاستبيانات، ومراجعتها لتحديد مدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي، قمنا بترميز البيانات لتسهيل عملية إدخالها في الحاسب الآلي، باستخدام الرزنامة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS[1] (version 20) (20) وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية، لوصف خصائص العينة وعرضها بصورة مبسطة ومختصرة.
- مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وذلك من خلال حساب متوسطات الأوزان التي تفيد في ترتيب العبارات من حيث درجة الموافقة حسب أعلى متوسط، والانحرافات المعيارية للتعرف على مدى اختلاف إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارات الاستبيان، فكلما اقتربت قيمته الى الصفر كلما تركزت الآراء وانخفض تشتتها، كما يفيد في ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لصالح أقل تشتت عند تساوي متوسط الأوزان.
- معامل كرونباخ ألفا (cronbach Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، حيث يكون ألفا كرونباخ مقبول عند القيمة 0,60.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

من خلال هذا المطلب، سنحاول تحديد مجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها.

أولا: مجتمع الدراسة

المجتمع الإحصائي هو المجال العام لكل الملاحظات الممكن التعرف عليها وفق شروط محددة، ويمثل كل وحدة تتوفر فيها الخصائص المدروسة مهما كان عددها كبيرا[2]، ويتكون مجتمع دراستنا من جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المتمركزة بولاية بومرداس، فمثلت العينة عددا من المؤسسات الصناعية والخدماتية والتجارية الصغيرة والمتوسطة منها مؤسسات قديمة التأسيس وتتمتع بالخبرة والدراية في التعامل مع السوق، واستخدام مقومات الإدارة والتسيير والتسويق، ومنها مؤسسات حديثة النشأة.

ثانيا: عينة الدراسة

بعد التعريف بمجتمع الدراسة لابد من تحديد عينة الدراسة والتي تعد أساس إجراء الدراسة التطبيقية، حيث تمثل العينة مجموعة من مفردات المجتمع الإحصائي يتم جمعها بحيث تكون ممثلة لهذا المجتمع، بهدف دراسة ظاهرة معينة على هذه المجموعة للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم على المجتمع الإحصائي المأخوذة منه بدرجة ثقة متفق على قبولها مسبقا.[3]

---

[2] SPSS statistical package for social sciences.

[2] عبد الكريم بوحفص، **الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية مدعم بتطبيقات وتمارين محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 18.

[3] نداء محمد الصوص، **مبادئ الإحصاء**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2007، ص 15.

وقد قمنا بالاعتماد على العينة العشوائية من المجتمع المحدد مسبقا في توزيع الاستبيانات، باعتبار أن هذا النوع من العينات مناسب للدراسات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وفي ميادين إدارة الأعمال.

حيث اشتملت العينة على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببومرداس حيث تم توزيع 157 استمارة الاستبيان على مفردات العينة عن طريق الزيارات الميدانية، ومنها عن طريق البريد الالكتروني. حيث تم استرجاع 76 استمارة وقد تم استبعاد 11 واحدة منها نظرا لعدم احتوائها على كل الإجابات، أو لاستلامها فارغة، وقد تم في الأخير الاحتفاظ بالعدد المتبقي والمقدر بـ 65 استمارة صالحة للتحليل، والجدول التالي يوضح تفاصيل توزيع الاستمارات على مفردات العينة المختارة ونسب الاستجابة لها.

الجدول رقم (31): الاستمارات الموزعة على أفراد عينة الدراسة

طريقة التوزيع	الاستمارات الموزعة والمرسلة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات المحذوفة	العدد النهائي
المقابلات الميدانية	37	37	0	37
البريد الالكتروني	120	39	11	28
العدد الإجمالي للاستمارات	157	76	11	65

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات الاستبيان

المطلب الثالث: نموذج الدراسة وصدق الاستبيان

فيما يلي تم توضيح النموذج المعتمد في الدراسة والمتغيرات المكونة له التي تصف المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاليات المقترحة لمعالجتها، الى جانب التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.

أولا: نموذج وخطوات الدراسة

الجدول رقم (32): مراحل خطوات الدراسة الميدانية

تحديد معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	

المرحلة الأولى	معوقات إدارية وتمويلية وضريبية	معوقات متعلقة بكفاءات وتكوين اليد العاملة	معوقات تسويقية وتنافسية
المرحلة الثانية	- ندرة مصادر التمويل المتاحة وصعوبة تأمين الضمانات. - صعوبة وتباطؤ إجراءات التسجيل والترخيص. - البيروقراطية وانتشار الفساد الإداري. - النظام الضريبي المطبق.	- ضعف اليد العاملة المؤهلة الناتجة عن توظيف عمال بناءا على العلاقات الشخصية والعائلية. - نقص الدورات التدريبية التي تحسن وترفع من مستوى أداء العمال. - افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية. - عدم تحفيز العمال واستعمال نظام التحفيز لرفع مستويات أدائهم.	- عدم اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نظام معلومات داخلي لترشيد التخطيط المستقبلي، ونظام معلومات خارجي لتشخيص الفرص والتهديدات. - المنافسة الحادة من طرف المؤسسات الكبرى. - مشكلة البنية التحتية والسوق الموازية. - صعوبة حيازة التكنولوجيا ومسايرتها، وعدم اهتمامها بالإبداع والابتكار.
المرحلة الثالثة	**الآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تفعيلها للنهوض بالاقتصاد الوطني**		

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: قياس صدق وثبات أداة الدراسة

المقصود بصدق الاستبيان مدى ملائمة أسئلة الاستبيان لما وضعت لقياسه فعلا، ويقصد به وضوح الاستبيان وفقراته ومفرداته. وكذلك تكون صالحة للتحليل الإحصائي، وتم التأكد من ذلك من خلال ما يلي:

1. **الصدق الظاهري لأداة الدراسة (اختبار الصدق)**: لاختبار مدى صدق الاستبيان تم عرضه على مجموعة من المحكمين من أساتذة و مختصين، لدراسة مدى دقة صياغة العبارات ووضوحها ومدى ملائمتها لأهداف الدراسة وتقويم الأخطاء إن وجدت مع إضافة أي تعديلات ووضع الاقتراحات التي

يجدونها ملائمة لحالة الدراسة، وعلى ضوء ذلك تم الأخذ بمجمل هذه الملاحظات و تعديل وإضافة واستبعاد بعض الفقرات.

2. ثبات أداة الدراسة (اختبار الثبات): قبل إجراء البحوث واختبار الفرضيات لابد من التأكد من موثوقية أداة الدراسة والتي تنعكس في درجة ثبات الأداة، حيث يعني الثبات: " مدى خلو درجات الاختبار من الأخطاء غير المنتظمة التي تشوب القياس، فهو يعني الدقة أو الاتساق " [1]، وللتأكد من ثبات أداة دراستنا قمنا بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha crombach)، والذي يستخدم لقياس ثبات أداة الدراسة.

ولأجل ذلك تم توزيع عينة من 30 استبيان كاختبار أولي، وتم حساب معامل ألفا كرونباخ للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة حيث بلغ 0.712 (71.2%) وهي قيمة تفوق النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة (60%) كما سبق الإشارة إليه. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (33): اختبار معامل ألفا كرومباخ

حجم العينة	ألفا كرومباخ
30	0.712

المصدر: مخرجات ال SPSS

بعد إدخال كافة مفردات العينة قمنا بحساب ألفا كرونباخ لكل محور وجزء، وكانت النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(34): قياس ثبات محاور وأجزاء أداة الاستبيان (معامل ألفا كرونباخ)

محاور الاستبيان وأجزائه	عدد العبارات	ألفا كرونباخ

[1] رضا عبد الله أبو سريع، **تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS**، دار الفكر، الأردن، 2004، ص 18.

معوقات إدارية وتمويلية وضريبية	11	0.696
معوقات متعلقة بكفاءات وتكوين اليد العاملة	6	0.671
معوقات تسويقية وتنافسية	12	0.785
الجزء الثاني: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**29**	**0.809**
تفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي	7	0.835
دعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية بما يتوافق ومتطلبات المؤسسة	06	0.845
تفعيل النظام التسويقي والتنافسي	06	0.791
الجزء الثالث: الآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**19**	**0.890**
معامل الثبات العام	**48**	**0.712**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يوضح الجدول أعلاه أن جميع معاملات محاور وأجزاء الدراسة حققت قيم ثبات عالية ومقبولة لألفا كرونباخ، وكذلك بالنسبة لمعامل الثبات العام. وهذا ما يؤكد ثبات عبارات الاستبيان وثبات نتائج تطبيقها. وبهذا وبعد أن تم التأكد من صدق وثبات أداة القياس، أصبح الاستبيان جاهز وصالح لاستخدامه في التحليل، وأخذ الشكل النهائي له الموضح في الملحق.[1]

المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية لإجابات مفردات العينة وتحليل نتائج الدراسة

تتميز عينة الدراسة التي قمنا باختيارها بمجموعة من الخصائص والسمات، سنحاول وصفها من خلال هذا المبحث، مع دارسة وتحليل النتائج الإحصائية لآراء أفراد العينة حول معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لمفردات عينة الدراسة

[1] أنظر الملحق.

بالاعتماد على نتائج الجزء الأول من الاستبيان الذي يحتوي على المعلومات العامة سنحاول وصف البيانات الشخصية والوظيفية، حيث سيتم عرضها في جداول تبين التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة، ويقابل كل جدول شكل يوضح بالتمثيل البياني توزيعها وفقا للنسب المئوية لكل متغير.

أولا: توزيع أفراد العينة حسب الجنس، السن، المستوى التعليمي/التكويني والمنصب

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة من حيث: الجنس، السن، المستوى التعليمي/التكويني والمنصب الحالي من خلال ما يلي:

1.**طبيعة الجنس لأفراد العينة:** يلخص الجدول الموالي جنس مفردات عينة الدراسة.

الجدول رقم (35): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	58	89,2
أنثى	7	10,8
المجموع	65	100,0

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لـتوزيع أفراد العينة حسب الجنس

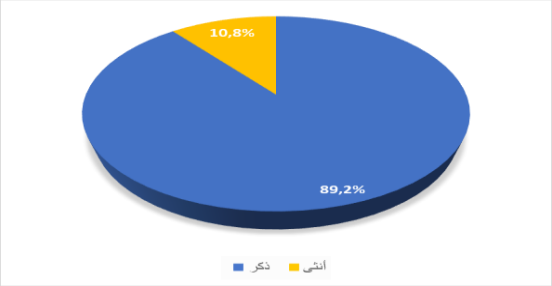

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS وبرنامج Excel

يوضح الجدول والشكل أعلاه أن عدد الذكور يمثل 58 فرد بنسبة 89.2 % من مجموع أفراد العينة، في حين بلغ عدد الاناث 07 بنسبة تقدر بـ 10.8%. وهذا يدل على عدم تكافؤ الفرص بينهما من حيث تولي المناصب الأساسية والقيادية باعتبار الفئة المدروسة تتمثل في مسيري المؤسسات. وهذا لطبيعة المجتمع الجزائري الذي يكون في أغلبه المستثمرون وأصحاب المشاريع من فئة الذكور بينما تقتصر استثمارات النساء على الصناعات اليدوية والحرفية المنزلية.

2. **الفئة العمرية (السن):** يلخص الجدول الموالي الأعمار المختلفة لمفردات عينة الدراسة

الجدول رقم (36): توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة %
من 25 إلى 35 سنة	5	7,7
من 36 إلى 45 سنة	43	66,2
من 46 إلى 50 سنة	10	15,4
50 سنة فما فوق	7	10,8
المجموع	**65**	**100,0**

الشكل رقم (02): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب السن

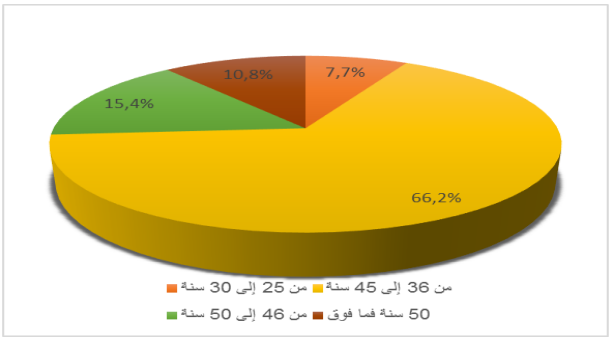

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS وبرنامج Excel

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 36 و46 وهذا بنسبة تقدر بـ 66.2 %، ثم تليها الفئة الثانية بنسبة تقدر بـ 15.4 %، وهي فئة السن المحصورة بين 46 و50 سنة، أما الفئة الثالثة فتقدر بنسبة 10.8 %، والتي تمثل الفئة التي تفوق أعمارها 50 سنة. في حين النسبة الباقية المقدرة بـ 7.7 %، والممثلة لفئة السن التي تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة.

لذلك يمكن القول أن أغلب أفراد العينة هي الفئة التي تقل أعمارهم عن 45 وتتجاوز 36 سنة، وذلك بحكم نضجهم ووعيهم ورغبتهم في توظيف قدراتهم وطاقاتهم، كما يمكن تفسير ذلك من خلال برامج الدعم المقدمة من قبل الدولة الجزائرية لإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة التي تشترط شرط السن. في حين أن نسبة الشباب منخفضة، وهذا راجع لعزوفهم وتخوفهم النابع من ارتفاع درجة المخاطرة والتخوف من الفشل، وعدم تشجيعهم على تأسيس وانشاء مؤسسات، وإنما تفضيل العمل مقابل أجر ثابت ومحدد.

3.المستوى التعليمي/ التكويني: وكانت نتائج توزيع الاستبيان حسب هذه السمة موضحة كما يلي:

الجدول رقم (37): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي/ التكويني

المستوى التعليمي/التكويني	التكرار	النسبة %
متوسط	6	9,2
ثانوي	14	21,5
جامعي	27	41,5
ما بعد التدرج	12	18,5
تكوين مهني	6	9,2
المجموع	**65**	**100,0**

الشكل رقم (03): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي/ التكويني

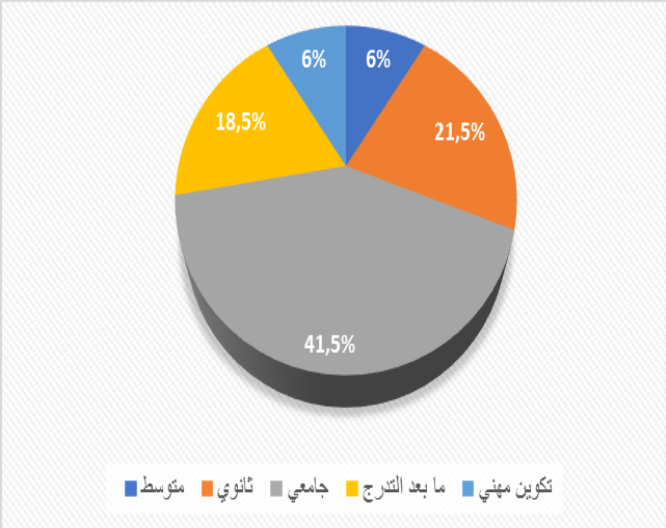

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS وبرنامج Excel

لقد قمنا في هذه الدراسة بتقسيم مفردات العينة حسب مستوى تعليمهم وتكوينهم الى 05 مجموعات، كما هو موضح في الجدول والشكل أعلاه. ويلاحظ أن أغلب أفراد العينة من حملة الشهادات الجامعية. حيث حصلت فئة المستوى الجامعي على نسبة 41.5 %، وفئة ما بعد التدرج على نسبة 21.5%. وهذا راجع الى أهمية المنصب الذين يشغلونه. في حين تتقاسم النسبة الباقية بين كل من الثانوي والمهني والمتوسط بنسب تقدر بـ 18.5 %، 9.2 %، 9.2 % على التوالي.

4. **المنصب الحالي:** يتمثل توزيع أفراد العينة حسب المنصب الحالي فيما يلي:

الجدول رقم (38): توزيع أفراد العينة حسب المنصب الحالي

المنصب الحالي	التكرار	النسبة %
مسير مالك	31	47,7
مسير أجير	16	24,6
رئيس قسم	16	24,6
أخرى	2	3,1
المجموع	**65**	**100,0**

الشكل رقم (04): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب المنصب الحالي

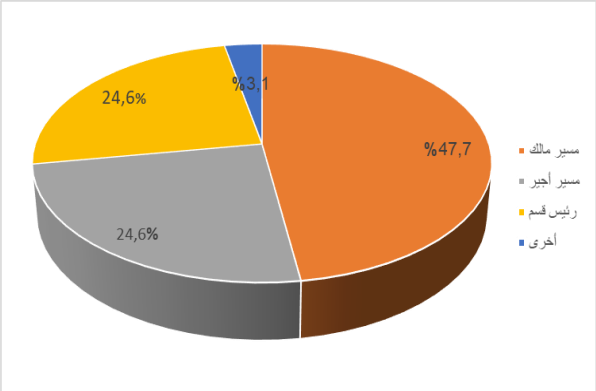

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS وبرنامج Excel

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن النسبة الأولى تتمثل في فئة المسيرين المالكين والتي تقدر بـ 47.7 %، وهذا راجع للفكر السائد بأن الملاك هم وحدهم الأشخاص المخول لهم تسيير مؤسساتهم، لتخوفهم من نشر وتسرب المعلومات الخاصة بمؤسساتهم، الى جانب اتخاذ قرارات غير سليمة عند تحميل المسؤولية لأشخاص أجانب، وبالتالي تفضيل تسييرهم لمؤسساتهم. لتليها نسبة المسيرين الأجراء ورؤساء الأقسام بنسب متساوية تقدر بـ 24.6 %. أما النسبة الأخرى فتمثل نسبة 2 %. وهذا ما قد يؤدي الى مشاكل عسيرة خاصة إذا لم تتوفر فيهم الخبرة والتدريب الإداري اللازمة، مما يجعل إدارتهم شخصية لا منهجية. إلى جانب مشكل الذمم المالية أحيانا ما بين المؤسسة ومالكها أو مديرها خاصة إذا لم يكن هناك تمييز بينهما، وهو ما يؤدي لصعوبة قياس وتحليل الكفاءة المالية للمنشأة.

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط، سنوات خبرة المؤسسة، حجم المؤسسة

بخصوص توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط، سنوات خبرة المؤسسة وحجم المؤسسة، أظهرت نتائج معالجة الاستبيان ما يلي:

1. قطاع النشاط:

يلخص الجدول الموالي القطاع الذي تنشط فيه مفردات عينة الدراسة

الجدول رقم (39): توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	التكرار	النسبة %
تجاري	19	29,2
خدماتي	12	18,5
صناعي	27	41,5
بناء وأشغال عامة	7	10,8
المجموع	**65**	**100,0**

الشكل رقم (05): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط

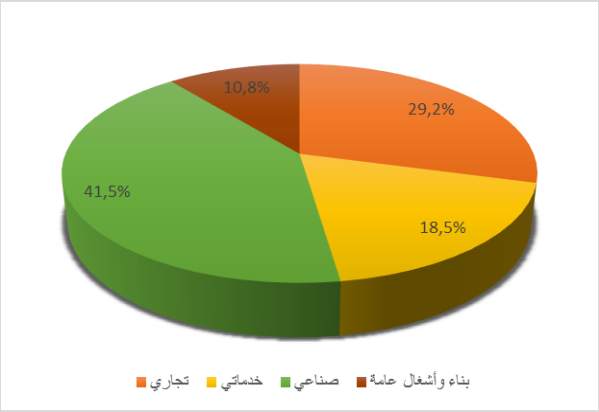

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS وبرنامج Excel

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن مؤسسات العينة تنتمي الى أربعة قطاعات أساسية، يترأسها القطاع الصناعي بنسبة تقدر بـ 41.5 %، أما الفئة الثانية فقد مثلتها المؤسسات التي تنتمي الى القطاع التجاري بنسبة قدرت بـ 29.2 %، تلتها المؤسسات التي تنمي الى قطاع الخدمات والتي قدرت بنسبة 18.5 %، أما النسبة الباقية 10.8 % فهي عبارة عن المؤسسات التي تنشط بقطاع البناء والأشغال العمومية .

2. سنوات خبرة المؤسسة:

يتمثل توزيع أفراد العينة حسب سنوات خبرة المؤسسة فيما يلي:

الجدول رقم (40): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 05 سنوات	12	18,5
من 06 إلى 10 سنوات	34	52,3
من 11 إلى 15 سنة	11	16,9
من 16 إلى 20 سنة	1	1,5
20 فما فوق	7	10,8
المجموع	**65**	**100,0**

الشكل رقم (06): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

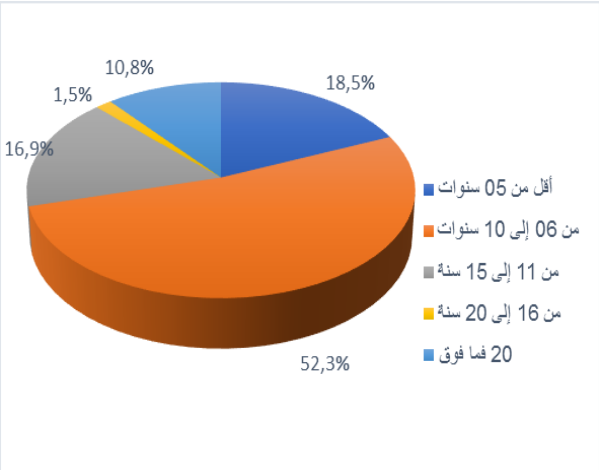

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS وبرنامج Excel

تظهر نتائج الدراسة أن أكبر نسبة من المستجوبين لها خبرة تتراوح بين 06 و10 سنوات، وهذا بنسبة تقدر بـ 52.3 %، ويتوافق هذا مع إجراءات وسياسات الدعم التي باشرتها الدولة في السنوات الأخيرة انطلاقا من سنة 2001. أما النسبة الثانية المقدرة بحوالي 18.5 % فهي تمثل المؤسسات التي سنوات خبرتها في العمل تقل عن 05 سنوات، تليها النسبة الثالثة وبنسب متقاربة تقدر بـ 16.9 %، والتي تمثل المؤسسات ذات سنوات الخبرة المحصورة بين 11 و15 سنة، في حين تقدر نسبة المؤسسات التي تفوق سنوات خبرتها 20 سنة بـ 10.8 %، أما النسبة الأخيرة والمتمثلة في المؤسسات التي تفوق سنوات خبرتها عن 16 سنة وتقل عن 20 سنة والتي تقدر بـ 1.5 %، وهم يمثلون الأقلية من عدد مفردات العينة نظرا لعدم توفر الإجراءات الكفيلة بمرافقتها خلال السنوات السابقة.

3.حجم المؤسسة:

يتمثل توزيع أفراد العينة حسب حجم المؤسسة فيما يلي:

الجدول رقم (41): توزيع أفراد العينة حسب حجم المؤسسة

حجم المؤسسة	التكرار	النسبة %
من 01 إلى 09 عمال	17	26,2
من 10 إلى 49 عامل	34	52,3
من 50 إلى 250 عامل	14	21,5
المجموع	**65**	**100,0**

الشكل رقم (07): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب حجم المؤسسة

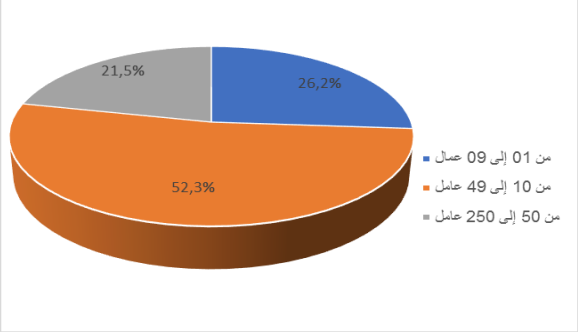

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS وبرنامج Excel

كما هو موضح في الجدول السابق، أغلبية المستجوبين يشتغلون في مؤسسات صغيرة يتراوح عدد عمالها بين 10 و49 عامل بنسبة 52.3 %. تليها في المرتبة الثانية مؤسسات مصغرة يتراوح عدد عمالها بين 01 و09 عمال بنسبة 26.2 %، في حين النسبة الباقية المقدرة بـ 21.5 % فتمثل المستجوبين الذين يشتغلون في المؤسسات المتوسطة. وهذا بالنسبة لعينة الدراسة لأن الإحصائيات المقدمة من قبل الهيئات الرسمية في الجزائر تظهر تفوق نسبة المؤسسات المصغرة عن باقي المؤسسات، بسبب سياسات الدعم التي منحتها الدولة لإقامة هذا النوع من المؤسسات وكذا شروط إقامتها التي تتماشى غالبا مع الإمكانيات المادية للشباب المستثمر.

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب مصادر التمويل، السوق المستهدفة، والشكل القانوني

بخصوص توزيع أفراد العينة حسب مصادر التمويل، السوق المستهدفة، والشكل القانوني أظهرت نتائج معالجة الاستبيان ما يلي

1. مصادر تمويل المؤسسة:

يتمثل توزيع أفراد العينة حسب مصادر تمويل المؤسسة فيما يلي:

الجدول رقم (42): توزيع أفراد العينة حسب مصادر تمويل المؤسسة

مصادر التمويل	التكرار	النسبة %
خاصة	10	15,4
أقارب/أهل	1	1,5
دعم حكومي	5	7,7
خاصة/دعم حكومي	11	16,9
خاصة/قرض/دعم حكومي	1	1,5
خاصة/أقارب	3	4,6
خاصة/قرض/أقارب	28	43,1
دعم/أقارب	6	9,2
المجموع	**65**	**100,0**

الشكل رقم (08): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب مصادر تمويل المؤسسة

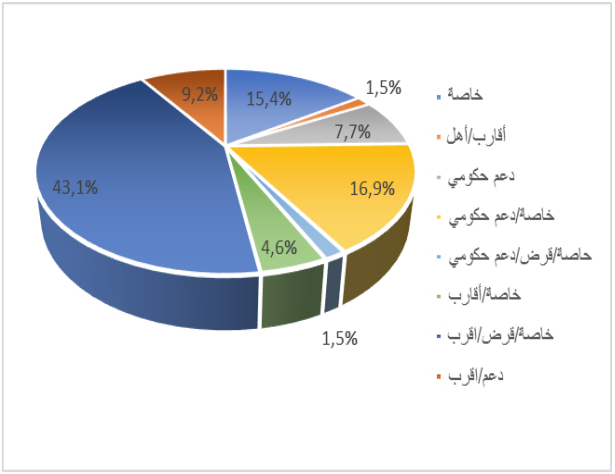

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS وبرنامج Excel

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن أغلبية مصادر تمويل هاته المؤسسات تتمثل في المصادر الخاصة والأقارب والقرض بنسبة تقدر بـ 43.1 %، تليها المصادر التمويلية الخاصة والدعم الحكومي بنسبة 16.9 %. أما المرتبة الثالثة فقد مثلتها المصادر الخاصة بنسبة 15.4 %، وهذا يدل على عدم كفاية المصادر التمويلية الخاصة لوحدها وانما وجوب ارفاقها بقرض أو دعم حكومي. في حين المرتبة الرابعة فقد خصت مصادر الدعم والأقارب بنسبة 9.2 %، أما المرتبة الخامسة والسادسة فهي من مصادر الدعم الحكومي والخاصة والأقارب بنسب تقدر بـ 7.7 %، 4.6 % على الترتيب. أما المرتبة السابعة والثامنة والتي تمثل نسبة ضعيفة قدرت بـ 1.5 % والتي عبرت عنها المصادر الخاصة والقرض والدعم الحكومي، الأقارب والأهل.

2. **السوق المستهدفة:** يلخص الجدول الموالي السوق المستهدفة لمفردات عينة الدراسة

الجدول رقم (43): توزيع أفراد العينة حسب السوق المستهدفة

السوق المستهدفة	التكرار	النسبة %
جهوي	28	43,1
وطني	28	43,1
دولي	1	1,5
وطني/دولي	8	12,3
المجموع	**65**	**100,0**

الشكل رقم (09): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب السوق المستهدفة

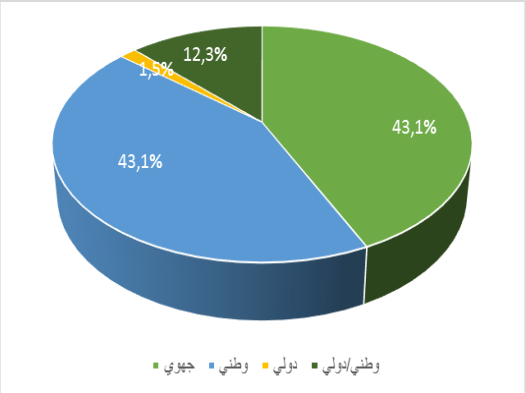

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS وبرنامج Excel

تظهر نتائج الجدول السابق أن أكبر نسبة لسوق مفردات العينة تتمثل في السوق الوطني والسوق الجهوي المقدرة بـ 43.1 %، تليها في المرتبة الثالثة نسبة 12.3 % والتي تمثل السوق الوطني والدولي في نفس الوقت، أما النسبة الأخيرة فتقدر بـ 1.5 % والتي تستهدف السوق الدولي. وهذا يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتعدى تصديرها الى الأسواق الخارجية وبالتالي تظل مساهمتها محتشمة في اجمالي الصادرات. لذلك وجب التركيز على سياسة تشجيع الصادرات وتنويع قنوات التوزيع.

3. الشكل القانوني: يلخص الجدول الموالي نتائج توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني

الجدول رقم (44): توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	التكرار	النسبة %
مؤسسة فردية ذات شخص وحيد	23	35,4
شركة ذات مسؤولية محدودة	22	33,8
شركة تضامن	12	18,5
شركة ذات أسهم	8	12,3
المجموع	**65**	**100,0**

الشكل رقم (10): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني

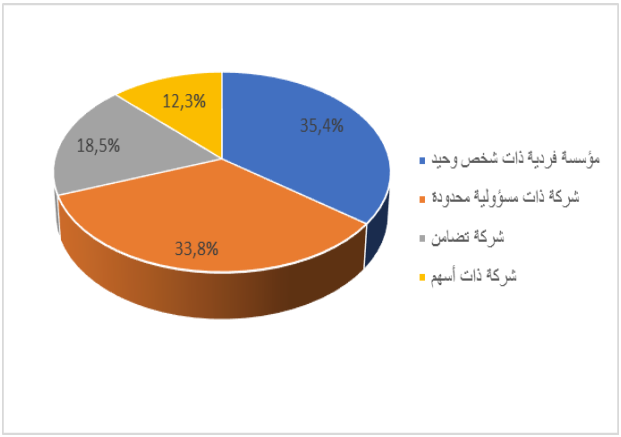

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS وبرنامج Excel

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن 35.4 % من المؤسسات تمثل مؤسسات فردية ذات شخص وحيد EURL، تليها بنسبة متقاربة نوعا ما والمقدرة بـ 33.8 % الشركات ذات مسؤولية محدودة، في حين تتقاسم النسبة المتبقية بين كل من شركات التضامن وشركات ذات الأسهم بنسب تقدر بـ 18.5 %، 12.3 %على التوالي.

يلاحظ من الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتخذ أحد الشكلين القانونيين: مؤسسة فردية ذات الشخص الوحيد EURL وشركة ذات مسؤولية محدودة SARL بصفة أكبر من بقية الأشكال القانونية وبنسب متقارب قدرت على التوالي بـ 35.4 %، 33.8 % من مجموع أفراد العينة، في حين تتقاسم النسبة المتبقية بين كل من شركات التضامن وشركات ذات الأسهم بنسب تقدر بـ 18.5 %، 12.3 %على الترتيب.

ويمكن تفسير ذلك أن الـ EURL وSARL توافق شروط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أكثر من الأشكال الأخرى، كشركات ذات الأسهم التي تستلزم رأس مال كبير وهو ما يتنافى مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو شركات التضامن التي تستلزم تضامن كل الشركاء وهو ما قد لا يحبذه بعض الشباب الراغب في الاستثمار

المطلب الثاني: قياس درجة استجابة أفراد العينة لعبارات الاستبيان

من خلال هذا المطلب سنحاول وصف معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عينة الدراسة، والآليات المقترحة لمعالجة هاته المعوقات، وذلك بعد تفريغ وتحليل إجابات مفردات عينة الدراسة على مختلف محاور الاستبيان والتي تعبر عن وجهة نظرهم. ومن أجل تحقيق ذلك قمنا باستخدام التكرارات والنسب المئوية، ومتوسطات الأوزان والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المدروسة. لنحاول في الأخير استخلاص أهم النتائج على ضوء هذا التحليل.

أولا: النتائج الإحصائية لآراء أفراد العينة حول معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تظهر النتائج الإحصائية لعبارات الجزء الأول حسب آراء أفراد العينة المدروسة، حول معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. المعوقات الإدارية، التمويلية والضريبية

تظهر النتائج الإحصائية لعبارات المحور الأول من الجزء الأول المتعلقة بالمعوقات الإدارية، التمويلية والضريبية التي تواجه المؤسسات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (45): تقييم المعوقات الإدارية، التمويلية وضريبية

رقم العبارة في الاستبيان	العبارة	غير موافق تماما		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماما		متوسط الأوزان	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%				
01	يستجيب النظام البنكي الحالي لاحتياجات المؤسسة التمويلية.	29	44,6	17	26,2	04	6،2	09	13,8	06	9,2	2,169	1,375	10	منخفضة
02	تعاني المؤسسة من مشكلة عسر الحصول على قروض بنكية.	2	3,1	5	7,7	8	12,3	27	41,5	23	35,4	3,984	1,038	7	كبيرة
03	تشكل ضمانات القروض عبأ على المؤسسة خاصة عند بداية نشاطها نظرا لصعوبة تنفي	00	00	03	4,6	14	21,5	21	32,3	27	41,5	4,107	0,903	6	كبيرة
04	تعاني المؤسسة من صعوبة وتباطؤ إجراءات التسجيل والترخيص.	00	00	4	6,2	4	6,2	27	41,5	30	46,2	4,276	0,838	4	كبيرة جدا
05	محدودية القدرات المالية للمؤسسة تحد من نموها وتوسعها.	3	4,6	1	1,5	3	4,6	21	32,3	37	56,9	4,353	0,991	3	كبيرة جدا
06	تلبي المصادر التمويلية المتاحة احتياجات المؤسسة.	32	49,2	16	24,6	5	7,7	8	12,3	4	6,2	2,015	1,280	11	منخفضة
07	الإجراءات الإدارية تعرقل نشاط المؤسسة.	00	00	4	6,2	2	3,1	23	35,4	36	55,4	4,400	0,825	02	كبيرة جدا
08	البيروقراطية وانتشار الفساد الإداري يعيق تطور المؤسسة.	00	00	00	00	7	10,8	18	27,7	40	61,5	4,507	0,687	01	كبيرة جدا
09	الدعم الحكومي المقدم للمؤسسة غير كافي.	1	1,5	4	6,2	27	41,5	12	18,5	21	32,3	3,738	1,034	09	كبيرة

10	النظام الضريبي المطبق على المؤسسة يحول دون تطورها.	1	1,5	00	00	8	12,3	32	49,2	24	36,9	4,200	0,774	05	كبيرة جدا
11	مدة الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمؤسسة تلائم نشاطها.	1	1,5	7	10,8	10	15,4	33	50,8	14	21,5	3,800	0,955	08	كبيرة
	تقييم المعوقات الإدارية، التمويلية وضريبية											**3,777**	**0,973**	-	**كبيرة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

أظهرت نتائج المحور الأول حول المعوقات الإدارية، التمويلية والضريبية لمؤسسات عينة الدراسة على وجود إجماع في إجابات أفراد هذه العينة المدروسة على معاناتهم من المعوقات المذكورة والمترجمة في عبارات المحور بدرجة كبيرة، وهذا ما يعكسه متوسط الأوزان العام والذي قدر بـ 3,777 بانحراف معياري قدر بـ 0,973. فكل نتائج عبارات المحور كانت بدرجة كبيرة جدا وكبيرة، مما يدل على أن أفراد العينة يجمعون على أن مؤسساتهم تعاني من المعوقات السالفة الذكر، باستثناء نتائج العبارتين السادسة والأولى واللتان كانتا منخفضتين وهذا يؤكد على عدم استجابة النظام البنكي الحالي لاحتياجات المؤسسة التمويلية، وعدم تلبية المصادر التمويلية المتاحة أمامهم لاحتياجات مؤسساتهم.

2.المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة

تظهر النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثاني من الجزء الأول المتعلقة المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة التي تواجه المؤسسات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (46): تقييم المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة

رقم العبارة في الاستبيان	العبارة	غير موافق تماما		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماما		متوسط الاوزان	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%				
12	تعتمد المؤسسة في توظيف عمالها على العلاقات الشخصية والعائلية.	6	9,2	19	29,2	6	9,2	26	40,0	8	12,3	3,169	1,244	3	متوسطة

13	تتوفر المؤسسة على يد عاملة فنية مؤهلة لمزاولة نشاطها.	2	3,1	4	6,2	2	3,1	42	64,6	15	23,1	3,984	0,892	كبيرة	2
14	نقص مؤهلات مسيري المؤسسة تأثر سلبا على إدارتها وتسييرها.	1	1,5	2	3,1	8	12,3	32	49,2	22	33,8	4,107	0,850	كبيرة	1
15	تقوم المؤسسة بدورات تدريبية مستمرة لتحسين مستوى أداء عمالها.	9	13,8	26	40,0	4	6,2	19	29,2	7	10,8	2,830	1,293	متوسطة	4
16	تستعمل المؤسسة نظام الحوافز حسب مستوى الأداء.	9	13,8	26	40,0	11	16,9	10	15,4	9	13,8	2,753	1,275	منخفضة	5
17	تفتقر المؤسسة الى الخبرة التنظيمية والتسييرية.	12	18,5	26	40,0	18	27,7	8	12,3	1	1,5	2,384	0,979	منخفضة	6
	تقييم المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة											**3,205**	**1,089**	متوسطة	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

بلغ متوسط الأوزان لعبارات هذا المحور 3,205 بانحراف معياري يقدر بـ 1,089، مما يظهر إجماع أفراد عينة الدراسة على عبارات المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة في مؤسساتهم، لكن تباينت درجة موافقتهم على هذه المعوقات بين: كبيرة في العبارتين 13 و14، باعتبار أن مؤسساتهم من وجهة نظرهم تتوفر على اليد العاملة الفنية المؤهلة ونقص مؤهلات مسيري مؤسساتهم يؤثر سلبا على ادارتها وتسييرها. ومتوسطة في كل من العبارات 12-15 -16 كونها تؤكد أنها تعتمد في توظيف عمالها على العلاقات الشخصية والعائلية، الى جانب عدم قيامها بدورات تدريبية مستمرة لتحسين مستوى أداء عمالها، وعدم استعمالها لنظام الحوافز حسب مستوى الأداء. في حين كانت منخفضة في العبارة المتبقية 17، كونها تنفي افتقار مؤسساتهم الى الخبرة التنظيمية والتسييرية.

3.المعوقات التسويقية والتنافسية

تظهر النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثالث من الجزء الأول المتعلقة المعوقات المتعلقة المعوقات التسويقية والتنافسية التي تواجه المؤسسات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (47): تقييم المعوقات التسويقية والتنافسية

رقم العبارة في الاستبيان	العبارة	غير موافق تماما		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماما		متوسط الأوزان	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	%النسبة	التكرار	%النسبة	التكرار	%النسبة	التكرار	%النسبة	التكرار	%النسبة				
18	تهتم المؤسسة بجمع المعلومات اللازمة من المحيط الخارجي لتشخيص الفرص والتهديدات.	7	10,8	27	41,5	6	9,2	17	26,2	8	12,3	2,876	1,268	12	متوسطة
19	مستويات الاستثمار في مجال التسويق والدعاية غير كافية في المؤسسة.	11	16,9	17	26,2	7	10,8	22	33,8	8	12,3	2,984	1,340	11	متوسطة
20	الميزانية التي تخصصها المؤسسة للتسويق غير كافية.	5	7,7	11	16,9	10	15,4	24	36,9	15	23,1	3,507	1,238	9	كبيرة
21	تعتمد المؤسسة على نظام معلومات داخلي للتخطيط المستقبلي.	1	1,5	17	26,2	5	7,7	28	43,1	14	21,5	3,569	1,145	8	كبيرة
22	تواجه المؤسسة منافسة حادة من طرف المؤسسات	6	9,2	5	7,7	4	6,2	21	32,3	29	44,6	3,953	1,292	5	كبيرة
23	تستعين المؤسسة بخبراء خارجيين متخصصين عند الحاجة لمعلومات حول السوق	11	16,9	21	32,3	2	3,1	18	27,7	13	20,0	3,015	1,452	10	متوسطة
24	تؤثر المنتجات المستوردة سلبا على مبيعات المؤسسة.	1	1,5	2	3,1	6	9,2	22	33,8	34	52,3	4,323	,8850	2	كبيرة جدا
25	تعاني المؤسسة من عدم توفر إحصائيات وبنوك للمعلومات الاقتصادية	00	00	2	3,1	9	13,8	25	38,5	29	44,6	4,246	,8100	3	كبيرة جدا

26	تعاني المؤسسة من عدم تهيئة البنية التحتية.	00	00	4	6,2	3	4,6	23	35,4	35	53,8	4,369	,8390	1	كبيرة جدا
27	تعاني المؤسسة من عدم تهيئة السوق الموازية.	4	6,2	2	3,1	3	4,6	27	41,5	29	44,6	4,153	1,078	4	كبيرة
28	تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بحيازة التكنولوجيا ومسايرتها	4	6,2	4	6,2	12	18,5	20	30,8	25	38,5	3,892	1,174	6	كبيرة
29	تهتم المؤسسة بالبحث والتطوير ودعم الإبداع والابتكار.	6	9,2	3	4,6	12	18,5	21	32,3	23	35,4	3,800	1,239	7	كبيرة
	تقييم المعوقات التسويقية والتنافسية											**3,724**	**1,147**	**-**	**كبيرة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

كانت درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على المعوقات التسويقية والتنافسية التي تواجه مؤسساتهم كبيرة، اذ بلغ متوسط الأوزان 3,724 بانحراف معياري يقدر بـ 1,147، مما يظهر إجماع أفراد عينة الدراسة على المعوقات المذكورة. حيث من خلال العبارات 26-24-25 أكدوا وبدرجة كبيرة جدا على معاناتهم من تهيئة البنية التحتية وتأثير المنتجات المستوردة سلبا على مبيعاتهم وعدم توفر الاحصائيات وبنوك للمعلومات الاقتصادية. في حين كانت درجات موافقاتهم كبيرة على العبارات 27-22-28-29-21-20 باعتبار مؤسساتهم تعاني من السوق الموازية، وتواجه منافسة حادة من طرف المؤسسات الكبرى، والصعوبات المتعلقة بحيازة التكنولوجيا ومسايرتها بالرغم من اهتمامها بالبحث والتطوير ودعم الابداع والابتكار الى جانب اعتمادها على نظام معلومات داخلي للتخطيط المستقبلي، في حين الميزانية التي تخصصها للتسويق غير كافية، وما يؤكد ذلك مجموع التكرارات المتعلقة بموافق تماما وموافق (15+ 24 أكبر من 5+11). أما الدرجة المتوسطة التي وافقت العبارات 23-19-18، أين كان هناك تساوي بين المؤسسات التي تستعين بخبراء متخصصين عند الحاجة لمعلومات حول السوق والمنافسة والتي لا تستعين ويظهر ذلك بعد التمعن في قراءة الجدول حيث نجد مجموع التكرارات المتعلقة بموافق تماما وموافق بالنسبة للعبارة 23 يتساوى بالتقريب مع مجموع التكرارات المتعلقة بغير موافق تماما وغير موافق (18+ 13 و 11+21). وبالنسبة للعبارتين 19و18 واللتان تؤكدان على عدم كفاية مستويات

الاستثمار في مجال التسويق والدعاية في مؤسساتهم، وعدم اهتمامهم بجمع المعلومات اللازمة من المحيط الخارجي لتشخيص الفرص والتهديدات.

ثانيا: النتائج الإحصائية لآراء أفراد العينة حول الآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم التعرف من خلال ما يلي على درجة الموافقة على مجموعة من العبارات المرتبطة بالآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤسسات عينة الدراسة وهذا من خلال معرفة آراء أفرادها. وفي سبيل تحقيق ذلك تم استخدام التكرارات والنسب المئوية ومتوسطات الأوزان والانحراف المعياري على مختلف المحاور.

1. تفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي

تظهر النتائج الإحصائية لعبارات المحور الأول من الجزء الثالث المتعلقة بتفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (48): تقييم تفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي

رقم العبارة في الاستبيان	العبارة	غير موافق تماما		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماما		متوسط الاوزان	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%				
30	إصلاح النظام البنكي وطرح بدائل تمويلية جديدة.	00	00	00	00	4	6,2	24	36,9	37	56,9	4,507	0,615	1	كبيرة جدا
31	طرح صيغ تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية لاستقطاب أصحاب المشاريع الذين يعزفون	00	00	1	1,5	17	26,2	16	24,6	31	47,7	4,184	0,881	6	كبيرة
32	تفعيل البورصة يعتبر إحدى الآليات الناجعة	00	00	1	1,5	20	30,8	23	35,4	21	32,3	3,984	0,838	7	كبيرة

33	تتطلب ديناميكية نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة استجابة إدارية سريعة	00	00	00	00	6	9,2	20	30,8	39	60,0	4,507	0,664	2	كبيرة جدا
34	تطوير النظام الضريبي بما يتلاءم وطبيعة المؤسسات الصغيرة	00	00	00	00	7	10,8	33	50,8	25	38,5	4,276	0,649	4	كبيرة جدا
35	تخفيض العبء الضريبي المطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور	00	00	1	1,5	5	7,7	33	50,8	26	40,0	4,292	0,678	3	كبيرة جدا
36	توفير برنامج تأمين ضد خسائر وحالات تعسر الديون للحد من فشل	00	00	2	3,1	7	10,8	29	44,6	27	41,5	4,246	0,771	5	كبيرة جدا
كبيرة جدا	**تقييم تفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي**											**4,285**	**0,728**	-	**كبيرة جدا**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

تظهر النتائج الإحصائية للجدول أعلاه درجة موافقة كبيرة جدا لآراء أفراد عينة الدراسة حول تفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي، حيث بلغ متوسط أوزان 4,285 بانحراف معياري يقدر بـ 0,728، وهذا يدل على إجماع أفراد عينة الدراسة على دعمهم للآليات المقترحة. ومن بين الاليات المشجعة بدرجة كبيرة جدا هي اصلاح النظام البنكي وطرح بدائل تمويلية جديدة، وتشجيع الاستجابة الإدارية السريعة لرفع مستوى أداء مؤسساتهم الى جانب تخفيض العبء الضريبي المطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور الإنشاء. أما بالنسبة للآليات المشجعة بدرجة كبيرة، فتمثلت في تطوير النظام الضريبي بما يتلاءم وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توفير برنامج تأمين ضد خسائر وحالات تعسر الديون للحد من فشل المؤسسة، طرح صيغ تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية لاستقطاب، تفعيل البورصة. ولكن بالتمعن في قراءة الجدول نجد أن مجموع التكرارات المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة على موافق وموافق تماما أكبر بكثير من مجموع التكرارات المتعلقة بإجاباتهم على غير موافق وغير موافق تماما بالنسبة لكل عبارات المحور. لهذا يمكن القول أن هناك اتفاق لآراء أفراد العينة حول تفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي.

2. دعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية بما يتوافق ومتطلبات المؤسسة

تظهر النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثاني من الجزء الثالث المتعلقة لدعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية بما يتوافق ومتطلبات المؤسسة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (49): تقييم دعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية

رقم العبارة في الاستبيان	العبارة	غير موافق تماما		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماما		متوسط الأوزان	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%				
37	تطبيق المؤسسة مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.	00	00	9	13,8	7	10,8	30	46,2	19	29,2	3,907	0,979	3	كبيرة
38	الإدارة الجيدة والتخطيط السليم في المؤسسة يضمن ديمومتها.	00	00	1	1,5	1	1,5	34	52,3	29	44,6	4,400	0,607	1	كبيرة جدا
39	تطوير المهارات الإدارية لمسيري المؤسسات.	00	00	00	00	6	9,2	34	52,3	25	38,5	4,292	0,630	2	كبيرة جدا
40	تنظيم دورات تكوينية مستمرة للعمال.	4	6,2	19	29,2	4	6,2	24	36,9	14	21,5	3,384	1,283	4	كبيرة
41	المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمعارض وورش العمل لتطوير المؤسسة تقنيا وبشريا ومهنيا.	8	12,3	13	20,0	7	10,8	21	32,3	16	24,6	3,369	1,375	5	كبيرة
42	تفعيل نظام الحوافز والمكافأة للرفع من مستوى أداء العمال.	4	6,2	20	30,8	10	15,4	15	23,1	16	24,6	3,292	1,307	6	كبيرة
	تقييم دعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية											**3,774**	**1,030**	-	**كبيرة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

تظهر النتائج الإحصائية للجدول أعلاه درجة موافقة كبيرة وكبيرة جدا لآراء أفراد عينة الدراسة حول دعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية، حيث بلغ متوسط الأوزان 3,774 بانحراف معياري يقدر بـ 1,030، اذ نلاحظ أن أفراد العينة يجمعون وبدرجة كبيرة جدا على أن الإدارة الجيدة والتخطيط السليم في المؤسسة يضمن ديمومتها وتطوير المهارات الإدارية لمسيري المؤسسات. في حين نلاحظ أن درجة الموافقة لآراء أفراد عينة الدراسة كانت كبيرة من حيث تطبيق المؤسسة لمبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب، مع قيامها بتنظيم دورات تكوينية مستمرة للعمال، الى جانب قيامها بتفعيل نظام الحوافز والمكافأة للرفع من مستوى أداء العمال.

3. تفعيل النظام التسويقي والتنافسي

تظهر النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثالث من الجزء الثالث المتعلقة بتفعيل النظام التسويقي والتنافسي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (50): تقييم تفعيل النظام التسويقي والتنافسي

رقم العبارة في الاستبيان	العبارة	غير موافق تماما		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماما		متوسط الأوزان	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%				
43	تطوير المنظومة الإحصائية والمعلوماتية الخاصة بقطاع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	00	00	00	00	5	7,7	28	43,1	32	49,2	4,415	0,634	2	كبيرة جدا
44	تكثيف تنظيم الصالونات والمعارض الجهوية والوطنية وحتى الدولية بهدف التعريف بالمؤسسة ومنتوجاتها.	2	3,1	11	16,9	10	15,4	19	29,2	23	35,4	3,769	1,195	6	كبيرة
45	دعم سياسات تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبرى مما يساعد في تكوين هيكل صناعي متكامل.	00	00	00	00	2	3,1	34	52,3	29	44,6	4,415	0,556	1	كبيرة جدا
46	تعزيز روح الإبداع والابتكار داخل المؤسسة من أجل تحقيق ميزة تنافسية.	00	00	2	3,1	18	27,7	21	32,3	24	36,9	4,030	0,883	5	كبيرة

47	دعم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.	00	00	00	00	8	12,3	28	43,1	29	44,6	4,323	0,687	3	كبيرة جدا
48	اعتماد البعد الدولي في نشاط المؤسسة لتصدير منتجاتها.	00	00	00	00	19	29,2	25	38,5	21	32,3	4,030	0,789	4	كبيرة
	تقييم تفعيل النظام التسويقي والتنافسي											**4,164**	**0,791**	-	**كبيرة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

أظهرت نتائج الجدول أعلاه على وجود إجماع في إجابات أفراد العينة المدروسة حول عبارات هذا المحور، حيث بلغ متوسط الأوزان 4,164 بانحراف معياري يقدر بـ 0,791، فكل نتائج عبارات هذا المحور كانت بدرجة كبيرة ودرجة كبيرة جدا، مما يدل على أن أفراد العينة يجمعون أن مؤسساتهم توافق وبدرجة كبيرة جدا على دعم سياسات تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبرى، تطوير المنظومة الإحصائية والمعلوماتية الخاصة بقطاع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال. أما درجة الموافقة الكبيرة فكانت تخص تكثيف تنظيم الصالونات والمعارض الجهوية والوطنية وحتى الدولية بهدف التعريف بالمؤسسة ومنتوجاتها، تعزيز روح الإبداع والابتكار داخل المؤسسة من أجل تحقيق ميزة تنافسية، اعتماد البعد الدولي في نشاط المؤسسة لتصدير منتجاتها.

4. تفعيل نظام المرافقة للمؤسسة لنشر الوعي الاقتصادي بأهميته ودوره الفعال في دعمها وترقيتها

تظهر النتائج الإحصائية لعبارات تفعيل نظام المرافقة للمؤسسة لنشر الوعي الاقتصادي بأهميته ودوره الفعال في دعمها وترقيتها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (51): تفعيل نظام المرافقة للمؤسسة لنشر الوعي الاقتصادي بأهميته ودوره الفعال في دعمها وترقيتها

رقم العبارة في الاستبيان	العبارة	نعم		لا			
49	هل استفادت المؤسسة من آليات المرافقة	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
		00	00	65	100		
	إذا كان الجواب نعم ما شكلها	مشتلة		مركز تسهيل		أخرى	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
		00	00	00	00	00	00

		غير فعالة تماما		غير فعالة		فعالة نوعا ما		فعالة		فعالة تماما	
	ما مدى فعاليتها	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
		00	00	00	00	0	0	00	00	00	00
	إذا كان الجواب لا: هل تريد تفعيل هذا النظام والاستفادة من خدماته وتسهيلاته لضمان نجاح وبقاء المؤسسة	نعم				لا					
		التكرار		النسبة %		التكرار				النسبة %	
		65		100		00				00	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ اجماع كل أفراد العينة على عدم استفادتهم من اليات المرافقة، الى جانب تأكيدهم على موافقتهم على تفعيل هذا النظام والاستفادة من خدماته وتسهيلاته لضمان نجاح وبقاء المؤسسة. فمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم الآليات المبتكرة لترقية المؤسسات الصغيرة، نتيجة دور هيئات الدعم والمرافقة الفعالة التي تساهم في إنجاح مسار هذه المؤسسات من خلال تذليل المشاكل والصعوبات التي تعترض عملية إنشاءها وتنميتها والحفاظ على ديمومتها.

وترجع أسباب تأخر هذه الهيئات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر، والتي وقفت كعائق أمام بروز وعي سياسي واقتصادي بأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى تأخر صدور القوانين المنظمة لها حيث صدر أول مرسوم ينظمها سنة 2003، وكذلك نقص الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الهيئات. وهذا يؤكد على وجوب تنشيط هذه الالية بالرغم من وجود الأطر التشريعية المنظمة لها.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

بعد أن قمنا بتفريغ إجابات المستجوبين حول المحاور الثلاثة للاستبيان، والتعرف على المعوقات التي تواجه أفراد العينة، وآرائهم حول الآليات المقترحة لمعالجة هذه المعوقات، وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحديد درجات الإجابة ضمن مجلات القبول المختلفة، سنحاول في هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة الميدانية والتأكد من صدقها أو نفيها، بغية الوصول الى نتائج تتضمن الإجابة على أسئلة الدراسة.

نقوم من خلال هذا المطلب باختبار الفرضية الرئيسية التالية: النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستدعي مجابهة ومعالجة كل من المعوقات الإدارية والتمويلية والضريبية، المعوقات المتعلقة بكفاءات وتكوين اليد العاملة، المعوقات التسويقية والتنافسية، إلى جانب النهوض بنظام المرافقة في مؤسسات عينة الدراسة، والتي تتفرع الى ثلاث فرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: مواجهة المعوقات الإدارية والتمويلية والضريبية تستدعي تفعيل وتطوير النظام الإدارية والتمويلية والضريبية.

الفرضية الفرعية الثانية: مواجهة المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة تستدعي تفعيل جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية

الفرضية الفرعية الثالثة: مواجهة المعوقات التسويقية والتنافسية تستدعي تفعيل وتطوير النظام التسويقي والتنافسي.

الفرضية الفرعية الرابعة: النهوض بنظام المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض توفير البيئة الملائمة لتحفيز نشاط إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسعها.

وفق نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول الموالي الذي يوضح ترتيب معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المندرجة ضمن محاور الجزء الثاني:

الجدول رقم (52): الترتيب العام لمعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

محاور الجزء الثاني	متوسط الأوزان	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
تقييم المعوقات الإدارية، التمويلية والضريبية	3,777	0,973	1	كبيرة
تقييم المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة	3,205	1,089	3	متوسطة
تقييم المعوقات التسويقية والتنافسية	3,724	1,147	2	كبيرة
متوسط الاوزان العام	**3,568**	**1,069**	**-**	**كبيرة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

بالنظر إلى متوسطات محاور الجزء الثاني لمعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أنها متقاربة وفق مقياس التدرج الخماسي حيث:

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن متوسط أوزان العينة للمعوقات الإدارية، التمويلية والضريبية قدر بـ 3,777 حيث مثل أعلى متوسط بانحراف معياري قدر بـ 0,973، وهذا ما يدل على اتفاق أغلب أفراد عينة الدراسة على وجود هذه المعوقات وبدرجة كبيرة.

- يليه في المرتبة الثانية المعوقات التسويقية والتنافسية بمتوسط أوزان للمعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة قدر بـ 3,724 بانحراف معياري قدر بـ 1,089، وهذا ما يدل على اتفاق أغلب أفراد عينة الدراسة على وجود هذه المعوقات وبدرجة كبيرة.
- ثم في المرتبة الثالثة المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة بمتوسط أوزان 3,205 بانحراف معياري يقدر بـ 1,147، وهذا ما يؤكد على اتفاق أغلب أفراد عينة الدراسة على وجود هذه المعوقات وبدرجة متوسطة.

أما بالنسبة للمتوسط العام للبعد فقد قدر بـ 3.568 بانحراف معياري يقدر بـ 1,069، ووفق هذه النتائج فإن درجة الموافقة على هذا المحور كانت كبيرة، وهذا يؤكده أفراد العينة على وجود هذه المعوقات وبدرجة كبيرة

أما عن نتائج التحليل الإحصائي الذي يوضح الترتيب العام للآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المندرجة ضمن محاور الجزء الثالث فهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (53): الترتيب العام للآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

محاور الجزء الثالث	متوسط الأوزان	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
تقييم تفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي	4,285	0,728	1	كبيرة جدا
تقييم دعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية	3,774	1,030	3	كبيرة
تقييم تفعيل النظام التسويقي والتنافسي	4,164	0,791	2	كبيرة
متوسط الاوزان العام	**4.074**	**0,849**	**-**	**كبيرة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل متوسطات محاور الجزء الثالث الخاص بالآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق مقياس التدرج الخماسي نجد أن:

- متوسط أوزان العينة لعبارات تفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي مثل أعلى متوسط بقيمة قدرت بـ 4,285 بانحراف معياري يقدر بـ 0,728 بدرجة موافقة كبيرة جدا، وقد احتل المرتبة الأولى

وهذا ما يؤكد على موافقة أغلب أفراد عينة الدراسة على مسايرة هذه الاليات بغية مواجهة المعوقات الإدارية، التمويلية والضريبية.

وبالتالي تأكيد الفرضية الفرعية الأولى والمتمثلة في أن مواجهة المعوقات الإدارية والتمويلية والضريبية تستدعي تفعيل وتطوير النظام الإداري والتمويلي والضريبي.

- يليه في المرتبة الثانية تفعيل النظام التسويقي والتنافسي بمتوسط أوزان قدر بـ 4,164 بانحراف معياري يقدر بـ 1,030 بدرجة موافقة كبيرة، وهذا ما يؤكد على اتفاق أغلب أفراد عينة الدراسة على تنشيط هذه الاليات بغية مواجهة المعوقات التسويقية والتنافسية التي تواجه مؤسساتهم بغية مواجهة المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة.

وبالتالي تأكيد الفرضية الفرعية الثالثة والمتمثلة في مواجهة المعوقات التسويقية والتنافسية تستدعي تفعيل وتطوير النظام التسويقي والتنافسي.

- أما المرتبة الثالثة فتمثلت في تقييم دعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية بمتوسط أوزان قدر بـ 3,774 بانحراف معياري يقدر بـ 0,791 بدرجة موافقة كبيرة، مما يؤكد على موافقة أغلب أفراد العينة على الاليات المقترحة لمعالجة المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة

وبالتالي تأكيد الفرضية الفرعية الثانية والمتمثلة في مواجهة المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة تستدعي تفعيل جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية.

أما بالنسبة لمتوسط الأوزان العام لمحاور الجزء الثالث المتمثل في الآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقدر بـ 4.074 بانحراف معياري يقدر بـ 0,849 بدرجة موافقة كبيرة، وهذا ما يؤكد على اتفاق أغلب أفراد عينة الدراسة على تنشيط هذه الاليات بغية مواجهة المعوقات التي تواجه مؤسساتهم.

أما بالنسبة للفرضية الرابعة المتمثلة في النهوض بنظام المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض توفير البيئة الملائمة لتحفيز نشاط إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسعها، فقد تم اثباتها بناءا على الجدول رقم (51) الذي يوضح نتائج التحليل الاحصائي لتفعيل نظام المرافقة للمؤسسة لنشر الوعي الاقتصادي بأهميته ودوره الفعال في دعمها وترقيتها.

فالمرافقة لها دور كبير في ترقية الاقتصاد الوطني، كونها تساهم في توسيع وتوزيع القاعدة الاقتصادية من خلال تجسيد الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، كما تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات ان هيئت لها الأرضية الملائمة.

وبما أنه تم اثبات جميع الفرضيات الفرعية فهذا يؤدي الى اثبات الفرضية الرئيسية والتي مفادها أن النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستدعي مجابهة ومعالجة كل من المعوقات الإدارية والتمويلية والضريبية، المعوقات المتعلقة بكفاءات وتكوين اليد العاملة، المعوقات التسويقية والتنافسية، إلى جانب النهوض بنظام المرافقة في مؤسسات عينة الدراسة وذلك من خلال تفعيل مختلف الآليات المقترحة لذلك.

خلاصة:

تناول هذا الفصل نتائج الدراسة الميدانية والمتعلقة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعوقات التي تواجهها في مؤسسات عينة الدراسة، من خلال إجراء دراسة استطلاعية لآراء ووجهة نظر عينة من المسؤولين في مؤسسات العينة المدروسة المتكونة من 65 مفردة، وذلك بالاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات ومعالجته باستعمال النسب المئوية ومتوسطات الأوزان والانحرافات المعيارية حول مختلف المعوقات والآليات المقترحة لمعالجتها .

وقد قمنا بمعالجة أداة الدراسة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، بدءا بتفريغ البيانات الشخصية للمستجوبين والمتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب متغيرات: الجنس، السن، المستوى التعليمي، قطاع النشاط، مصادر التمويل، السوق المستهدفة، سنوات الخبرة، حجم المؤسسة، شكلها القانوني. حيث كانت أغلبية أفراد عينة الدراسة من الذكور، ومن الأشخاص المسيرين الذين تتراوح أعمارهم بين 36 و45 سنة، والتي تنشط في القطاع الصناعي ضمن مؤسسات صغيرة تستهدف السوق الجهوي والوطني بالدرجة الأولى، ومن ذوي خبرة تتراوح بين 06 و10 سنوات.

ثم قمنا بالإجابة على التساؤلات المطروحة بالتعرف على تصورات المستجوبين حول محاور الدراسة المتعلقة بمعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والآليات المقترحة لمعالجة هذه المعوقات. وذلك من خلال تحليل اجاباتهم لعبارات الاستبيان، والتعرف على درجة موافقتهم على عبارات الاستبيان.

وعلى ضوء ذلك تم التوصل إلى أن أفراد عينة الدراسة أكدوا تأثير هذه المعوقات على مؤسساتهم بنسب عالية، وأغلب أفرادها اتفقوا على تطبيق هذه الآليات المقترحة بغية معالجة هذه المعوقات، وبالتالي دعم مؤسساتهم أولا، ورفع مستوى دور مؤسساتهم في دعم الاقتصاد الوطني والنهوض به ثانيا.

خاتمة

إن الاتجاه الحديث في تنمية الدول هو الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره قطاعا حيويا تتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى للنهوض باقتصاديات الدول، وهذا ما أثبت الواقع نجاحه في العديد من الدول التي اعتمدت عليه، بناء على التجارب الدولية الرائدة. من خلال نتائج الدراسات التي أكدت أنه يعتبر من أفضل الوسائل المساعدة على تحقيق الانتعاش الاقتصادي نظرا لما يتمتع به من مرونة وسرعة التأقلم مع تغيرات السوق ومستجداته. لذلك وجب ترقية وتطوير هذا القطاع والتأكيد عل أهميته البالغة وإعطائه الأولوية في كل السياسات التنموية التي تقوم بها.

ولتفعيل دوره والوصول به للمستويات المرجوة، وجب اتخاذ التدابير اللازمة والإجراءات الكفيلة لمعالجة المعوقات التي تعرقل نشاطه وتحول دون تحقيق أهدافه المرجوة. كونه يواجه جملة من المعوقات المتداخلة فيما بينها تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن قطاع لآخر. وهناك معوقات داخلية لها صلة بالمؤسسة وأخرى خارجة عن نطاقها.

وفي ظل تنامي أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تواجه دول العالم النامية عامة والجزائر خاصة رهانات صعبة تتعلق بمحاولة اندماجها في الاقتصاد العالمي تماشيا مع التحولات الاقتصادية، لذلك أعطت الجزائر أهمية بالغة لهذا القطاع في ظل التغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني. أين خاضت إصلاحات هيكلية، خاصة بعد وصول مؤسساتها الكبرى التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية إلى أقصى درجات التدهور.

لذلك يعتبر تطوير وتفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة خيار استراتيجي لابد للجزائر والهيئات القائمة عليه أن توليه اهتماما بالغا، لتطوير استثماراتها وتنويع اقتصادها ورفع مستوى التشغيل بها بغية صناعة نسيج قوي ومتكامل يساعد على النهوض باقتصادها، وعليه قمنا بدراسة أهم المراحل التي ميزت تطور هذا القطاع في الجزائر ومساهمته في دعم الاقتصاد الوطني، ومختلف الإجراءات المتخذة لدعمه وترقيته من الناحية التنظيمية والتشريعية.

بناء على الجانب النظري والتطبيقي لها، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تماشيا مع خطة الدراسة والأهداف المسطرة، تتجلى فيما يلي:

- يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النهج الاقتصادي الجديد في العالم بحكم خصائصه ومرونته في التأقلم مع الأوضاع، وهذا ما أثبتته نتائج دراسة تجارب بعض الدول الرائدة في هذا القطاع،

وبالتالي يمثل الخيار الأمثل للنهوض باقتصاداتها الوطنية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى. إلا أن أساس نجاح هذه الدول يعود لتنوع البرامج والجوانب التنظيمية المتعلقة بها بشكل متكامل ومتناسق توفر لها المناخ الذي يساعد على دعمها. وعليه يمكن القول بأن نجاح تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك الدول يرجع لعدة عوامل منها:

- عدم وجود تعريف موحد يجمع بين كل الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانما كل دولة تقوم بوضع تعريف يناسبها نتيجة التباين والاختلاف في درجات نموها الاقتصادي، لكن يمكن الاتفاق في هذا الشأن على جملة من المعايير. وهذا التعريف لا يكون نهائي بل يمكن تعديله حسب القطاعات المختلفة وذلك ما قامت به معظم الدول، كماَ يقبل التعديل والتطوير من فترة زمنية إلى أخرى.

- وجود عدة هيئات دعم تعمل بتناسق فيما بينها، وتختلف من دولة إلى أخرى حيث تتخذ أشكال متعددة كوزارة، هيئة، صندوق، لكن هدفها واحد وهو خدمة ودعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعدد هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على منح قروض متوسطة وطويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة، إلى جانب برامج مختلفة تهتم بمواجهة مشاكل تمويل هذه المؤسسات وتقديم الضمانات لها لتسهيل وتيسير الحصول على الائتمان خاصة في ظل عجزها عن توفير الضمانات المطلوبة، مما يساهم في دعم القدرات الاقتصادية لهاته المؤسسات.
- وجود هيئات متخصصة تعمل على تقديم خدمات متنوعة من تدريب وتكوين وتنمية بشرية مع تقديم الاستشارات اللازمة، إلى جانب قيامها بدراسات حول فرص الاستثمارات المتاحة.
- تنوع برامج الدعم الخاصة لتصدير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على رفع جودتها، مع تقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تدعم القدرات التسويقية لهاته المؤسسات، هذا ما ساهم في رفع قدرتها على التصدير والنفاذ إلى الأسواق الدولية.
- مر تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث أصبح قطاعا مكملا للمؤسسات الكبرى بعدما كان يعتبر قطاعا مهمشا، لتزداد درجة أهميته خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، أين قام بتعريفها وتحديد اطارها التنظيمي.

- وفرت الجزائر منظومة قانونية وتشريعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعمها وترقيتها إلى جانب برامج واتفاقيات التعاون الدولية مع عدة منظمات وهيئات دولية، إلا أن استفادتها من هذه البرامج كانت ضئيلة مقارنة بدول أخرى.

- بالرغم من قيام الجزائر ببرامج تأهيل مختلفة ومتتالية لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة بغية تحسين وتقوية تنافسيتها، والمتمثلة في برنامج التأهيل تحت وصاية وزارة الصناعة، والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأجزائه الذي انطلق سنة 2007. إلا أن حصيلة مختلف هذه البرامج تبقى جد متواضعة، حيث كانت دون المستوى المطلوب، نتيجة المشاكل العديدة التي واجهت تطبيقه.

- يعرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ارتفاعا مستمرا، إلا أن هذا الارتفاع يعود لتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مقابل التراجع المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، وذلك بسبب تشجيع الدولة للقطاع الخاص من خلال الاليات والتسهيلات المستحدثة. الا أن النسبة الكبرى من مجموعها يتمثل في المؤسسات المصغرة مقارنة بالصغيرة والمتوسطة. وهذا ما تفسره نسبة التشغيل في كلا القطاعين، حيث هناك توظيف متزايد في القطاع الأول مع توظيف متناقص في الثاني.

- تنشط جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات نتيجة سهولة تأسيسه، والرغبة في الربح السريع الذي يمكن أن يحققه هذا القطاع، الى جانب انخفاض الإمكانيات التي يستلزمها إذ يسهل توفيرها فهي لا تتطلب إمكانيات ضخمة. على حساب القطاعات الأخرى التي تتطلب مجهودات أكبر لكنها ذات فائدة للاقتصاد الوطني.

- بالرغم من توفير الدولة لسياسات دعم متعددة وبرامج تأهيل مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء هيئات تسهر على تطبيقها بغية ترقيتها، إلا أن تطبيقها كان دون فعالية بسبب غياب الرؤية الاستراتيجية التي تضمن ذلك. حيث ركزت على دعم انشائها وتمويلها للرفع من عددها، دون الاهتمام بمرافقتها وكيفية تطويرها من الناحية التسييرية والتكنولوجية لضمان ديمومتها. فنجاحها مرهون بمدى نجاعة وفعالية تطبيق هذه الهيئات لبرامجها ما أدى الى ضعف هذا القطاع وعدم تحقيقه للأهداف المسطرة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشكلات المتداخلة فيما بينها، منها مشكلات داخلية لها صلة بالمؤسسة ذاتها وأخرى خارجة عن نطاقها. حيث أشارت النتائج التي انعكست في الدراسة التطبيقية إلى أن البيروقراطية وكثرة الملفات الادارية، النظام الضريبي غير الكفء، عدم توفر العقارات اللازمة ونقص المصادر التمويلية، تعتبر من أهم المعوقات التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة. الى جانب نقص استعمال الادارة الحديثة والتدريب، ونقص المهارات التسويقية، والامكانيات التكنولوجية المحدودة من جهة أخرى.

- نقص التعاون الفعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ومراكز البحث.

- يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا من سنة إلى أخرى في كل من التشغيل، ترقية الاستثمارات، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، إلا أن نسب مساهمتها تبقى متوسطة مقارنة بما هي عليه في الدول المتقدمة. على غرار الصادرات التي تساهم فيها بنسب ضئيلة. لكن يمكن الرفع من هذه المساهمة لدعم الاقتصاد الوطني بصفة أكبر إذا وفرت لها الظروف المناسبة داخليا وخارجيا. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية في شقها الأول، وينفي صحتها في شقها الثاني وهو تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- تعد غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أجابت على الاستبيان مؤسسات خاصة تأخذ شكل مؤسسة فردية ذات الشخص الوحيد EURL أو مؤسسة ذات مسؤولية محدودة SARL. مسيرة من طرف ملاكها نتيجة الفكر السائد بأنهم الأشخاص المسؤولين عن تسيير مؤسساتهم، لتخوفهم من نشر وتسرب المعلومات المتعلقة بمؤسساتهم.

من خلال النتائج المتحصل عليها قمنا باقتراح توصيات للتقليل من تأثير المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من كفاءتها وقدراتها بغية دعم الاقتصاد الوطني، والمتمثلة في:

- تأسيس مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط سهلة وميسرة للإقراض، تتماشى مع قدرة هذه المؤسسات وإمكانياتها على الوفاء بذلك من جهة، وأخرى متخصصة في تمويلها بقروض ذات فوائد منخفضة أو غير ربوية، لاستقطاب أصحاب المشاريع الذين يعزفون عن التمويلات الربوية، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في دعم النشاط الانتاجي، التجاري والتسويقي لها.

- إنشاء أنظمة تأمين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق شروط متفق عليها مسبقا تعمل على توفير الضمانات اللازمة للحصول على قروض إلى جانب ضمان تسديد القروض في حالة الخسائر المحتملة.

- يرتكز تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا على تواجد إطار قانوني وإداري مرن، مبني على تبسيط الإجراءات الادارية خاصة في ظل كثرة الملفات الإدارية المطلوبة وانتشار البيروقراطية والفساد الإداري والعمل على التوجه تدريجيا نحو تعميم الإدارة الإلكترونية، بإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تساهم في خلق نظام معلوماتي فعال يسمح بالحصول على الوثائق اللازمة وإرسالها عبر البريد الإلكتروني مما يساعد في ربح الوقت والتكاليف والحد من هذه المعوقات.

- تسهيل الحصول على الأراضي اللازمة لإقامة المؤسسات وتوفير مناخ استثماري ملائم مبني على تقديم الإعفاءات الضريبية وأسعار فائدة ميسرة على القروض تعتبر من بين أهم التحفيزات التي تشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة واستقطاب المهاجرين لاستثمار أموالهم في هذه المؤسسات. وبالتالي ترقية قطاع الاستثمار ومنه تنويع الاقتصاد الوطني.

- تنشيط وتفعيل الإجراءات الخاصة بالتحفيز على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعتمد على استخدام التكنولوجيا البارزة وتستثمر في أنشطة البحث والتطوير. مع تشجيعها على القيام بجهود الإبداع والابتكار خاصة في ظل الواقع الجديد الذي تفرضه تحديات العولمة.

- الاستعانة بالخبراء المتخصصين لتقديم الارشادات والنصائح التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب التمويلي، الإداري والتسويقي، وهذا ما يساهم في تحسين قدراتها الإدارية والفنية والتسويقية لتمكينها من التصدي للمنافسة.

- العمل على تنظيم المعارض الجهوية الوطنية وحتى الدولية، إلى جانب حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام التقنيات الحديثة للتسويق كتشجيع استعمال التجارة الالكترونية من خلال الزامها على انشاء مواقع إلكترونية تساعد على التعريف بها والاشهار بمنتجاتها وخدماتها للرفع من فرص تسويقها محليا ودوليا.

- إنشاء منظومة معلومات واحصائيات ذات مصداقية على مستوى الهيئات والوزارات، تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتسهيل تداولها، للاطلاع على فرص الاستثمار المتاحة، والحوافز والإعفاءات الممنوحة.

- إنشاء شركات متخصصة في إيجاد قنوات توزيع لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخطط التسويقية لها من أجل ترويج وتسويق منتجاتها في الأسواق المحلية والدولية. نظرا لمحدودية إمكانيات هذه المؤسسات المالية أو التأهيلية.
- ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المتعاملين من مراكز البحث والتطوير والجامعات ومعاهد علمية، وتوجيه الموارد المالية لبرامج تشجع جهود البحث العلمي والتطوير داخلها.

- نتيجة المساهمة الضئيلة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات وجب منح امتيازات لهاته المؤسسات قصد تشجيعها على رفع صادراتها وذلك بتوجيه منتجاتها نحو الأسواق العربية والإفريقية أولا، والتي تعد السبيل الأمثل لتنمية صادراتها بحكم التقارب الجغرافي والثقافي، وولوج السوق الأوربية بحكم الموقع الاستراتيجي للجزائر. وهذا ما يساعد على زيادة نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومنه تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من التبعية للبترول.

- إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهون بمدى كفاءة وفعالية الإدارة المسؤولة خاصة في ظل تسيير معظمها من طرف ملاكها، وهذا ما يجعل من الاهتمام بالكفاءات وتنميتها وتأطيرها ضرورة حتمية لتحسين ورفع مستوى أدائها، بتشجيع الدورات التدريبية والتأهيلية المستمرة، وهذا ما يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة المبنية على أسس علمية ورشيدة.

- قدرات غالبية عمال المؤسسات تعكس ضعفا واضحا في أساليب العمل الاداري والانتاجي، خاصة في ظل اعتمادهم في توظيف العمال على أساس العلاقات الشخصية والعائلية وليس على أساس المؤهلات، مما يستدعي تطوير مهاراتهم من خلال اتباع المناهج الإدارية الحديثة التي تساعد على رفع مستواهم الفني والمهني والاداري باستمرار، وبالتالي مواجهة المشاكل الإدارية بعقلانية والعمل على إيجاد الحلول المثلى لها.

- توحيد تسيير البرامج المخصصة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في هيئة واحدة تشرف على هذه البرامج، والعمل على ايجاد الحلول المناسبة التي تعترض السير الحسن لهاته البرامج. مع ضرورة مراجعتها بشكل دائم، وتسويق المعلومات الكافية عن كيفية الانخراط في برامج التأهيل وتشجيعهم على الانضمام اليها.

- على الهيئات الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تكوين مسيري وإطارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق أساليب إدارية حديثة، مع اشتراط شهادات تبرز كفاءاتهم عند طلب ترخيص انشائها، بما يضمن نجاحها واستمرارها بالدرجة الأولى.
- نظرا لضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط بقطاعي الصناعة والفلاحة، وجب على الهيئات المختصة توجيه الدعم الحكومي لتشجيع وتسهيل إنشاء المؤسسات التي تنشط فيهما من خلال تقديم التسهيلات والامتيازات لها على غرار القطاعات الأخرى.
- تدعيم البنية التحتية من خلال اعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرقات والموانئ والمطارات وتوسيع خطوط السكك الحديدية. مع التشجيع على إنشاء مؤسسات بمختلف المناطق، لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي، الذي تتميز به كل منطقة.
- تشجيع الدولة على إقامة الندوات والملتقيات العلمية والمهنية والأيام الدراسية التحسيسية حول أهمية ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني، شرط ألا تبقى محصورة في الجامعات، وإنما السعي لتعميمها أكثر على مختلف شرائح أفراد المجتمع بغية إبراز دورها لتشجيعهم على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفق أسس علمية.
- يجب على الحكومة تحسين وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل الكافي من خلال تعميق إصلاحات النظام المصرفي، وذلك باتخاذ التدابير التي تهدف إلى خفض أسعار الفائدة، وتوفير متطلبات الضمان.
- إنشاء قاعدة بيانات تضم إحصاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط من خلال تعدادها، وإنما من حيث رأسمالها، عدد عمالها، مبيعاتها. والمشكلات التي تواجهها وذلك بغية تتبع أوضاعها العامة، سعيا لتطويرها والقضاء على مشكل الوفيات الذي تشهده هاته المؤسسات لضمان بقائها واستمرارها.
- الاهتمام بحاضنات الأعمال والمشاتل باعتبارها أداة فعالة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها بتقديم الدعم لها في كل من البيئة القانونية والتنظيمية، التمويل والتدريب والدعم الفني والإداري. فالمشكل ليس مشكل مادي فقط وانما سلسلة مرتبطة من الاجراءات لضمان متابعتها بعد انشائها.
- خلق مكاتب استشارية خاصة للأشخاص التي تود انشاء مؤسسات جديدة، تبنى على أسس علمية، تهدف الى تقديم المساعدة والتوجيه وتسهيل الاجراءات الادارية ودراسة السوق لمعرفة مردودية المشروع وفرص نجاحه قبل البدء فيه، وبالتالي تقديم التوجيهات والاقتراحات والحلول.

- يجب على الهيئات الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تعمل على ضمان المرافقة والتوجيه لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا في بداية انطلاقها أو عند توسعتها لتجنب الفشل المبكر خاصة في ظل ارتفاع وفياتها نتيجة عدة أسباب من بينها نقص الخبرة.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

الكتب

1. أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية، جمهورية مصر العربية،2011.

2. أحمد فهمي جلال، مبادئ التنظيم وإدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2016.

3. أسماء برهوم، البورصة كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة تجارب أجنبية-، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2016.

4. إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية -التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية-، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2005.

5. أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007.

6. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

7. جالن سنسر هل، ترجمة صليب بطرس، منشات الأعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1989.

8. جلال محمد النعيمي، البحث العلمي في إدارة الأعمال باستخدام تقنيات الحاسوب، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

9. جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، مجد للنشر،بيروت، لبنان، 2006.

10. حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007.

11. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

12. رضا عبد الله أبو سريع، تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، دار الفكر، الأردن، 2004.

13. سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مكتبة محافظة قلقيلية، فلسطين، 2010.

14. طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة،

الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

15. عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي: مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992.

16. عبد الرحمان يسرى احمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1996.

17. عبد السلام أبو قحف، مقدمة في الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2004.

18. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2010.

19. عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

20. عبد الكريم بوحفص، الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية مدعم بتطبيقات وتمارين محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

21. عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

22. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005

23. كاسر نصر منصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

24. محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

25. محمد إبراهيم عبد اللاوي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي،الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

26. محمد خير،سليم أوزيد، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

27. محمد سعد عبد الرسول، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1998.

28. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، 1998، الجزائر.

29. نداء محمد الصوص، مبادئ الإحصاء، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2007.

30. هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2004.

31. هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، الطبعة الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2013.

الرسائل والأطروحات

32. بلحاج فراجي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، أطروحة رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011.

33.حسين يحي، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2013.

34.حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

35.دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

36.رامي زيدان، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، سوريا، 2005.

37.سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، الجزائر.

38.سلمى صالحي، إمكانية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التأهيل دراسة مقارنة: حالة المؤسسات المغربية التونسية والجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2015.

39. عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.

40. لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

41. محمد الصالح زويته، واقع تنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومحاولة ترقيته من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011.

42. محمد الصغير قريشي، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مجموعة مؤسسات الجنوب الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

43. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008.

44. يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

الملتقيات، النشريات،التقارير، المقالات:

45. آمال قرصيع، التجربة التونسية في مجال دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى العربي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الرباط، المملكة المغربية، 14 ديسمبر 2016.

46. بابا عبد القادر، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

47. بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

48. بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2013.

49. بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، المركز الجامعي سعيدة، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

50. بوسهمين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، جامعة دمشق، سوريا، العدد الأول،2010.

51. بوشرف جيلالي، فوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد 06، 2014.

52. بوقموم محمد، شريف غياط، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.

53. بوقموم محمد، معيزي جزيرة، اضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012.

54. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية في الوطن العربي، مؤتمر العمل العربي الدورة 21، منظمة العمل العربي، مكتب العمل العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، من 4 إلى11 أفريل 1994.

55. جاسر عبد الرزاق النسور، المنشاة الصغيرة، الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

56. حبيبة مداس، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع إشارة لولاية الوادي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2013.

57. حدة رايس، فطيمة الزهرة نوى، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة، ملتقى دولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعــة قاصـدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18و 19 أفريـل 2012، ص 12.

58. خالد بن عبد العزيز محمد السهلاوي، معدل وعوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، المجلد 41 العدد 02، القاهرة، جمهورية مصرالعربية،2001.

59. خالد كواش، أم الخير ملال، التجربة التركية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر 03، المجلد 05، العدد01، 2016 .

60. رقيبة سليمة، تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

61. ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2013.

62. زلاسي رياض، مرزوقي نوال، مجيلي خليصة، تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2013.

63. ساري أحلام، بوعلاق نوال، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ملتقى وطني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 ماي 2011.

64. سعدان شبايكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 11 ،2007.

65. السعيد دراجي، التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، ملتقى وطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18و19 أفريل 2012.

66. سليمة أحمد غدير، عائشة سلمى كيحلي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، ص 10.

67. سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة تقييمية لبرنامج ميدا-، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

68. سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2011.

69. شريف غياط، محمد بوقموم، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة قالمة، الجزائر، ديسمبر 2009.

70. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،العدد 03، 2004.

71. ضو نصر، علي العبسي، التجارة الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5 و6 ماي 2013.

72. الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات-حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 11، 2011.

73. عبد الرحيم أقصبي، آليات الدعم التي توفرها الوكالة لتأهيل وتحديث المقاولات الصغرى والمتوسطة، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، تحت شعار الصناعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التشغيل والتنمية، تونس، 24 و26 أبريل 2012.

74. عبد الغني دادن، هشام غربي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من المرافقة الدولية إلى المرافقة الوطنية، ملتقى دولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعـة قاصـدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18و 19 أفريـل 2012.

75. علي عبد الله العرادي، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسات وقوانين)، قسم البحوث والدراسات، 26 يناير 2012.

76. عمر الكتاني، دراسة تقييمية للمقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03، 2004.

77. عناني ساسية، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها -دراسة تقييمية -، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2014.

78. غرفة التجارة بالرياض، تنمية الاقتصاديات المستدامة، دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، منتدى الرياض الاقتصادي، الرياض، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2003.

79. فاروق تشام، كمال تشام، دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات-دراسة مقارنة الجزائر تونس المغرب-، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أبريل 2006.

80. فرحي محمد، صالحي سلمى، المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

81. قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17و18 أفريل 2006.

82. كتوش عاشور، طرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حولمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17و18 أفريل 2006.

83. كمال رزيق، علاش أحمد، الاعتماد الرسمي للذكاء الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الأردن، الأردن،2012.

84. لخضر مداح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ملتقى دولي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة امحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 مارس 2011.

85. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان2002 .

86. محمد راتول، بن داودية وهيبة، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

87. محمد يعقوبي، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17و18 أفريل 2006.

88. منى مسغون، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012.

89. منيرة مصراوي، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 07، مارس 2017.

90. هايل عبد المولى إبراهيم طشطوش، دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية -رؤية اقتصادية اسلامية-،ملتقى دولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012.

91. هوام جمعه، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع/تطور، ملتقى دولي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة امحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 مارس 2011.

92. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائر، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005.

القوانين

93.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 82-11 المؤرخ في 02 ذي القعدة عام 1402 الموافق لـ 21 غشت 1982، والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، العدد 34، الصادرة في 24 غشت 1982.

94.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 88-25المؤرخ في 28 ذي القعدة 1408 الموافق لـ 12 جويلية 1988، والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية،العدد 28، الصادرة في 13 جويلية 1988.

95.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

96.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 90 -10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض،العدد 16، الصادرة في 18 أفريل 1990.

97.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 02، الصادرة في 11 يناير 2017.

98.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 2000-190 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1421 الموافق لـ 16 جويلية 2000، المتضمن تحديد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، العدد 42، الصادرة في 16 يوليو 2000.

99.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، العدد 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993.

100. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في01 جمادى الثانية 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001.

101.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق لـ 03 ماي 2005، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، العدد 32، الصادرة في 04 ماي 2005.

102. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

103.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فبراير2003 ، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسة، العدد13، الصادرة في 26 فبراير 2003.

104.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فبراير2003، الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، العدد 13.

105.الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، ظهير شريف رقم 1.02.188 الصادر في 12 من جمادى الأولى 1423 الموافق لـ 23 يوليو 2002، المتعلق بتنفيذ القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، العدد 5031 الصادرة في 19 أوت، 2002.

ثانيا: باللغة الأجنبية

الكتب

1. Abdelhak Lamiri, La mise à niveau, Revue des sciences commerciales et de gestion, n 2, Ecole Supérieure de Commerce, Alger, juillet 2003.

2. Angelo Michelson, PME grande entreprise et rôle des acteurs publics dans la région de Turin, presse université de France, France, 2000.

3. Bertrand Ducheneaut, Enquête sur les pme françaises, Edition maxima, Paris, France, 1995.

4. HullGalen Spencer, la petite entreprise a l'ordre du jour, Edition L'harmattan, Paris, 1987.

5. Mustapha Hassen Bey, Entreprise Algérienne, Mise à niveau et performance économique, Edition thala, 2006.

6. NadineLevratto, Les petites et moyennes entreprises : Définition, rôle économiques et politiques publiques, 1ere édition, éditions de Boeck Université, Bruxelles, 2009

7. Sophie Boutillier, L'artisanat et dynamique de réseaux, Edition l'harmattan, Paris, France, 2011.

الملتقيات، النشريات، التقارير، المقالات:

8. Abdelkrim Bougadou, Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne : ce que vous devez savoir, ministère de la petite et moyenne et l'artisanat, octobre 2005.

9. Adair Philippe, Fredj Fhima, Accès au crédit et promotion des PME en Tunisie, Euro-méditerranéen Economics and Finance Review, Volume 4, Issue 3, 2009

10. Asma Bouazza, Small and medium enterprises as an effective sector for economic development and employment creation in Algeria, International Journal of Economics, Commerce and Management,Vol. III, Issue 2, United Kingdom, 2015.

11. Assala Khalil, PME en Algérie : de la création à lamondialisation, L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Hauteécole de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, 25-27 octobre 2006

12. Bachir Hamdouche, Abdallah Berrada, Mohamed Mahmoudi, Dynamisme de la micro et petite entreprise au Maroc, Project on "Promoting Competitiveness inMicro and Small Enterprises in the MENA Region", N° 0419, 2004.

13. Farida Merzouk, PME et compétitivité en Algérie, La revue de l'économie et de management, N° 9, Université Tlemcen, 2009.

14. Hervé Bougault, Ewa Filipiak, les programme de mise à niveau des entreprises : Tunisie, Maroc, Sénégal, agence française de développement, AFD ,2005.

15. Junsok Yang, Small and Medium Enterprises (SME) Adjustments to Information Technology (IT) in Trade Facilitation: The South Korean Experience, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade Working Paper Series, No 61, January 2009.

16. La nouvelle définition des PME : guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, rapport de la communauté européenne, entreprises et industries publications, 2006.

17. Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la Petite et moyenne entreprise, N° 24,2013.

18. Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la Petite et moyenne entreprise, N° 26,2014.

19. Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la Petite et moyenne entreprise, N° 28,2015.

20. Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la Petite et moyenne entreprise, N° 30,2016.

21. Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information Statistique de la Petite et moyenne entreprise, N° 18 ,2010.

22. Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information Statistique de la Petite et moyenne entreprise, N° 20, 2011.

23. Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information Statistique de la Petite et moyenne entreprise, N° 22, 2012.

24. Mohamed Lamin Dhaoui, guide méthodologique : restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle, ONDI, vienne, 2002.

25. Mustapha Benbada, La mise à niveau des PME/PMI, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, novembre 2006.

26. Nabil Zair, Le développement de la petite et moyenne entreprise en Algérie, séminaire national sur le rôle de la petite et moyenne entreprise dans le développement, université Amar teligi, Laghouat, Algérie, 8- 9 avril 2002.

القوانين

27. Journal officiel de l'Union européenne du 30.04.1996 L107, recommandation 96/280/CE de la commission du 3 avril 1996 concernant la définition des petites et moyennes entreprises.

28. Journal official de l'Union européenne du 20.05.2003 L124, recommandation 2003/361/CE de la commission du 6 mai 2003 concernant la définition des micros, petites et moyennes entreprises

29. Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, Rapport d'évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, juillet 2008.

المواقع الالكترونية:

30. www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/387.htm
31. www.sasapost.com/small-projects-economy/
32. www.adelamer.com
33. www.ins.nat.tn
34. www.ugep.ma
35. http://arabic.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier
36. http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/10/26/encouraging-results-for-the-countries-of-the-maghreb

الملاحق

استبيان موجه للمسيرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السادة، السيدات الأفاضل تحية طيبة وبعد،

في إطار إعدادنا لأطروحة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، فرع المالية، تحت عنوان " **تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالاقتصاد الوطني**"، نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان وهذا من أجل مساعدتنا في إتمام هذه الدراسة، وتحقيق أهدافها، مؤكدين لكم بأن جميع المعلومات المقدمة ستعامل بكل سرية تامة ولن تستعمل إلا لأغراض علمية بحتة . وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

الرجاء وضع علامة (x) أمام الجواب المناسب. البريد الالكتروني:rezzazratiba@gmail.com

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

الجنس: - ذكر ☐ - أنثى ☐ **السن:** - من 25 إلى 35 سنة ☐ - من 36 إلى 45 ☐ - من 46 إلى 50 سنة ☐ - 50 سنة فما فوق ☐	**مصادر تمويل المؤسسة:** - خاصة ☐ - أقارب / أهل ☐ - قرض بنكي ☐ - دعم حكومي ☐ **السوق المستهدفة:** - جهوي ☐ - وطني ☐ - دولي ☐
المستوى التعليمي/التكويني: - متوسط ☐ - ما بعد التدرج ☐ - ثانوي ☐ - تكوين مهني ☐ - جامعي ☐	**سنوات الخبرة:** - أقل من 05 سنوات ☐ - من 06 إلى 10 سنوات ☐ - من 11 إلى 15 سنة ☐ - من 16 إلى 20 سنة ☐ - أكثر من 20 سنة ☐
المنصب الحالي: - مسير مالك ☐ - رئيس قسم ☐ - مسير أجير ☐ - أخرى	**حجم المؤسسة:** - صغيرة جدا من 01 إلى 09 عمال ☐ - صغيرة من 10 إلى 49 عامل ☐ - متوسطة من 50 إلى 250 عامل ☐
قطاع النشاط : - تجاري ☐ - صناعي ☐ - خدماتي ☐ - بناء و أشغال عامة ☐	**الشكل القانوني:** - مؤسسة فردية ذات شخص وحيد ☐ - شركة تضامن ☐ - شركة ذات مسؤولية محدودة ☐ - شركة ذات أسهم ☐

الجزء الثاني: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول: معوقات إدارية وتمويلية وضريبية	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1. يستجيب النظام البنكي الحالي لاحتياجات المؤسسة التمويلية.					
2. تعاني المؤسسة من مشكلة عسر الحصول على قروض بنكية.					
3. تشكل ضمانات القروض عبأ على المؤسسة خاصة عند بداية نشاطها نظرا لصعوبة توفيرها.					
4. تعاني المؤسسة من صعوبة وتباطؤ إجراءات التسجيل والترخيص.					
5. محدودية القدرات المالية للمؤسسة تحد من نموها وتوسعها.					
6. تلبي المصادر التمويلية المتاحة احتياجات المؤسسة.					

7. الإجراءات الإدارية تعرقل نشاط المؤسسة.					
8. البيروقراطية وانتشار الفساد الإداري يعيق تطور المؤسسة.					
9. الدعم الحكومي المقدم للمؤسسة غير كافي.					
10. النظام الضريبي المطبق على المؤسسة يحول دون تطورها.					
11. مدة الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمؤسسة تلائم نشاطها.					
المحور الثاني: معوقات متعلقة بكفاءات وتكوين اليد العاملة	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**
12. تعتمد المؤسسة في توظيف عمالها على العلاقات الشخصية والعائلية.					
13. تتوفر المؤسسة على يد عاملة فنية مؤهلة لمزاولة نشاطها.					
14. نقص مؤهلات مسيري المؤسسة تأثر سلبا على إدارتها وتسييرها.					
15. تقوم المؤسسة بدورات تدريبية مستمرة لتحسين مستوى أداء عمالها.					
16. تستعمل المؤسسة نظام الحوافز حسب مستوى الأداء.					
17. تفتقر المؤسسة الى الخبرة التنظيمية والتسييرية.					
المحور الثالث: معوقات تسويقية وتنافسية	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**
18. تهتم المؤسسة بجمع المعلومات اللازمة من المحيط الخارجي لتشخيص الفرص والتهديدات.					
19.مستويات الاستثمار في مجال التسويق والدعاية غير كافية في المؤسسة.					
20.الميزانية التي تخصصها المؤسسة للتسويق غير كافية.					
21. تعتمد المؤسسة على نظام معلومات داخلي للتخطيط المستقبلي.					
22. تواجه المؤسسة منافسة حادة من طرف المؤسسات الكبرى.					
23. تستعين المؤسسة بخبراء خارجيين متخصصين عند الحاجة لمعلومات حول السوق والمنافسة.					
24. تؤثر المنتجات المستوردة سلبا على مبيعات المؤسسة.					
25. تعاني المؤسسة من عدم توفر إحصائيات وبنوك للمعلومات الاقتصادية .					
26. تعاني المؤسسة من عدم تهيئة البنية التحتية.					
27. تعاني المؤسسة من السوق الموازية.					
28. تواجه المؤسسة صعوبات متعلقة بحيازة التكنولوجيا ومسايرتها.					
29. تهتم المؤسسة بالبحث والتطوير ودعم الإبداع والابتكار.					

الجزء الثالث: الآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول: تفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي من خلال	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**
30. إصلاح النظام البنكي وطرح بدائل تمويلية جديدة.					
31. طرح صيغ تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية لاستقطاب أصحاب المشاريع الذين يعزفون عن التمويلات الربوية.					

32. تفعيل البورصة يعتبر إحدى الآليات الناجعة لتطوير المؤسسة.					
33. تتطلب ديناميكية نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة استجابة إدارية سريعة تنظيما وتنفيذا لرفع مستوى أدائها.					
34. تطوير النظام الضريبي بما يتلاءم وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.					
35. تخفيض العب الضريبي المطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور الإنشاء.					
36. توفير برنامج تأمين ضد خسائر وحالات تعسر الديون للحد من فشل المؤسسة.					
المحور الثاني: دعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية بما يتوافق ومتطلبات المؤسسة من خلال	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**
37. تطبق المؤسسة مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.					
38. الإدارة الجيدة والتخطيط السليم في المؤسسة يضمن ديمومتها.					
39. تطوير المهارات الإدارية لمسيري المؤسسات.					
40. تنظيم دورات تكوينية مستمرة للعمال.					
41. المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمعارض وورش العمل لتطوير المؤسسة تقنيا وبشريا ومهنيا.					
42. تفعيل نظام الحوافز والمكافأة للرفع من مستوى أداء العمال.					
المحور الثالث: تفعيل النظام التسويقي و التنافسي من خلال	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**
43. تطوير المنظومة الإحصائية و المعلوماتية الخاصة بقطاع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.					
44. تكثيف تنظيم الصالونات والمعارض الجهوية والوطنية وحتى الدولية بهدف التعريف بالمؤسسة ومنتوجاتها.					
45. دعم سياسات تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبرى مما يساعد في تكوين هيكل صناعي متكامل.					
46. تعزيز روح الإبداع والابتكار داخل المؤسسة من أجل تحقيق ميزة تنافسية.					
47. دعم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.					
48. اعتماد البعد الدولي في نشاط المؤسسة لتصدير منتجاتها					

المحور الرابع: تفعيل نظام المرافقة للمؤسسة لنشر الوعي الاقتصادي بأهميته ودوره الفعال في دعمها وترقيتها

49. هل استفادت المؤسسة من آليات المرافقة: - نعم ☐ - لا ☐

- إذا كان الجواب نعم ما شكلها: - مشتلة ☐ - مركز تسهيل ☐ - أخرى ☐
- ما مدى فعاليتها : - غير فعالة تماما ☐ - غير فعالة ☐ - فعالة نوعا ما ☐ - فعالة ☐ - فعالة تماما ☐

- إذا كان الجواب لا: هل تريد تفعيل هذا النظام والاستفادة من خدماته وتسهيلاته لضمان نجاح وبقاء المؤسسة:
- نعم ☐ - لا ☐

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

École Supérieure de Commerce

Questionnaire adressé aux dirigeants des petites et moyennes entreprises

Madame, Monsieur,

Dans le cadre de la préparation de notre thèse de doctorat, en sciences de gestion, option finance, intitulée «Activation des petites et moyennes entreprises pour la promotion de l'économie nationale», nous vous sollicitons de bien vouloir répondre au présent questionnaire afin de nous aider à finaliser cette recherche et atteindre ses objectifs. Nous nous engageons à garantir la confidentialité de toutes les informations fournies et de ne pas utiliser ces informations qu'à des fins de recherche scientifique.

E-mail:rezzazratiba@gmail.com

Veuillez cocher (x) devant la réponse appropriée.

Partie 1: Données personnelles et fonctionnelles

Sexe : Masculin ☐ Féminin ☐ **Age :** - de 25 à 35 ☐ - de 36 à 45 ☐ - de 46 à 50 ☐ - supérieur à 50 ☐	**Sources de financement de l'entreprise :** - Privée ☐ - Proches/Famille ☐ -Crédit Bancaire ☐- Aide du gouvernement ☐ **Marché ciblé :** - Local/Régional ☐ - National ☐ - International☐
Niveau d'instruction / de formation : - Moyen ☐ - Post graduation☐ -Secondaire☐ - Formation Professionnelle☐ -Universitaire☐	**Expérience :** -Moins de 5 ans ☐ - de 6 à 10 ans ☐ -de 11 à 15 ans ☐ - de 16 à 20 ans ☐ -Plus de 20 ans ☐
Poste Actuel : - Dirigeant propriétaire ☐ - Chef de Département ☐ - Dirigeant (Non propriétaire) ☐ - Autres : … ☐	**Taille de l'entreprise :** - Très petite : de 1 à 09 personnes ☐ - Petite : de 10 à 49 personnes ☐ - Moyenne : de 50 à 250 personnes ☐
Secteur d'activité : - Commercial ☐ - Industriel ☐ - Service ☐ - BTP ☐	**Forme Juridique :** -entreprise individuelle (personne physique)☐ -société en nom collectif (SNC) ☐ -société à responsabilité limitée(SARL) ☐ -société par action (SPA) ☐

Partie 2 : Contraintes sur les petites et moyennes entreprises

Premier axe : contraintes administratives, financières et fiscales	**absolument d'accord**	**d'accord**	**neutre**	**pas d'accord**	**pas d'accord du tout**
1. Le système bancaire actuel répond aux besoins en financement de l'entreprise.					
2. L'entreprise souffre de la difficulté d'obtenir des prêts bancaires.					

3. Les garanties des prêts constituent une charge pour l'entreprise, surtout au début de son activité en raison de la difficulté de les fournir.					
4. L'entreprise souffre de difficultés et de lenteurs dans les procédures d'enregistrement et d'agrément.					
5. Les capacités financières limitées de l'entreprise entravent sa croissance et son expansion.					
6. Les sources de financement disponibles répondent aux besoins de l'entreprise.					
7. Les procédures administratives entravent l'activité de l'entreprise.					
8. La bureaucratie et la propagation de la corruption administrative entravent le développement de l'entreprise.					
9. Le soutien gouvernemental fourni à l'entreprise est insuffisant.					
10. Le système fiscal appliqué à l'entreprise empêche son développement.					
11. La durée des exonérations fiscales accordées à l'entreprise est appropriée pour son activité					
Deuxième axe : Contraintes liées aux compétences et à la formation de la main d'œuvre	**absolument d'accord**	**d'accord**	**neutre**	**pas d'accord**	**pas d'accord du tout**
12. L'entreprise emploie des relations personnelles et familiales dans recrutement de ses employés					
13. L'entreprise dispose de la main d'œuvre qualifiée pour l'exercice de son activité.					
14. Le Manque des compétences chez les responsables de l'entreprise affecte négativement sa gestion					
15. L'entreprise organise régulièrement des sessions de perfectionnement au profit de ses employés					
16. L'entreprise utilise le système de motivation selon le niveau de performance.					
17. L'entreprise manque d'expérience organisationnelle et managériale					
Le troisième axe : Contraintes de marketing et de concurrence	**absolument d'accord**	**d'accord**	**neutre**	**pas d'accord**	**pas d'accord du tout**
18. L'entreprise s'intéresse à recueillir les informations nécessaires de l'extérieur pour diagnostiquer les opportunités et les menaces					
19. Les niveaux d'investissement dans le marketing et la publicité sont insuffisants dans l'entreprise					
20. Le budget alloué par l'entreprise pour le marketing est insuffisant					
21. L'entreprise s'appuie sur un système d'information interne pour la planification future					

22. L'entreprise fait face à une vive concurrence de la part des grandes entreprises					
23. L'entreprise fait appel à des experts externes spécialisés lorsque des informations sur le marché et la concurrence sont requises					
24. Les produits importés ont une incidence négative sur les ventes de l'entreprise					
25. L'entreprise souffre du manque de statistiques et de banques d'informations économiques					
26. L'entreprise souffre du manque d'infrastructure					
27. L'entreprise souffre du marché parallèle					
28. L'entreprise éprouve des difficultés pour acquérir et maintenir la technologie					
29. L'entreprise s'intéresse à la recherche et au développement et soutient la créativité et l'innovation					

Partie 3 : Mécanismes proposés pour répondre aux contraintes des petites et moyennes entreprises

Premier axe : contraintes administratives, financières et fiscales	**absolument d'accord**	**d'accord**	**neutre**	**pas d'accord**	**pas d'accord du tout**
30. Réformer le système bancaire et introduire de nouvelles alternatives de financement					
31. Introduire des formules de financement conformes à la charia pour attirer les entrepreneurs qui hésitent à utiliser le financement basé sur le riba					
32. L'activation de la Bourse est l'un des mécanismes efficaces pour le développement de l'entreprise					
33. La dynamique de l'activité des PME nécessite une réponse managériale rapide et organisée pour améliorer les performances					
34. Développer le système fiscal en fonction de la nature des petites et moyennes entreprises					
35. Réduction des charges fiscales applicables aux petites et moyennes entreprises en cours de création					
36. Fournir un programme d'assurance contre les pertes et les défauts de paiement afin de réduire l'échec d'entreprise					
Deuxième axe : Contraintes liées aux compétences et à la composition la main d'œuvre	**absolument d'accord**	**d'accord**	**neutre**	**pas d'accord**	**pas d'accord du tout**
37. L'entreprise applique le principe de la bonne personne au bon endroit					

38. Une bonne gestion et une bonne organisation garantissent sa pérennité					
39. Développer les compétences managériales des dirigeants d'entreprises					
40. Organiser des formations continues pour les employés					
41. Participation aux séminaires, conférences, expositions et ateliers pour développer l'entreprise techniquement et professionnellement					
42. Activer le système des incitations et récompenses pour promouvoir le niveau de performance des travailleurs					
Troisième axe : Contraintes de marketing et de concurrence	**absolument d'accord**	**d'accord**	**neutre**	**pas d'accord**	**pas d'accord du tout**
43. Développer le système statistique et informatique relatif au secteur des petites et moyennes entreprises					
44. Intensifier l'organisation des salons et des expositions régionales et nationales et même internationales afin de présenter l'entreprise et ses produits					
45. Soutenir les politiques d'intégration des PME avec les grandes entreprises, ce qui permet la conception d'une structure industrielle intégrée					
46. Renforcer l'esprit de créativité et d'innovation au sein de l'entreprise afin d'acquérir un avantage concurrentiel					
47. Soutenir l'utilisation des technologies de l'information et de la communication					
48. Adopter la dimension internationale dans l'activité de l'entreprise afin d'exporter ses produits					

Quatrième axe : activer le système d'accompagnement de l'entreprise pour diffuser la conscience économique sur son importance et son rôle effectif pour la soutenir et la promouvoir

49. L'entreprise a-t-elle bénéficié des mécanismes d'accompagnement ?

Oui ☐ Non ☐

Si la réponse est Oui,

Quelle est sa forme :

- Incubateur ☐- Centre de facilitation ☐- Autre ☐

Quelle est son efficacité :

-Complètement inefficace ☐- inefficace☐ - Assez efficace ☐ - Efficace ☐ - Absolument efficace ☐

Si la réponse est Non,

Voulez-vous activer ce système et bénéficier de ses services et facilitations pour assurer le succès et la pérennité de l'entreprise?

Oui ☐ Non ☐